



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



مبعوث إسرائيلي يحاول

توريث السوريين من بوابة هرمز

[07]

شؤون عربية ودولية



غرب آسيا... توجهات جديدة لم يعد من الممكن إيقافها!

19

شؤون اقتصادية



7,8 مليون: الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة في نهاية آذار 2026

14

شؤون محلية



صناعة الإسمنت... استثمارات موعودة وتراجع بالإنتاج!

08

ملف (سورية 2026)



أمريكا- (إسرائيل)... و«تسوغ تسفانغ» الإيراني!

06

الافتتاحية

مرة أخرى:

لماذا حكومة الوحدة الوطنية؟

يخطئ من يظن أن الحدث الذي جرى في السقيلية في حماة، مساء يوم الجمعة الماضي، هو حدث محلي معزول عن سياق سوريا عام، وعن سياق إقليمي أعم، ومخطئ أكثر من يتعامل معه على أنه حدث عابر أو «فردى» ليس وراءه شيء، وليست بعده أشياء...

على المستوى السوري، هنالك ارتباط واضح بين ما جرى في السقيلية، وبين سلسلة من الأحداث التي سبقته؛ ابتداء بالشرارة التي تمثلت بقرار محافظة دمشق رقم 311 المتعلق بحصر بيع الكحول في مناطق محددة من دمشق، تحمل صبغة دينية اجتماعية محددة، ومرورا باعتصام باب توما، وبالاعتصام المضاد في كل من ساحة العباسيين وساحة عنوس، ووصولاً إلى حدث السقيلية. الخيط «المحلي» الذي يربط هذه السلسلة من أولها إلى آخرها، أنها تمحورت حول قسم السوريين ضد بعضهم البعض، وعلى أسس دينية ووطنية «وقومية» أيضاً، إن أضفنا للتحليل حادثة إنزال العلم في عفرين والتوترات التي تلتها. الخيط هو قسم السوريين على أساس تناقضات ثانوية، بعيدة عن الهم الأساسي الذي يوحد 95% من السوريين بمختلف قومياتهم وأديانهم ووطناتهم: أي الفقر، وارتفاع الأسعار، والوضع الاقتصادي الاجتماعي المتردي بشكل متصاعد، وغياب أي حلول حقيقية لأي نوع من الأزمات الكبرى التي تعيشها سورية، اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، ناهيك عن غياب أي مشاركة سياسية حقيقية...

بكلام آخر، فإن تصاعد العمل من أجل ضرب السوريين ببعضهم البعض على أسس قومية ودينية ووطنية، هو مصلحة مباشرة للفاسدين الكبار وتجار الحروب من مختلف الأطراف الداخلية، والذين لا مصلحة لهم بتوحيد السوريين حول مصالحهم الحقيقية، لأن فئة الـ 5% ستكون متضرراً مباشراً من توحيد السوريين.

توسيع زاوية الرؤية لتشمل المستوى الإقليمي، يسمح برؤية أكثر واقعية، ويسمح بإيجاد نقاط الالتقاء المخفية بين المحلي والإقليمي؛ ف«الإسرائيلي» الذي أعلن سابقاً عبر صحفه، أنه يريد لسورية أن تكون أول مثال ضمن مشروع «إسرائيل العظمى»، أي عبر تقسيمها وضرب سكانها ببعضهم البعض، واحتلال أجزاء إضافية منها، بات اليوم يتحدث بأشكال رسمية، وشبه رسمية عن المشروع في التنفيذ، بما في ذلك تهديد بن غفير العلني باغتتيال الرئيس الانتقالي السوري.

عند نقاش الحرب على إيران، يعترف كل محلل عاقل على وجه هذه الأرض، بما في ذلك قسم مهم من المحللين الأمريكيين، أن كلا من الولايات المتحدة و«إسرائيل» قد تورطتا في حرب استنزاف ستخسرانها بالضرورة، وستكون لخسارتهما آثار كبرى على المستويات المختلفة، بما في ذلك عبر تبخر مشروع «إسرائيل العظمى»، ما يعني: أن «الإسرائيلي» سيلجأ للتعويض عن الخسارة جزئياً، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. والمكان الأسهل «للأسف» هو سورية، لأنها خاضرة ضعيفة بكل المعاني، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ووطنياً.

كل عملية توتير إضافية على أسس قومية ودينية ووطنية، هي مراكمة وتهديد لانفجارات لاحقة، ربما تكون قريبة جداً، ولا يجوز التعامل معها باستخفاف وبقلّة مسؤولية.

لذلك كله، فإننا أمام مرحلة شديدة الخطورة على المدى القريب، وليس لدينا ما ندافع به عن أنفسنا إلا توحيد شعبنا، وإغلاق الثغرات التي يتسلل منها التخريب الخارجي والفساد الكبير الداخلي، أياً يكن الطربوش أو الأيديولوجية التي يدعيها.

الطريق السريع والوحيد لتوحيد عاجل وحقيقي للسوريين لمواجهة الاحتمالات الخطرة المختلفة، هو حكومة وحدة وطنية حقيقية، ذات صلاحيات فعلية، وتضم التيارات السياسية والاجتماعية الأساسية في البلاد، وتكون الخطوة الأولى نحو مؤتمر وطني عام وشامل، يقرر السوريون من خلاله مصيرهم بأنفسهم.

هذا الطريق مشروط زمنياً، وعدم الدخول فيه ضمن وقته الموضوعي المتاح، وهو وقت قصير، يعني الدخول حتماً في طريق انفجارات جديدة لن يخرج منها أي طرف سوري رابحاً، إن خرج أصلاً!

احتجاجات وإضراب ومطالب عمالية في محافظة الرقة

بصراحة

محرر الشؤون العمالية

العمال السوريون العائدون قسراً من لبنان أمام تحدٍ جديد

مع دخول الحرب العدوانية على لبنان مرحلة جديدة من التصعيد، واشتداد الغارات الجوية والإخلاء القسري للمناطق، لم يعد أمام عشرات الآلاف من السوريين المقيمين فيها سوى خيار العودة إلى البلاد. ووفقاً لبيانات المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، عبر الحدود نحو 119 ألف مواطن سوري باتجاه سورية خلال الفترة الممتدة بين 2 و17 آذار 2026، ومن المؤكد أن الأعداد قد تزايدت خلال الأسبوعين الماضيين. وباعتبار أن معظم التقديرات تشير إلى أن نسبة العمال من إجمالي السوريين في لبنان تتجاوز 96%، فإن هذه العودة تعني عملياً تدفقاً مفاجئاً ليد عاملة جديدة إلى سوق منكوب ومنهار بشكل كبير، في ظل ما يعانيه من بطالة هيكلية وتشوهات إنتاجية مزمنة تمتد لعقود خلت. وإذا افترضنا أن بعض هؤلاء العائدين يحملون مدمخات تعينهم على تجاوز الأسابيع الأولى، فإن السؤال الأكثر إلحاحاً: كم يوماً ستكفي هذه المدمخات؟ ففي ظل التضخم المتسارع، لن تصمد طويلاً أمام غلاء المعيشة في سورية، ما يعني أن هذه العودة لن تتحول إلى استقرار، بل ستحوّل أزمة البطالة إلى صدمة إضافية في وجه اقتصاد هش أصلاً.

هذه الصدمة الجديدة تضاف إلى سلسلة طويلة من الصدمات المتعاقبة التي بدأت منذ سقوط سلطة النظام البائدة. فمنذ ذلك التاريخ، شهد سوق العمل السوري توافداً غير مسبوق للباحثين عن وظائف، بدأ بحل المؤسسة العسكرية والشرطة والأمنية السابقة، فتدفق مئات الآلاف من العسكريين والمجندين إلى سوق العمل دفعة واحدة، بينهم نسبة كبيرة كانوا يقضون فترة الخدمة الإلزامية. وفي الوقت نفسه، انضم إلى هذا الزخم المتسارع مئات الآلاف من النازحين داخلياً والمهجرين العائدين من الخارج، ليكتمل المشهد الكارثي لسوق عمل لم يكن مهياً لاستقبال هذه الأعداد الضخمة. وفي خضم ذلك، أتت القرارات الحكومية لتضرب القطاع العام أيضاً، حيث أدت سياسات الفصل وعدم تجديد العقود المؤقتة إلى إضافة عشرات الآلاف من الموظفين إلى قوائم الباحثين عن عمل، في وقت كان من المفترض أن يكون القطاع العام شبكة أمان أخيرة لامتصاص البطالة في ظل عجز القطاع الخاص عن ذلك، نتيجة تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي والحرفي والإنشائي بشكل غير مسبوق.

إن الوضع السابق والحالي لسوق العمل لا يمكن إصلاحه عبر الائتلاف على مشاكله البنوية المترامية، بل من خلال تبني سياسات اقتصادية اجتماعية تنتهج الدور القوي للدولة فيه. ولا يجوز بشكل من الأشكال رهنة لقوى الاستثمار والريع الجائر، الذي سيرفع معدلات البطالة والتهميش وسيزيد من فقر العمال إلى ما لا نهاية.



تواجه محافظة الرقة مجموعة كبيرة من القضايا العمالية العالقة منذ سنوات، يضاف إليها مجموعة أخرى جديدة برزت خلال الأشهر الماضية إلى الواجهة في مختلف المديرية والمؤسسات والجهات الحكومية الأخرى. ويبرز معها الحاجة إلى حل هذا الكم الهائل من القضايا الشائكة حلاً عملياً وسريعاً، بعيداً عن التسويق والتنظير والتعقيد والروتين، وبطرق مرنة بل بأعلى مرونة، لأنها تتعلق بحياة ومعيشة آلاف العائلات الرقاوية المعتمدة على كد يمينها وأجرها هذا من جهة، ولضغوطات الحفاظ على السلم الأهلي والأمن الاجتماعي في محافظة الرقة من جهة أخرى.

■ الرقة - قاسيون

جملة من الاحتجاجات العمالية

تحركت خلال الفترة الماضية عدة شرائح وفئات عمالية وكادحة للدفاع عن مطالبهم التي تم تجاهل حلها. حيث شهدت المحافظة نشاطاً مطلبياً هاما قام به العمال والموظفون وصغار البائعين من أصحاب المتاجر الصغيرة وكذلك المعلمين والسائقين. فقد شهدت مدن وبلدات محافظة الرقة في الفترة الأخيرة مجموعة من الاحتجاجات والإضرابات العمالية، منها الوقفات الاحتجاجية لموظفي القطاع العام في المحافظة اعتراضاً على جملة القرارات والإجراءات الحكومية الأخيرة التي طالتهم وأضرت بمصالحهم وحقوقهم الوظيفية والمعيشية. إضافة إلى مطالبية المحتجين في الرقة وعين عيسى ببرنامج تشغيل لشباب المحافظة ومكافحة البطالة التي تمكنت وتوسعت في المجتمع بشكل غير مسبوق.

إضراب عمال دائرة المياه

أضرب عمال دائرة المياه واعتصموا أمام مبنى محافظة الرقة للمطالبة ببروتهم المتأخرة منذ ثلاثة أشهر، والتي ما زالت عالقة في زوارب البيروقراطية المؤسساتية دون حل. كما نظم سائقو سيارات التاكسي إضراباً عن العمل مطالبين بمنع السيارات الخاصة من العمل كسيارات أجرة «تكسي»، الأمر

الذي انعكس بشكل مباشر عليهم وأزاحهم من سوق العمل لغياب المنافسة المتكافئة. كما شهدت الرقة والطبقة إضرابات واعتصامات للمعلمين المطالبين بعودة المسرحين تعسفاً إلى أعمالهم، في ظل غياب إجراءات عكسية تفرهم على عملهم وتثبت عقود الآخرين منهم. أما موظفو الزراعة، فقد طالبوا خلال اعتصامهم الذي أقاموه أمام مديرية الزراعة في الرقة بالعودة إلى أعمالهم أسوة بالمديرية الأخرى. ونظم بائعو البسطات اعتصاماً أمام مجلس مدينة الطبقة احتجاجاً على قرار البلدية بمنع البسطات في المدينة، والذي أدى إلى قطع أرزاقهم ولقمة عائلاتهم دون تقديم البدائل الحقيقية لهذا المنع الارتجالي. ولم تخل القطاعات الأخرى من تحركات مشابهة في مديريات ومؤسسات عديدة للمطالبة بالرواتب المتأخرة أو عودة المسرحين تعسفاً أو بسبب التدايعات المعيشية والخدمية. وبرزت خلالها عشرات الشعارات والتهافتات التي أكدت على حق العمال وإصرارهم على حقوقهم، ومنها: «يا وزير سماع، سماع، حق العامل ما ينباع».

مطالب عمال سد الفرات

نظم عمال سد الفرات مطالبهم وقاموا بالمطالبة بها ومراسلة ومناشدة الجهات الحكومية والنقابية، كونهم ما زالوا يعانون من عدة قضايا لا تجد طريقها إلى الحل. وملخص هذه المطالب:

- عودة المسرحين تعسفاً أيام النظام البائد أو بسبب النزوح.

- حماية حقوق العمال النقابية.
- توفير السكن العمالي في مدينة الطبقة لموظفي وعمال السد.
- تدريب العمال والموظفين والمهندسين على تقنيات العمل الجديدة وصيانة القديمة.
- توسيع الملاكات العددية لتأمين فرص عمل جديدة.
- ضرورة تنسيب العمال الجدد إلى النقابة.

أين نقابات الرقة؟

لطالما كانت محافظات ومدن الجزيرة السورية مهملة من قبل الحكومات لعقود طويلة، ولطالما عانت أكثر من غيرها من غياب التنمية الاقتصادية والتخطيط والتنمية البشرية المستدامة، مما رفع من مناسيب الفقر والبطالة وضعف التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأخرى. وهذا ما يجب أن يعالج بحلول جذرية شاملة، وحلول إسعافية أخرى توقف التدهور وتسد الاحتياجات الملحة دون مباطلة ووعود فيسبوكية. وإن «قاسيون» تضم صوتها إلى صوتهم وتتبنى مطالب العمال والموظفين في محافظة الرقة، وتتوجه إلى اتحاد عمال الرقة ونقابات المعلمين والسائقين ونقابة عمال سد الفرات والمديريات والوزارات المعنية بضرورة تمثيل منتسبيهم والدفاع عنهم بكل الوسائل والأدوات المشروعة والفاعلة من أجل إنصاف العمال والموظفين والسائقين والكادحين، وتلبية مطالبهم المحقة.

الإضراب العام في المملكة المتحدة 1926: قصة الصراع الذي هز بريطانيا



في عام 1921، حاول أصحاب المناجم فرض تخفيضات على الأجور، لكن الحكومة أعلنت حالة الطوارئ وتراجعوا. لكن الأزمة لم تحل، بل تفاقمت. ففي عام 1925، أعلن أصحاب المناجم أنهم سيخفضون الأجور بنسبة 13% ويزيدون ساعات العمل من 7 إلى 8 ساعات يوميا. كان عمال المناجم يعملون في ظروف قاسية: ساعات طويلة، مخاطر صحية دائمة (أمراض الرئة، الانهيارات)، وأجور لا تكاد تسد الرمق. وفي 31 يوليو 1925، هدد عمال المناجم بالإضراب، ووقفت نقابات السكك الحديدية والنقل إلى جانبهم، ووعدوا بتنظيم إضراب تضامني.

لدى نقابة أخرى».
● حظر الإضرابات التي تهدف إلى إكراه الحكومة سياسيا.
● فرض نظام الاشتراك الفردي بدل الاشتراك الجماعي «إضعاف تمويل حزب العمال».
● حظر إضرابات الخدمات العامة.
ظل هذا القانون ساري المفعول حتى إلغاء حزب العمال عام 1946.

العوامل الذاتية لفشل الإضراب

1. الاعتماد على تضامن وهمي غير منظم: فقد تخطى المؤتمر العام لنقابات العمال عن عمال المناجم، وانهارت المقاومة. «قوة النقابات في وحدتها، وهزيمتها في انقسامها».
2. الاستعداد المالي واللوجستي لم يكن كافيا: حيث صمدت الحكومة لأنها كانت مستعدة ماديا ولوجستيا. في حين أن النقابات استنزفت صندوق الإضراب في 9 أيام فقط.
3. الحضور الإعلامي كان متواضعا: في حين استخدمت الحكومة BBC والصحيفة الرسمية لتشكيل الرأي العام ضد المضربين.
4. بدأ الإضراب دون خطة واضحة لكيفية «الفوز» أو كيفية «الانسحاب بشرف»، فانهى باستسلام. لا إضراب عام بلا استراتيجية خروج.

لم ينس عمال المناجم هذه التجربة أبدا. ظل إضراب 1926 جرحا غائرا في الذاكرة الجماعية للطبقة العاملة البريطانية. في إضراب المناجم الكبير 1984-1985، كان شعار عمال المناجم: «لن نكرر 1926». وإلى اليوم، يظل الإضراب العام 1926 أضخم حركة احتجاج عمالي في تاريخ بريطانيا، ودرسا قاسيا تعلمت منه كافة القوى النقابية الأوروبية والعالمية. وكما قال المؤرخ كريستوفر فارمر: «لم يكن إضراب 1926 مجرد إضراب، بل كان حربا أهلية باردة - انتصرت فيها الحكومة، لكن العمال دفعوا الثمن لعقود».

التموين.
من 6 إلى 8 مايو كانت ذروة الإضراب، فقد وصل عدد المشاركين إلى أكثر من 2 مليون في بعض الأيام.

انفراط عقد التحالف النقابي

أدرك قادة النقابات أن الإضراب لا يمكن أن يستمر إلى أجل غير مسمى، فصندوق الإضراب بدأ ينفد، والحكومة لا تتراجع. ورغم إطلاق الوساطات، إلا أن رئيس الوزراء بلدوين رفض أي ضمانات رسمية، وأصر على أن ينتهي الإضراب دون شروط أولا.
في صباح 12 مايو، أعلن المؤتمر العام لنقابات العمال (TUC) إنهاء الإضراب دون تحقيق أي من مطالبه. ذهبوا إلى داوونينغ ستريت ليخبروا بلدوين بقرارهم. قال بلدوين عبارته الشهيرة: «أحتاج إلى توقيعكم على الاستسلام».

انسحب قادة النقابات وعاد العمال إلى أعمالهم. إلا أن عمال المناجم رفضوا العودة واستمروا في الإضراب بمفردهم وحيدين لمدة 7 أشهر إضافية. لكن بدون دعم النقابات الأخرى، كانوا معزولين تماما. صمدوا حتى نوفمبر، حين اضطر آخرهم للعودة إلى العمل تحت شروط أسوأ مما عرض عليهم في البداية.

النتائج والتداعيات والتأثيرات السياسية

تم تخفيض الأجور بنسبة 10-20%، وزيادة ساعات العمل، وتسريع إغلاق المناجم غير الربحية، وخسارة 200 ألف عامل منجم بين 1926 و1930. وتراجع أعداد العضويات من 5.5 ملايين عام 1926 إلى 4.4 ملايين عام 1928. وأصدرت الحكومة قانون النزاعات الصناعية 1927 «أداة الانتقام» لتقطع أوصال الحركة النقابية. وأبرز بنوده:
● تجريم الإضرابات التضامنية «أي إضراب

الحافلات، الشاحنات»، الكهرباء، الطباعة، الحديد والصلب، البناء، المواد الكيميائية. أصبحت لندن شبه مشلولة: دون مترو، دون حافلات، ولا صحف، والموانئ مغلقة بالكامل، لا سفن تغادر أو ترسو، كل ذلك تحت شعارهم الأساسي: «ليس من أجل أنفسنا فقط، بل من أجل عمال المناجم ولكل العمال!»
شكلت النقابات لجان إضراب محلية في كل مدينة وبلدة. وكانت المهام: تنظيم الاعتصامات السلمية، وتوزيع المواد الغذائية على المضربين وعائلاتهم «من صندوق الإضراب المركزي»، وإصدار نشرات إخبارية بديلة «صحف مطبوعة سرا»، ولجنة لمنع العنف والتخريب.

كان الانضباط النقابي مذهلا. وكرد فعل على الإضراب، قامت الحكومة بإجراءات غير مسبوقة:

1. إعلان حالة الطوارئ بموجب قانون الدفاع عن العالم 1920.
2. تجنيد متطوعين من الطبقة الوسطى والطلاب لتشغيل الخدمات الأساسية، أطلق عليهم لقب «الحكومة المنظمة للحصار».
3. استخدام الجيش لقيادة القطارات والشاحنات العسكرية.
4. إذاعة بريطانيا BBC تحت سيطرة الحكومة: بثت دعاية مناهضة للإضراب، وأطلقت على المضربين اسم «الثور».
5. تخزين المواد الغذائية تحسبا لنقص

تراجعت الحكومة المحافظة برئاسة ستانلي بلدوين في اللحظة الأخيرة، وقررت منح إعانة مالية لصناعة الفحم لمدة 9 أشهر للحفاظ على الأجور الحالية، وشكلت لجنة رويال «لجنة تحقيق ملكية» برئاسة السير هيربرت صموئيل لدراسة مستقبل صناعة الفحم.

احتفلت النقابات بهذا اليوم باعتباره «الجمعة الحمراء»، لكنهم أدركوا لاحقا أنها لم تكن إلا مجرد مهلة.

بعد 9 أشهر، أصدرت اللجنة تقريرها المخيب للأمل، حيث رفضت المطالبة بتأمين المناجم، وأوصت بتخفيض الأجور بنسبة 13.5% وزيادة ساعات العمل وتقليص الدعم الحكومي.

رفض قرارات اللجنة وبداية الإضراب

رفض عمال المناجم التقرير، وأعلنوا في مايو 1926 رفضهم القاطع للتخفيضات. حينها، قرر المؤتمر العام لنقابات العمال (TUC) - الهيئة الأم للنقابات البريطانية - دعم عمال المناجم، وأصدر إنذارا نهائيا للحكومة: إذا لم تتدخل لوقف التخفيضات، سيعلن إضراب عام في 3 مايو. ورغم تكثيف المفاوضات ومحاولات رئيس الوزراء بلدوين الوساطة، إلا أنه في صباح 4 مايو 1926، استيقظت بريطانيا على مشهد لم تشهده من قبل، حيث توقف 1.7 مليون عامل عن العمل في قطاعات النقل «السكك الحديدية، الموانئ،

العامل السوري ومعادلة الأجر والأسعار



شهدت الأسواق خلال الشهرين الأخيرين زيادات غير معقولة في الأسعار، خاصة للمواد الغذائية واللحوم والخضروات، مما جعل تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات اليومية تحدياً حقيقياً لغالبية العمال والموظفين. إذ لم يعد الغلاء مجرد ظاهرة اقتصادية عابرة، بل تحول إلى سمة بنيوية في الحياة اليومية تؤدي إلى تآكل مستمر في قيمة الرواتب والأجور، بحيث فقدت جميع الزيادات التي صدرت في الآونة الأخيرة معناها الفعلي.

النتيجة المباشرة لهذه العوامل هي تآكل القوة الشرائية للرواتب. فالموظف الذي كان راتبه يكفي لتغطية احتياجاته الأساسية قبل سنوات، أصبح اليوم عاجزاً عن تأمين جزء كبير منها. وأصبحت الأولويات تقتصر على الغذاء، ومع ذلك لم يعد بالإمكان تأمينه بالكميات والجودة المطلوبة. هذا التراجع في مستوى المعيشة يفرض تغييرات قسرية على نمط الحياة: من تقليص اللوجيات إلى الاستغناء عن مواد غذائية أساسية، وصولاً إلى الاعتماد على الديون والمساعدات.

كما أن هذا الواقع يخلق أثراً اجتماعية بعيدة المدى. فزيادة الفقر تؤدي إلى اتساع الفجوة بين الطبقات، وتراجع الاستقرار الاجتماعي، وارتفاع معدلات الهجرة بحثاً عن فرص أفضل. كذلك، فإن الضغط الاقتصادي المستمر ينعكس على الصحة النفسية للأفراد ويؤثر على إنتاجيتهم في العمل، ما يعمق الأزمة الاقتصادية بدلاً من حلها.

في المحصلة، فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في سوريا ليس مجرد نتيجة ظرفية، بل هو انعكاس مباشر لتشابك عوامل إنتاجية ونقدية وسياسية. ومع استمرار هذه العوامل دون معالجة جذرية، ستبقى الرواتب والأجور في حالة تآكل مستمر، وسيظل أي تحسن شكلي فيها غير قادر على تعويض الخسارة الفعلية في القدرة الشرائية.

إن مواجهة هذه الأزمة تتطلب مقاربة شاملة تبدأ بإعادة تنشيط الإنتاج الزراعي والصناعي، وضبط سعر الصرف، وتعزيز الرقابة على الأسواق ومحاربة الاحتكار، إضافة إلى تصميم سياسات أجور مرتبطة بمستوى الأسعار الحقيقي. دون ذلك، سيبقى العامل السوري عالقاً في معادلة قاسية بين الأجور والأسعار، حيث يزداد الإجهاد وتراجع القدرة على العيش الكريم.

الإنتاج الزراعي والصناعي والحرفي، بصنفيه الخاص والعام، وخصخصة القطاع العام وبيع المعامل والمنشآت الحكومية. حتى مؤسسات التدخل الإيجابي تحولت إلى سوق للبضائع الأجنبية الرديئة، ما حوّل الاقتصاد السوري إلى اقتصاد تابع بشكل شبه كامل للخارج ومخاطره.

العامل الثالث يتمثل بضعف آليات الرقابة على الأسعار وانتشار الاحتكار. ففي ظل غياب ضبط فعال للأسعار، يتمكن بعض التجار من التحكم بالسوق ورفع الأسعار بشكل يفوق التكلفة الحقيقية، مستفيدين من حالة عدم الاستقرار. كما أن تعدد حلقات الوساطة بين المنتج والمستهلك يضيف أعباء إضافية على السعر النهائي، ما يجعل المواد الغذائية تصل إلى المواطن بأسعار مضاعفة. ولكن يبقى تأثير الرقابة على الأسعار محدوداً في ظل تشوهات هيكلية في الاقتصاد السوري من خلال تراجع الإنتاج والاعتماد على الاستيراد.

كما أن العقوبات، والتي ما تزال موجودة فعلياً على الاقتصاد السوري، والتي حدّت من قدرة البلاد على الاستيراد والحصول على المواد الأساسية، وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، وصعوبة التحويلات المالية، كلها عوامل تساهم في رفع أسعار السلع المستوردة بما فيها المواد الغذائية.

من جهة أخرى، فإن السياسات المتبعة لم تنجح في تحقيق توازن بين الأجور والأسعار. فالزيادات على الرواتب غالباً ما تكون محدودة وتأتي كرد فعل متأخر على موجات الغلاء، دون أن تترافق بإجراءات حقيقية لضبط السوق أو دعم الإنتاج. وبدلاً من أن تؤدي هذه الزيادات إلى تحسين القدرة الشرائية، تتحول إلى عنصر إضافي في تغذية التضخم، خصوصاً في ظل ضعف العرض.

من المواد الغذائية، مما يخلق ضغطاً تصاعدياً على الأسعار.

سعر الصرف

إلى جانب ذلك، تلعب تقلبات سعر الصرف دوراً حاسماً في تحديد الأسعار. فمع اعتماد السوق بشكل متزايد على الاستيراد لتأمين السلع الأساسية، تصبح الأسعار مرتبطة مباشرة بقيمة الليرة السورية أمام العملات الأجنبية. وكل تغير في سعر الصرف باتجاه الإضرار بالليرة ينعكس فوراً في ارتفاع تكاليف الاستيراد، وبالتالي زيادة في أسعار السلع في السوق المحلية. وبما أن الرواتب تدفع بالليرة، فإن قيمتها الحقيقية تتآكل مع كل انخفاض في سعرها.

العنصر الحاسم

ولكن يبقى العنصر الأبرز والحاسم في تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي هو سياسات الحكومة الانتقالية التي تحوّل اعتماد البلاد بشكل كامل على الاستيراد «المواد الغذائية والمحروقات والمواد الأولية والأدوية» من خلال خفض الرسوم الجمركية وفتح الأسواق أمام البضائع الأجنبية، وضرب

ميلاد شوحي

في الظاهر تبدو المشكلة وكأنها فجوة بين الدخل والإنفاق، لكن في العمق هي تعبير عن اختلالات اقتصادية هيكلية عميقة. فالعامل أو الموظف الذي يحصل على دخل ثابت يجد نفسه في مواجهة سوق متقلبة ترتفع فيها أسعار المواد الأساسية بوتيرة تفوق بكثير أي زيادات حكومية على الأجور. وهنا تظهر مفارقة قاسية: فكلما أعلن عن زيادة في الرواتب، ترافقت معها موجة من ارتفاع الأسعار والغلاء، لتتبخر الزيادة قبل أن تنعكس على مستوى المعيشة.

تراجع الإنتاج

السبب الأول والأكثر وضوحاً يعود إلى تراجع القدرة الإنتاجية للاقتصاد السوري. فالجرب الطويلة أدت إلى تدمير جزء كبير من البنية التحتية الزراعية والصناعية، وخروج مساحات واسعة من الأراضي الخصبة عن الاستثمار، إضافة إلى نقص مستلزمات الإنتاج من بذور وأسمدة ومحروقات. هذا التراجع في الإنتاج المحلي أدى إلى انخفاض العرض

تحية للقابضين على الجمر في ذكرى وفاة قائد الثورة السورية الكبرى



تفرض الرموز الوطنية السورية نفسها على المشهد السوري، كما لو أن أبطال الاستقلال قادرين حتى بعد رحيلهم عن عالمنا أن يقدموا المزيد، فهم في الواقع مصدر مستمر لـ «وفود وطني» ضروري، تحديداً في لحظات خطيرة، مثل التي نعيشها اليوم، فشخصيات، مثل: سلطان الأطرش القائد العام للثورة السورية الكبرى، وصاحب الإرث الوطني العريق والممتد، لم يبخل طوال حياته، وهو قادر بارئته حتى اليوم أن يكون واحداً من فناديل كثيرة تضيء لنا الطريق، وتستنهض من شباب سورية أجيالاً جديدة تشق طريقها رغم وعورة الدرب.

للدفاع عن مصلحة السوريين جميعهم، وإلى جانب النضال ضد الاستعمار كان وجوباً على السوريين أن يناضلوا ضد الطائفية، وكل الأفكار المشتقة منها، والتاريخ يشهد أن أبطال الاستقلال كانوا شديدي البأس مع ما تسلسل من الطائفية ضمن صفوف السوريين، وكان لهم ما يكفي من الجرأة لمحاسبة كل من يقع في هذا الإثم أيًا يكن. وفي تاريخ الثورة السورية وقائع لمحاكمات قاسية ضد كل مخطئ، منها ما يرد عن محاكمة قادة الثورة لواحد من ثوار سورية والمناضلين ضد الاستعمار العثماني والاستعمار الفرنسي، الذي رغم إسهاماته البطولية الكثيرة، إلا أن أخطاء ارتكبت ونسبت إليه، كان منها ممارسات طائفية في منطقة القلمون، وتقديم المصلحة الشخصية على مصلحة الثورة في ريف دمشق، أدت مع ممارسات أخرى لمحاكمته من قبل الدمشقي حسن الخراط وآخرين وجرد على إثرها من سلاحه وأوسمته، وبالرغم من أن صحة هذه الاتهامات كانت موضعاً للبحث، إلا أن عدداً من المصادر التاريخية تؤكد وقوع المحاكمة، وهذه واحدة من براهين كثيرة تثبت أن شعار «الدين لله والوطن للجميع» لم يكن مجرد يافطة، بل هو نهج صارم فرضه الواقع أمام السوريين، بغض النظر عن رغبتهم وأهوائهم.

إلا أنه مرُّ بأطوار تاريخية طبيعية، فعلى الرغم من رفضه من شخصيات وطنية مرموقة، إلا أن الطرح قدم للسوريين في حينه بوصفه «حلاً لمشكلة الاختلاف» وليس من المعيب أن نعترف أن الأوهام الفرنسية لقيت بعض الأذان هنا وهناك، ورأى بعض السوريين خيراً في مشروع التقسيم، قبل أن يتحولوا هم أنفسهم إلى ثوار يقاثلون ضده، والسويدياء أنفسهم لم تكن استثناءً، فهناك من قبل بدولة «جبل الدروز» وهؤلاء لم يكتفوا الاحترام لشخصية سلطان الأطرش، بل رأوا في طرحه خروجاً عن «الجماعة» وكان سلطان الأطرش وغيره من شخصيات السويدياء المعروفة، كالقابضين على الجمر، متيقنين من صوابية طرحهم، ويتحملون شتى أنواع الضغوط، قبل أن يتحول طرحهم إلى الطرح السائد المقبول، والتفت حولهم الغالبية العظمى، ما حولهم إلى رموز خالدة حتى يومنا هذا، بينما لم يعد هناك أي مكان لأصحاب الطرح الآخر، بعد أن سارت عجلة التاريخ باتجاه معاكس.

بالعودة إلى شعار الثورة، كان هو أيضاً طرحاً مخالفاً لرغبة الكثيرين، لكن النضال ضد الاستعمار لم يكن من الممكن أن يستمر إن قبل السوريون بطوائفهم بدلاً عن هوية جامعة واحدة، وكان الشعار فعلياً الرد الوحيد الممكن

شعار الدين لله والوطن للجميع لم يكن مجرد يافطة بل هو نهج صارم فرضه الواقع أمام السوريين بغض النظر عن رغبتهم وأهوائهم

«الدين لله والوطن للجميع» لم يكن يوماً قولاً ماثوراً فحسب، بل هو في الواقع خلاصة تجربة تاريخية طويلة التف حولها السوريون بعد أن أثبت الواقع صحته، والحقيقة، أن السوريين، وبسبب سياسات الأنظمة في سورية من بعد الاستقلال، وتحديداً منذ وصول حافظ الأسد إلى السلطة، فرض عليهم التعامل مع الإرث الوطني بوصفه «موضوع تعبير» بدلاً من تقديمه مادة حية للدراسة والتعلم كما هو في الحقيقة، فهذا الإرث ليس زينةاً للمناسبات الوطنية يعاد إلى المخازن بعد انتهاء المناسبة، بل هو سلسلة مترابطة من الدروس والخلاصات، احتاجت عقوداً طويلة من النضال والكثير من التضحيات، وهي لذلك منتج وطني مقدس عابر للأنظمة والتيارات السياسية، وينبغي أن يظل حاضراً دائماً.

حاول الاحتلال الفرنسي في سورية فرض التقسيم، وطرح مشروعه هذا مدعوماً بقوة عسكرية عظيمة، ورغم انهيار هذا المشروع في نهاية المطاف،

في ذكرى وفاته، ومن ضريح سلطان الأطرش في بلدته القريا في السويداء، جاء درس جديد ينبغي الاستماع له باهتمام، وبعيدا عن الخنادق الضيقة التي يحاولون حشرنا ضمنها، لتتجمع في هذه المناسبة عدد من أبناء المحافظة، ليظهر أن إرث سلطان الأطرش يتعرض لمحاولة طمس جديدة، وذلك بعد أن رفض «الحرس الوطني في السويداء» استخدام شعار الثورة السورية الكبرى «الدين لله والوطن للجميع» وذلك بعد استخدامه في إحدى الكلمات التي قدمت في ذكرى وفاة القائد العام للثورة، ورفض هذا الشعار بالتحديد، وفي هذه الأيام، هو نهج تتبناه مجموعات مختلفة ليست موجودة في السويداء وحدها. بل في سورية كلها، ومن يهاجمون الشعار اليوم يتحولون - سواء أدركوا ذلك أو لم يدركوه - إلى فرقة واحدة، في مقابل فرقة أخرى موجودة في سورية كلها أيضاً وتصر على التمسك بهذا الشعار.

أمريكا- «إسرائيل»... و«تسوغ تسفانغ» الإيراني!



كان بطل العالم في الشطرنج، إيمانويل لاسكر، هو أول من أدخل الكلمة الألمانية Zugzwang «تسوغ تسفانغ» إلى اللغة الإنكليزية عام 1905، ومعناها الحرفي هو «حركة إجبارية»؛ وهي تصف أوضاعاً محددة في لعبة الشطرنج، حين لا يكون أمام اللاعب سوى مجموعة من الخيارات، جميعها سيئة، بحيث إن أي نقلة يقوم بها تجعل وضعه أسوأ مما كان عليه قبل القيام بالنقطة، وتجعله يتمنى لو أن قواعد اللعبة تسمح له بأن يقول: «pass» «مرر»، متخلياً عن دوره لخصمه؛ الخصم بدوره، ينتظر مبتسماً، وهو يعلم أن قوانين اللعبة ثابتة، وأن على اللاعب أن يحرك حتماً حين يأتي دوره، ولذلك على خصمه أن ينتقل بيده وبقراره إلى وضع أسوأ، ولكن له حرية الاختيار بين مجموعة من الأوضاع، السيئة جميعها... كذلك الأمر اليوم بما يخص الحرب الأمريكية/ «الإسرائيلية» ضد إيران.

سيكون قد دخل نقطة اللاعودة باتجاه انتهائه ككيان عنصري، ناهيك طبعاً عن تبخر مشروع «إسرائيل الكبرى» و«الناقو العربي» ومهزلة «الاتفاقات الأبراهيمية».

النتيجة: لا يمكن للأمريكان و«الإسرائيليين» أن يوقفوا الحرب من طرف واحد.

الخيار الثاني:

«الحركة الأمريكية/«الإسرائيلية»»: استمرار الحرب وإطالتها دون تصعيدها بشكل كبير، على أمل انهيار طهران.

الحركة الإيرانية: سيتابع الإيرانيون الحرب بوصفها حرب استنزاف طويلة الأمد، ستزداد بسرعة كبيرة درجات الإجهاد والتعب لدى الأمريكان و«الإسرائيليين» ابتداء بالدفاعات الصاروخية التي سيتم استنزافها أكثر فأكثر، بالتوازي مع استمرار إغلاق هرمز، والذهاب بالعالم بأسره نحو أزمات اقتصادية كبرى، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية ودولها، ما سيحول احتمال الانسحاب مع الإعلان الشكلي عن انتصار، إلى احتمال أقل سوءاً من انسحاب لاحق، دون حتى أن تكون هنالك إمكانية لإعلان الانتصار الشكلي.

النتيجة: لا يمكن للولايات المتحدة و«إسرائيل» أن تنسحب من طرف واحد، ولا يمكنهما أن تتابعا حرب الاستنزاف ضمن الرتم نفسه، أي دون تصعيد كبير.

الخيار الثالث:

الحركة الأمريكية/«الإسرائيلية»: مواصلة الحرب، ولكن مع تصعيد يشمل ضرباً لمحطات الطاقة، ولكن دون إنزال جنود على الأرض.

الحركة الإيرانية: سيواصل الإيرانيون الحرب، وسيضربون محطات الطاقة في كل المنطقة، وستكون الأزمة الاقتصادية الكبرى أعمق وأسرع وأضخم، وسيكون الأمريكان وبترو دولارهم المتضرر الأول منها. ولن يكون بمقدور دول الخليج العربي أن تقوم بشيء تجاه هذا التصعيد، أي لن يكون بمقدورها الانضمام العلني للحرب إلى جانب واشنطن، وإن انضمت فلن يؤثر انضمامها بشيء على مسار المعركة... والاحتمال الأكبر في هذه الحالة «وخاصة السعودية» أن تذهب في اتجاه معاكس تماماً، أي أن تطالب الأمريكيين علناً بإنهاء الحرب، وربما تضطر لمطالبتهم بمغادرة الأراضي السعودية، لتجنب نفسها خسائر استراتيجية كبرى.

النتيجة: لا يمكن لأمريكا والكيان، لا الانسحاب

من طرف واحد من الحرب، ولا مواصلتها ضمن الرتم الحالي، ولا تصعيدها نحو ضرب محطات الطاقة.

الخيار الرابع:

الحركة الأمريكية/«الإسرائيلية»: مواصلة الحرب وتصعيدها عبر إنزال جنود أمريكيين على الأرض، في إحدى الجزر، أو على البر الرئيسي في إيران.

الحركة الإيرانية: ستواصل إيران الحرب، وستتمكن من تكبيد الأمريكي خسائر بشرية كبيرة في حال أنزل جنوداً على الأرض، مما قد يفتح الباب لتكرار سيناريو فيتنام، الذي بدأ بـ3000 جندي، وانتهى بنصف مليون، بعد 8 سنوات من إرسال أول دفعة جنود... وستواصل إيران بطبيعة الحال إغلاق مضيق هرمز والتحكم به، ولن يتم فتحه حتى لو تم احتلال كل الجزر الموجودة في المضيق، لأن طائرة مسيرة انتحارية واحدة، برأس متفجر من 100 كغ، كما هو الحال مع طائرات شاه، يمكنها أن تغلق المضيق...

النتيجة: لا يمكن لأمريكا والكيان، لا الانسحاب، ولا الاستمرار، ولا التصعيد بضرب محطات الطاقة، ولا التصعيد بإنزال جنود على الأرض.

الخيار الخامس:

الحركة الأمريكية/«الإسرائيلية»: نووي! الحركة الإيرانية: سيتم إنهاء «إسرائيل» عبر تدمير ديمونا. ولا يمكن لأحد أن يحسب كامل النتائج المترتبة على الخيار النووي، ولكن المعروف أن الكل سيخرج خاسراً، إن خرج!

المحصلة؟

أياً يكن الخيار الذي ستعتمده كل من الولايات المتحدة و«إسرائيل»، أو إحداهما دون الأخرى «لأن بين الاحتمالات الكثيرة أن يمضي كل منهما في خط منفصل في المراحل اللاحقة من الحرب»، فإن الوضع الذي يقف الآن ضمنه، هو وضع «تسوغ تسفانغ» أي حركة إلى الأمام هي خسارة إضافية، ولكنها خسارة إجبارية لا يمكن الهروب منها.

الحل الأمثل بالنسبة للكوكب، هو أن يتم وقف الحرب بأسرع وقت ممكن، ويتم الوصول إلى توافقات جوهرها هو هزيمة الأمريكي و«الإسرائيلي» بغض النظر عن شكلها، الذي ربما سيكون من الصعب «تلطيفه»، والذي سيصبح تلطيفه أصعب فأصعب، مع كل يوم وكل ساعة إضافية ضمن الحرب...

وأقوى، من العراق إلى لبنان إلى اليمن...

الطريف في مناقشة أهداف أمريكا و«إسرائيل» من الحرب التي أشعلها، ليس أن كل الأهداف التي حددها لم ولن تتحقق فحسب، بل وأن الهدف الأساسي لها قد بات شيئاً آخر مختلفاً تماماً: فتح مضيق هرمز! المضيق الذي كان مفتوحاً قبل الحرب، وكان مجاناً/دولياً، وبات الآن مغلقاً بشكل انتقائي، ويخضع عملياً للسيطرة الإيرانية، وبات العبور فيه مأجوراً ومتحكماً به من قبل الإيرانيين...

لماذا تسوغ تسفانغ؟

أمام الأمريكان الآن مجموعة من الخيارات، «ليس بينها ألا يقوموا بشيء، أو أن يقولوا pass»:

الخيار الأول:

«الحركة الأمريكية/«الإسرائيلية»»: أن يوقفوا الحرب من جهة واحدة ويعلنوا أنهم انتصروا. «الحركة الإيرانية»: سيتابع الإيرانيون إغلاق مضيق هرمز، وبالتالي رفع أسعار النفط، وربما يواصلون ضرب القواعد الأمريكية في المنطقة و«إسرائيل»، حتى تحقيق كل الشروط التي وضعوها لوقف الحرب، وعلى رأسها خروج الأمريكان من المنطقة، ونظام أمن جماعي جديد مع دول المنطقة دون الأجنبي... أي سيدمرون البترودولار بشكل كامل، ما سيقود نحو دمار الدولار نفسه، وتحول تراجع الهيمنة الأمريكية إلى انحسار وانهايار كامل. وبالنسبة للكيان الصهيوني، فإنه

الأهداف؟

بات الفشل الأمريكي/ «الإسرائيلي» في تحقيق أي من الأهداف المعلنة لحربهما «إسقاط النظام، إنهاء البرنامج النووي، إنهاء البرنامج الصاروخي، إنهاء الارتباط والدعم بين إيران والقوى والمجموعات الإقليمية المتحالفة معها» فشلاً معلناً حتى ضمن الخطابات البهلوانية لترامب ونتنياهو. كلاهما باتا يقولان: إن إسقاط النظام في إيران ليس هدفاً مستعجلاً، وليس هدفاً مطلوباً من الحرب الحالية، بل وظيفة الحرب الحالية هي التمهيد له... وذلك بعد أن كرروا في الأيام الأولى كذبة سقوط النظام، وطالبوا بالاستسلام الكامل.

بالنسبة للمشروعين النووي والصاروخي، لم يعد الحديث يدور عن ضرورة إنهاءهما، بل عن أنه «قد تم إنهاؤهما بالفعل»، أو على الأقل «تم إضعافهما إلى درجة هائلة، بحيث يحتاج الترميم إلى سنوات طويلة». ولما كان هذا الكلام هراءً واضحاً بالنسبة لأي صاحب عقل، خاصة وأن الصواريخ الإيرانية ما زالت تنتساقط على القواعد الأمريكية المختلفة في المنطقة، وعلى الكيان، فإن المقصود منه هو القول على لسان المعتدين: «لم ولن نتمكن من إنهاء البرنامجين، ونحن مكتفون بما ألقناه بهما من ضرر»، ويمكن أن نضيف: «ولكن دعونا نوقف الحرب هنا ونخرج...».

بالنسبة لإيقاف الترابط والتعاون عبر الإقليم، بين إيران والقوى والجماعات المتحالفة معها... فالوقائع تقول: إن الترابط بات أعلى

الحل الأمثل بالنسبة للكوكب هو أن يتم وقف الحرب بأسرع وقت ممكن ويتم الوصول إلى توافقات جوهرها هو هزيمة الأمريكي و«الإسرائيلي»

مبعوث إبستين يحاول توريث السوريين من بوابة هرمز



في مشهد يحمل من المفارقات ما يكفي لفضح زيف السياسة الأمريكية، وقف المبعوث الأمريكي الخاص إلى سورية، توم براك، في 26 آذار الماضي، ليقدّم للعالم «اكتشافاً» جيو سياسياً من العيار الثقيل. وأمام حشد من الحضور في ندوة «الطاقة الأمريكية السورية» التي نظّمها «المجلس الأطلسي The Atlantic Council» بالتعاون مع مجلس الأعمال السوري- الأمريكي، لم يكتف براك بدوره الدبلوماسي المفترض، بل ارتدى عباءة المستثمر والمخطط الاستراتيجي، ليعلن أن سورية، في خضم العدوان الذي يشنه تحالف إبستين الأمريكي- (الإسرائيلي) على إيران، تمتلك «القدرة الجغرافية والجيوستراتيجية الوحيدة لتكون بديلاً لمضيق هرمز».

■ احمد الرز

والسؤال الجوهرى هنا: ما هي الأسواق التي يمكن أن تكون سورية ممراً بديلاً لإيصال الطاقة إليها؟

تكشف البيانات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) ووكالة الطاقة الدولية (IEA) حجم التضليل الذي يمارسه براك. فوفقاً لهذه البيانات، فإن ما يزيد على 84% من صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي المسال التي تغادر مضيق هرمز تتجه مباشرة إلى الأسواق الآسيوية، وخاصة الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية. في المقابل، لا تتجاوز الحصة المتجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة مجتمعة نسبة تتراوح بين 12 و14% فقط.

توجه هذه الأرقام صفة واضحة للفكرة التي يحاول براك ترويجها. فسورية، بحكم موقعها الجغرافي، تقع في الاتجاه المعاكس تماماً لهذه الأسواق، ولا يمكنها أن تقدم أي بديل ذي معنى للدول الآسيوية المستوردة الرئيسية للنفط والغاز.

والأكثر إجحافاً ادعاءات براك، هو السؤال الذي يفرض نفسه بقوة: إذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها، بكل ما يملكونه من قوة عسكرية، غير قادرين على فرض فتح مضيق هرمز بالقوة، فكيف لهم أن يزعموا قدرتهم على حماية خط أنابيب بري طويل، يمر من دول الخليج إلى الوجهات الغربية، مروراً بسورية، وبدول الجوار غير المستقرة سياسياً ولا أمنياً؟

لماذا يكذب براك وهو يعلم أنه يكذب؟

الأكيد، أن براك ليس جاهلاً بهذه الحقائق. فهو رجل خبير في صناعة النفط والغاز، ويمتلك مسيرة مهنية طويلة، ابتدأت كمحام مالي لمشاريع كبرى، بما في ذلك العمل مع شركة أرامكو السعودية في سبعينيات القرن الماضي. وصولاً إلى كونه مستثمراً رئيسياً في قطاع الطاقة، حيث اشترى أصولاً متعثرة في قطاع النفط والغاز الأمريكي، وتفاوض على حقوق الحفر والتنقيب في منطقة الخليج، وبشكل خاص في الإمارات.

لم يكن هذا السجل الاستثماري الطويل بعيداً عن تصرفاته خلال النخوة ذاتها. فبراك لم يتحدث كمبعوث دبلوماسي يحل السياسات، بل خرج عن دوره المفترض ليقدّم عرضاً تقديمياً Presentation مفصلاً، أشبه بعرض ترويجي للمستثمرين، يشرح فيه واقع البنى التحتية للنفط والغاز في سورية، ويصفها بأنها «فرصة موعودة» من المفترض أن تثير لعاب الشركات الأمريكية الكبرى.

يضاف إلى ذلك، أن براك كان قد ظهر بصورة العرب لاتفاقيات ومذكرات التفاهم حول النفط والغاز في سورية، بما في ذلك الاتفاقية التي تم توقيعها مؤخراً مع شركتي شيفرون وباور إنترناشونال (والتي يجري الحديث في بعض الأوساط عن استعادة شخصية لبراك منها). في هذا السياق، يمكن اعتبار طرحه الزائف حول تحويل سورية إلى بديل عن مضيق هرمز، مجرد محاولة لرفع القيمة السوقية للأصول التي يعمل على تسويقها، تحت غطاء منصب رسمي، وهو تضارب مصالح فاضح.

الأهم هو اللعبة القذرة وتاجيج التوتر الأخطر من الأكاذيب الاقتصادية، ومن تضارب المصالح، هو البعد السياسي- الأمني لهذه التصريحات. فبراك لم يأت إلى سورية ليحقق استقراراً، بل ليؤجج التوتر. منذ اليوم الأول لتوليته منصبه، اتسمت تصريحاته بالتضارب والغموض المقصود، حيث يطلق أقوالاً نارية حول قضايا حساسة للغاية داخل سورية، وفي علاقاتها مع الدول الأخرى، لتفعل فعلها

في تاجيج بعض الأطراف، وإشارة المخاوف وزرع الفتن، ثم يسارع بعد أيام أو أسابيع إلى سحبها، أو التراجع عنها بتكتم، تاركاً الفوضى التي صنعها تفعل فعلها.

ما يفعله اليوم هو تكرار السيناريو نفسه، لكن بعبئة إقليمية. فترويجه لفكرة أن سورية يمكن أن تكون بديلاً استراتيجياً لمضيق هرمز، هو بمثابة وضع سورية في موقع المواجهة المباشرة مع الوضع المتوتر في الإقليم كله. وهذا التوظيف الخبيث لسورية وموقعها، يهدف إلى خدمة هدف أمريكي عام أكبر: زيادة وتيرة التوتر في المنطقة، وإبقائها مشتتة في أكثر صورة فوضوية ممكنة، ليس كاستراتيجية محسوبة، بل كسياسة حرق متعمدة قبل الانسحاب الأمريكي المحتمل من المنطقة، إثر الضربات الكبيرة التي تلقته القواعد والمصالح الأمريكية بفعل الضربات الإيرانية. إذ أن الهدف هو إقليم دمّر، تتصارع دوله على أوامر بدائل جغرافية، وترتهن شعوبه لمشاريع فاسدة يقودها براك وأمثاله.

دروس التاريخ: الأنايبب والاستقرار السياسي هذه ليست المرة الأولى التي تستخدم فيه سورية كورقة في لعبة خطوط أنابيب الطاقة. يكفي أن نتذكر مشروع خط التابالين الذي كان مقرراً أن ينقل النفط السعودي عبر الأراضي السورية إلى المتوسط في أربعينيات القرن الماضي. وقد كان ذلك المشروع أداة للضغط السياسي والتدخل في الشأن السوري الداخلي. وساهم الصراع عليه، والضغط المرتبطة به، في خلق حالة طويلة من عدم الاستقرار السياسي، التي شكلت أحد العوامل الممهدة لأول انقلاب عسكري في سورية بقيادة حسني الزعيم عام 1949 والذي توالى من بعده الانقلابات العسكرية.

اليوم، يحاول براك، وتلاميذ مدرسة إبستين إعادة إنتاج السيناريو نفسه، لكن بصيغة أكثر خطورة، حيث يحاولون وضع سورية بالصد من مصلحتها الوطنية، وبالصد من مصلحة دول الإقليم التي يتطلب استقرارها الحقيقي إنهاء الوجود العسكري الأمريكي المزعج، لا تعزيزه عبر مشاريع وهمية.



يحاول براك وتلاميذ مدرسة إبستين إعادة إنتاج السيناريو نفسه لكن بصيغة أكثر خطورة حيث يحاولون وضع سورية بالصد من مصلحتها الوطنية

قرار التسديد بالدولار والتراجع السريع... القرار يصطدم بالواقع



ما جرى في ملف تسديد أثمان المحروقات خلال آذار 2026 لم يكن مجرد تعديل تقني في آلية الدفع، بل نموذج مكثف لكيفية صناعة القرارات الاقتصادية تحت الضغط، وكيف تتراجع عندما تصطدم بالواقع.

قرار بلا أرضية واقعية

في 20 آذار 2026، فرض على أصحاب محطات الوقود تسديد قيمة مخصصاتهم بالدولار. القرار «على الورق» يبدو مفهوماً؛ الدولة تحتاج إلى القطع الأجنبي، وتريد تقليص خسائرها.

لكن المشكلة لم تكن في الهدف، بل في الطريقة. فكيف يمكن لقطاع يبيع بالليرة السورية، ويعمل ضمن تسعيرة رسمية محددة، أن يطلب منه فجأة تأمين الدولار؟

هذا ليس إصلاحاً اقتصادياً، بل نقل مباشر للمخاطر من الدولة إلى حلقة أضعف في السوق.

من يدفع الثمن؟

القرار وضع أصحاب المحطات أمام خيارين كلاهما سيئ؛ إما شراء الدولار من السوق الموازية بخسارة، أو التوقف عن العمل. وفي الحالتين، النتيجة واحدة؛ اختناق في توزيع الوقود، وانعكاس مباشر على حياة الناس.

بمعنى آخر، القرار لم يكن ضاعفاً على أصحاب المحطات فقط، بل كان يحمل في داخله بذور أزمة أوسع.

الاحتجاج حين يصبح ضرورة

بين 22 و24 آذار 2026، لم ينتظر أصحاب المحطات طويلاً. تحركوا، لكن الأهم أنهم تحركوا بشكل منظم وواضح؛ وقفات احتجاجية أمام وزارة الطاقة - خطاب موحد - مطلب محدد: إلغاء الإلزام بالدولار. هذا لم يكن احتجاجاً عشوائياً، بل فعل ضغط مدروس من قطاع يعرف تماماً موقعه الحساس في الاقتصاد.

التراجع... والاعتراف غير المعلن

خلال أيام، وتحديدًا في 25 آذار 2026، تم تعديل القرار، فلم يعد الدفع بالدولار إلزامياً، وأصبح بالإمكان التسديد بالليرة أو الدولار. هذا التراجع السريع لا يمكن تفسيره إلا بطريقة واحدة: القرار لم يكن قابلاً للحياة منذ البداية. فلو كان مدروساً فعلاً، لما انهار بهذه السرعة عند أول اختبار.

ما الذي كشفته الحادثة؟

هذه الواقعة كشفت ثلاث حقائق أساسية: أولاً: فجوة بين صانع القرار والسوق، فهناك قرارات تُبنى من زاوية مالية ضيقة، دون فهم كافٍ لكيفية عمل السوق فعلياً. ثانياً: خطورة تحميل الأزمات للقطاع الوسيط، بدلاً من معالجة جذور المشكلة.

«نقص الدولار»، حيث تم تحميل التكلفة لقطاع لا يملك أدوات التعامل معها.

ثالثاً: قوة العمل المنظم. أما الأهم في كل ما حدث فهو أن الاحتجاج المنظم كان قادراً على تعديل القرار، ليس لأن الصوت كان عالياً، بل لأنه كان موحداً، وواضحاً، ومسنداً بقدرته الحقيقية على التأثير «تعطيل التوزيع».

ما بعد التعديل... هل انتهت المشكلة؟

التعديل لم يحل الأزمة، بل خفف حدتها فقط. فالواقع أن التسعير لا يزال مرتبطاً بالدولار، والضغط على الليرة مستمر، واحتمال عودة

سياسات مشابهة يبقى قائماً. أي إن ما جرى هو تراجع تكتيكي، لا تغيير استراتيجي.

عندما يفرض الواقع نفسه على السياسة

قرار الإلزام بالدولار لم يسقط لأنه غير مفهوم، بل لأنه غير قابل للتطبيق. والتراجع عنه لم يكن مبادرة، بل نتيجة ضغط مباشر. لكن الأهم من ذلك كله أن ما حدث يثبت أن التنظيم، حتى في حدوده المهنية، يمكن أن يفرض نفسه على القرار... عندما يكون الواقع أقوى من السياسة.

من يدفع الثمن في أزمة اللحوم والفروج؟



الفقس كأمر أساسي، وليس مجرد قرار شكلي، وذلك إلى حين الوصول للاكتفاء الذاتي منها. فإذا خرج المربيون الصغار، لن يعود السوق كما كان، ولن ينخفض السعر مهما صدرت قرارات لاحقة.

محاورة الاحتكار... قبل أن يتحول السوق إلى ملكية للقلة
واقع الحال يقول إن هناك عدداً قليلاً من كبار المستوردين والمصنّعين يسيطرون اليوم على السوق. والمطلوب كضرورة عاجلة مراقبة الأسعار وفرض عقوبات على المخازن الاحتكارية، فالسوق لا يمكن أن يترك للقلة ليقرروا من يأكل ومن يحرم.

المخزون الاستراتيجي وسد فجوة أي أزمة

يجب على الدولة إنشاء مخزون احتياطي من اللحوم والفروج، خصوصاً المجمدة، لتغطية أي نقص أو ارتفاع مفاجئ في الأسعار. وهذا هو الفارق بين إدارة أزمة وبين الانزلاق إلى كارثة حقيقية.

حماية المواطن والمستهلك

في ظل تردي الوضع المعيشي وتدني الأجور وانخفاض معدلات الاستهلاك فإن دعم الأسر محدودة الدخل باللحوم والفروج بأسعار مدعومة بات واجباً، بالتوازي مع حملات التثقيف الغذائي المؤقتة

في الوقت الذي تُصدر فيه سورية مئات الأطنان من اللحوم الحمراء إلى الخارج، ونشهد تمديداً لاستيراد فروج الريش وصوص التربية وبيض الفقس، فإن المواطن السوري هو الخاسر الأكبر.

الأسعار تتصاعد، والاستهلاك يتراجع، ومحال اللحوم تغلق، والمربي وصغار التجار يخرجون من السوق، بينما كبار المستوردين والمصنّعين يجنون الأرباح. وإذا لم تتحرك الدولة الآن، لن يكون الحديث عن غلاء فقط، بل عن كارثة غذائية حقيقية.

ضبط التصدير قبل فوات الأوان

تصدير اللحوم في ظل نقص المعروض هو جريمة اقتصادية. والقرار يجب أن يكون واضحاً بأن يقتصر على كمية اللحوم الزائدة فقط لتُصدّر بعد ضمان تلبية احتياجات السوق المحلي. فالمواطن يجب أن يحصل على نصيبه قبل أي متاجرة بالذهب الأحمر - اللحوم.

دعم المنتج المحلي... قبل أن ينهار بالكامل

إن رفع تكاليف الأعلاف والمازوت يجعل المربين يخرجون من السوق. وبالتالي يجب توفير دعم حقيقي للمزارع الصغيرة والمتوسطة من خلال؛ القروض - المخصصات - المساعدات المباشرة. كذلك يفترض انتظام استيراد الصيصان وبيض

أقل، والمربي يخرج من السوق، والتاجر الصغير يغلّق محله، بينما القلة من الكبار فقط هي التي تربح بلا حدود.

بمقابل كل ذلك يبدو الحل واضح جداً، ويتمثل باختصار؛ بضبط التصدير - ودعم الإنتاج المحلي - ومحاورة الاحتكار - وبناء مخزون استراتيجي - وحماية المستهلك.

فكل يوم يمر بلا تحرك، يقرب سورية خطوة من كارثة غذائية لا يمكن إصلاحها وتجاوزها بسهولة.

والدواجن البديلة. وبالتوازي مع ذلك العمل الجدي من أجل استقرار السياسات الاقتصادية وسعر الصرف لدعم القدرة الشرائية للمواطن. فمن دون هذه الخطة، فإن أي خطوة مؤقتة ستكون مجرد ترقيع على سوق منكوب.

أزمة تهدد الأمن الغذائي

ما يحدث اليوم ليس مجرد غلاء عابر، بل أزمة نظامية تهدد الأمن الغذائي. فالمواطن يدفع أكثر ويأكل

حول البدائل الآمنة، للحفاظ على التغذية والصحة العامة. فإذا ترك المواطن بلا بدائل، ستتوسع أزمة الفقر الغذائي بسرعة رهيبية.

إنتاج مستدام وقرار استراتيجي

المطلوب عاجلاً خطة وطنية استراتيجية تتبنى إنشاء وتطوير مزارع للدواجن والمواشي تحت إدارة وملكية الدولة لتقليل الاعتماد على الاستيراد. وتنويع مصادر البروتين، كالأسماك والبقوليات

الأسعار فضحت وهم «السوق الحر» وكشفت سياسات الإفكار المنهجي



لم يعد بالإمكان الاحتفاء بزريعة «زيادة الطلب في شهر رمضان» لتبرير الانفلات السعري. انتهى الشهر، وسقطت معه الحجة، لكن الأسعار لم تتراجع، ولم تهدأ وتيرة الارتفاع، بل استمرت وكان السوق يعمل خارج أي منطق اقتصادي سليم. هذا الواقع لا يفضح هشاشة التبريرات السابقة فقط، بل ينسف أيضاً الخطاب الذي طالما تغنى «بالسوق الحر التنافسي» كألية قادرة على ضبط الأسعار تلقائياً.

أعلى، بل إلى فوضى سعرية مفتوحة. فالتاجر لم يعد مقيداً بسقف، والمستهلك لم يعد محمياً بأي حد أدنى. وبالنسبة إلى الانفتاح الاقتصادي، فقد جاء في سياق غير متكافئ. بدل أن يدعم الإنتاج المحلي ويعزز قدرته التنافسية، ساهم في إغراق السوق بالمستوردات، ما زاد الضغط على المنتج المحلي الذي يعاني أصلاً من ارتفاع التكاليف وضعف التمويل. والنتيجة كانت إضعافاً إضافياً للقاعدة الإنتاجية، لا تقيتها.

أما حصيلة هذه السياسات مجتمعة فقد كانت واضحة وقاسية: تراجع مستمر في الاستهلاك نتيجة انخفاض القدرة الشرائية، ليس لأن الناس اكتفوا، بل لأنهم أُجبروا على التوقف. مزيد من الإفكار واتساع الفجوة الاجتماعية بشكل غير مسبوق.

تآكل الإنتاج المحلي الذي لم يعد قادراً على المنافسة أو الاستمرار في ظل انخفاض الطلب وارتفاع التكاليف. تصاعد الاعتماد على الاستيراد، بما يحمله ذلك من ضغط على العملة والاقتصاد. تراكم الأرباح لدى قلة من كبار التجار الذين استفادوا من التحرير دون ضوابط، ومن السوق غير المتوازن.

والأخطر أن الاستمرار في هذا النهج يعني دفع الاقتصاد إلى حلقة مفرغة، استهلاك أضعف - إنتاج أقل - استيراد أكبر - عملة

فما نشهده اليوم ليس سوقاً حراً، بل سوق مختل تدار فيه الأسعار من قبل قلة قادرة على التحكم بالعرض، مستفيدة من غياب المنافسة الحقيقية وضعف أدوات الرقابة. ولو كان السوق يعمل فعلاً وفق قواعد التنافس، لكان انخفاض الطلب بعد رمضان قد انعكس مباشرة على الأسعار، ولو جزئياً. لكن استمرار الغلاء يؤكد أن المشكلة أعمق بكثير من مجرد «طلب موسمي».

في قلب هذه الأزمة تطفئ السياسات الاقتصادية المتبعة خلال العقود الماضية على أيدي السلطة الساقطة والمستمرة حتى الآن على أيدي الحكومة المؤقتة، وعلى رأسها إنهاء الدعم، والانفتاح غير المنضبط، وتحرير الأسعار. هذه السياسات، التي قدمت باعتبارها إصلاحات ضرورية، طيقت في واقع اقتصادي هش، دون وجود شبكات حماية اجتماعية حقيقية، ودون بنية إنتاجية قادرة على تحمل الصدمة.

فإنهاء الدعم لم يكن مجرد إجراء مالي، بل كان نقلاً مباشراً لعبء التكاليف إلى المواطن. فالسلع الأساسية التي كانت تشكل الحد الأدنى من الأمان المعيشي أصبحت خارج متناول شريحة واسعة من الناس. ومع كل رفع جديد للدعم، كانت القدرة الشرائية تتآكل أكثر، دون أي تعويض فعلي.

أما تحرير الأسعار، فقد تحول من أداة نظرية لضبط السوق إلى وسيلة لانفلاته. ففي غياب المنافسة والرقابة، لم يؤد التحرير إلى كفاءة

تعزيز دور الدولة كمنظم للسوق، لا كمتفرج عليه.

التغيير لم يعد ترفاً، بل ضرورة، فما يجري اليوم هو نتيجة خيارات، وليس مجرد ظروف. والاستمرار في نفس الخيارات لن يؤدي إلا إلى تعميق الأزمة، ودفع مزيد من الناس نحو الفقر، ومزيد من الاقتصاد نحو الضعف.

والمطلوب ليس العودة إلى نماذج قديمة أثبتت قصورها، ولا الاستمرار في وصفات أثبتت فشلها، بل بناء مقاربة متوازنة تحمي المجتمع وتدعم الاقتصاد في أن معاً.

أضعف - ثم أسعار أعلى... وهكذا دواليك. لكن هذا المسار ليس قادراً محتوماً. فهناك بدائل ممكنة إذا توفرت الإرادة:

إعادة توجيه الدعم بشكل ذكي نحو الفئات الأكثر حاجة، بدل رفعه بشكل شامل. تفعيل الرقابة الحقيقية على الأسواق، ومكافحة الاحتكار باليات صارمة وشفافة. دعم الإنتاج المحلي عبر تخفيض تكاليفه «طاقة، نقل، تمويل»، وحمايته من المنافسة غير العادلة.

تبني سياسات سعرية مرنة تضبط السلع الأساسية على الأقل، بدل تركها بالكامل للفوضى.

المناقصات الحكومية... مسرحية قانونية تحمي النخب وتقصي المنافسين



جدا لأي شركة جديدة أو صغيرة لتحليل دفتر الشروط، وإعداد العرض الفني والمالي، والحصول على التأمينات القانونية. هذا التقييد الزمني، بالاقتران مع غياب أي وصف واضح لنطاق المشروع، يكرر منطق الماضي، حين كانت السلطة الساقطة تتحكم في توزيع العقود والمشاريع لمصلحة قلة محددة، مستغلة المعلومات الداخلية والقدرة على التحرك السريع، بينما

يستبعد باقي السوق. السفاق في التأمينات بين المشروعين، مع عدم وجود أي تفسير فني أو حجم العمل في الإعلان، يعكس عموضاً مالياً متعمداً، فبعض الشركات ستدفع مقابل معرفة التفاصيل، بينما يبقى القرار في أيدي من لديهم معرفة مسبقة بالجهة أو بالمشاريع السابقة. كل ذلك يجعل المناقصة، رغم الشكل القانوني، عملية شبيهة احتكارية تخدم مصالح نخبة معينة على حساب المنافسة الحرة والمصلحة العامة.

بينما ما نراه في هذه الإعلانات هو عكس كل ذلك؛ شكل قانوني - محتوى محدود - مدة قصيرة - وتقييد عملي للمنافسة. باختصار، هذه المناقصات، وأشبابها، ليست دعوة حقيقية للمنافسة، بل استمرار لممارسات السلطة الساقطة التي كانت تحمي قلة ضيقة وتقصي المنافسين، تاركة السوق الوطني مقيداً، وخرينة الشخصي.

في 26 آذار 2026، أعلنت مديرية صحة محافظة ريف دمشق عن طلب عروض لتنفيذ مشروع تعقيم وتطهير مشفى قطنا الوطني ومشفى القطيفة الوطني، لتبدو على الورق منافسة رسمية وشفافة، لكن الواقع يكشف صورة مغايرة تماماً، فهذه المناقصات، كما غيرها من المناقصات العامة، تبدو كأنها طقوس قانونية تغطي على توزيع الفرص بين جهات محددة مسبقاً، مستنسخة من ممارسات السلطة الساقطة التي كانت تدير العمل المؤسسي لمصلحة نخبة ضيقة على حساب المصلحة العامة وخرينة الدولة والاقتصاد الوطني.

الإعلانات، على الرغم من رسميتها، تقدم الحد الأدنى فقط من المعلومات؛ التأمينات المؤقتة بلغت 100 ألف ليرة سورية جديدة لمشفى قطنا و150 ألف ليرة سورية جديدة لمشفى القطيفة، مع تأمين نهائي بنسبة 10% من قيمة الإحالة، وغرامة تأخير يومية واحد بالآلاف، ومدة تنفيذ ستة ميلادية، ومدة ارتباط العرض ستة أشهر من تاريخ فض العروض. أما كل التفاصيل الجوهرية؛ نطاق العمل - عدد العمال - المواد والمعايير المطلوبة، فهي مخفية داخل دفتر الشروط المدفوع 500 ليرة سورية جديدة، ما يجعل المتقدمين مضطرين لدفع الوقت والمال قبل أن يعرفوا إذا كان المشروع قابلاً للتنفيذ أو مناسباً لهم.

الهامش الزمني بين تاريخ الإعلان «26 آذار» وآخر موعد لتقديم العروض «14 نيسان 2026» لا يتجاوز 19 يوماً، وهو زمن قصير

النخب إن استمرار هذه الممارسات يعكس أزمة حقيقية في إدارة الموارد العامة، وي طرح تساؤلات جدية عن جدوى الشكل القانوني للمنافسات، إذا كان الواقع العملي لا يتيح المنافسة العادلة، ولا يحمي الاقتصاد الوطني والمصلحة العامة كما يفترض أن يفعل أي سوق «مفتوح وشفاف» حسب ما يفترض به.

الدولة والاقتصاد الوطني عرضة لخسائر محتملة نتيجة توزيع العقود بعيداً عن الكفاءة والشفافية. فالشركات الجديدة أو غير المهياة مسبقاً تواجه حائطاً من الغموض الزمني والفني والمالي، بينما الجهات المهياة مسبقاً هي المستفيد الأوحده، ما يحول العملية القانونية الشكلية إلى مسرحية لتقييد المنافسة وإبقاء السيطرة لبعض

بينما ما نراه في هذه الإعلانات هو عكس كل ذلك؛ شكل قانوني - محتوى محدود - مدة قصيرة - وتقييد عملي للمنافسة. باختصار، هذه المناقصات، وأشبابها، ليست دعوة حقيقية للمنافسة، بل استمرار لممارسات السلطة الساقطة التي كانت تحمي قلة ضيقة وتقصي المنافسين، تاركة السوق الوطني مقيداً، وخرينة الشخصي.

صناعة الإسمنت... استثمارات موعودة وتراجع بالإنتاج!



تشكل صناعة الإسمنت في سورية اليوم أكثر من مجرد قطاع صناعي عادي؛ فهي من المفترض أن تمثل عصب مرحلة «إعادة الإعمار» المرتقبة وحجر الزاوية في أي مشروع للنهوض بالبنى التحتية والمساكن والمنشآت.

■ نور الإبراهيم

دولارا، وسط تذبذب مستمر تعكسه تقلبات سعر الصرف وتكاليف النقل والاستيراد. ويعتمد نحو 40% من الطلب المحلي على مادة «الكلنكر» المستوردة، ما يسبب جزءاً من العجز لكنه لا يحقق استقراراً في السوق. وتعكس هذه النسب والتكاليف المرتفعة هشاشة القطاع المحلي، وتجعل سوق البناء رهينة لتقلبات إقليمية لا تخضع لسيطرة الدولة.

وهم القطاع الخاص

تمتلك سورية منشآت عامة في طرطوس، وحماة، وعدرا، وحلب، وحمص، والحديث عن طرحها كلها للاستثمار من دون تحديد واضح لطبيعة العلاقة بين الدولة والمستثمر - هل هي شراكة أم تنازل؟ - يثير تساؤلات حول جدوى التخلي عن أصول منتجة في قطاع مضمون الطلب، خصوصاً في ظل وجود كوادر وطنية مؤهلة تمتلك خبرات متراكمة في هذه الصناعة. فما يميز صناعة الإسمنت عن غيرها هو استمرارية الطلب، وهامش الربح المضمون، وارتباطها بالأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي. ما يجعل التساؤل عن سبب التخلي عن قطاع عام مربح وقادر على التطور بدلاً من إعادة تأهيله وإدارته بكفاءة تساؤلاً مشروعاً. فهيمنة شركات خاصة على صناعة الإسمنت،

وقد برزت هذه الصناعة بعد سقوط السلطة كاختبار لقدرة الدولة على إدارة الملفات الاقتصادية الكبرى، وكشفت عن التناقضات بين الأولويات الوطنية واليات التنفيذ المطروحة.

الفجوة بين الإنتاج والطلب

تشير الأرقام إلى وجود فجوة تتجاوز 50% بين الإنتاج المحلي، الذي يبلغ 4.6 ملايين طن سنوياً، والاحتياج الفعلي للسوق، الذي يتراوح ما بين 8 إلى 9 ملايين طن. ولم تعد هذه الفجوة ظرفية وطارئة، بل تعكس أزمة هيكلية في قطاع كان قادراً على تغطية جزء مهم من احتياجات السوق المحلية والتصدير. فبينما تتحدث السلطة بترقب عن دخول 12 شركة عربية وأجنبية في سباق لاستثمار معامل حيوية عامة مثل «المسلمية» في حلب و«عدرا» في ريف دمشق، تعلن إدارة الشركة العامة لصناعة وتسويق الإسمنت «عمران» عن توقف إنتاج مادة «الكلنكر» الأساسية في الصناعة، بسبب ارتفاع التكاليف. إذاً كيف يمكن جذب استثمارات بينما تتراجع القدرة على تأمين مستلزمات الإنتاج الأساسية؟! تتراوح أسعار طن الإسمنت بين 120 و160

ساحة لتصفية القطاع العام، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات على الأسعار وتوفر المواد والعدالة الاجتماعية. أما الحديث عن «انتعاش» نتيجة تقدم شركات خاصة للاستثمار في هذا القطاع الحيوي فلا يكفي ما لم يكن مصحوباً برؤية واضحة واستراتيجية تضمن أن يكون القطاع العام شريكاً فاعلاً وليس عبارة عن أصول للتصفية. فلا يمكن فصل ملف الإسمنت عن الرؤية الشاملة للاقتصاد السوري؛ هل سيكون اقتصاداً موجهاً نحو تلبية الاحتياجات الاجتماعية والتنمية، أم سيبقى استكمالاً لما بدأتها السلطة الساقطة، أي اقتصاداً تترك مفاصله الاستراتيجية للسوق والقطاع الخاص وحدهما؟

سواء من خلال عقود استثمارية غير متوازنة أو عبر الهيمنة على الاستيراد، ستؤدي إلى احتكار حتى في ظل وجود عدة شركات عامة، وبالتالي ارتفاع متواصل في الأسعار، ولا سيما في ظل غياب آلية تسعير رسمية ملزمة، وتحول الإسمنت إلى سلعة خاضعة بالكامل للسوق، وبالتالي ستبقى شريحة واسعة من المواطنين عاجزة حتى عن ترميم منازلها.

مفترق طرق

تقف صناعة الإسمنت عند مفترق طرق؛ فإما أن تكون نموذجاً للاستثمار الواعي الذي يحافظ على الثروة الوطنية ويديرها بكفاءة لخدمة ملايين السوريين الذين ينتظرون إعادة بناء منازلهم وممتلكاتهم، أو تتحول إلى

قانون جديد للنظافة... القطاع الخاص شريك أم بديل؟



في خطوة وصفها الجهات الرسمية «بالنوعية»، شرعت لجنة مختصة شكلتها وزارة الإدارة المحلية والبيئة بتعديل قانون النظافة رقم 49 لعام 2004، بهدف تحويل النفايات من عبء بيئي إلى مورد استثماري.

■ سلمى صلاح

لا يمكن إنكار أن واقع النظافة قد تجاوزته الكثافة السكانية المتزايدة وتضخم كميات النفايات وتنوعها، ما يجعل تحديث قانونها ضرورة ملحة. كما أن التوجه نحو «الاقتصاد الدائري» وتحول النفايات إلى مورد اقتصادي يمثل نظرياً خطوة صحيحة، ومطلوبة في أي سياسة بيئية. إلا أن الحديث عن «تعزيز دور القطاع الخاص» يأتي هذه المرة في ظل انهيار لدور البلديات، وقد يتحول «التشراك» بسهولة إلى «تفويض» مطلق، حيث تُستخدم صيغة الشراكة لتبرير غياب الدولة عن تقديم خدمة أساسية، تحت ذريعة نقص الإمكانيات.

القطاع الخاص

تعاني المحافظات والبلديات أصلاً من عجز مالي، وإذا تم تمرير مسؤولية التعاقد مع القطاع الخاص وإدارة ملف النفايات إليها من دون تخصيص موارد مالية حقيقية، فإننا

نظيف لا يغرق بالنفايات! فإن كانت النية الانتقال إلى نموذج التعاقد مع القطاع الخاص، فهذا لا ينفي استمرار الدولة في أداء واجباتها الخدمية إلى حين الإقلاع بذلك. لكن على ما يبدو وبحسب الواقع، فإن المواطن سيستمر يدفع ثمن الفراغ الخدمي باسم الانتقال إلى القطاع الخاص، وهذه المرة بذريعة التعديلات القانونية!

في أحد أكثر الملفات إبلاماً في حياة السوريين اليومية. لكن يبقى السؤال الأهم حالياً: أين هو دور الدولة الآن إلى حين يبدأ «القطاع الخاص» بترحيل وتدوير القمامة؟ فالمواطن لم يعد يهيمه حقيقة إن كانت الخدمة تقدمها مؤسسة عامة أم شركة خاصة، بقدر ما يهيمه أن يعيش ولو ليوم واحد فقط في حي

القمامة لا تنتظر أحداً!

لا يكمن التحدي في النصوص القانونية، بل في الآليات التي ستنفذ بها. فإذا مثل القانون بنسخته الجديدة بعد التعديلات المقترحة «إعفاء» للدولة من مسؤولياتها، فسيفشل قبل أن يولد. وإن أحدث توازناً بين القطاع الخاص وعدالة الدور الاجتماعي للدولة، فقد يشكل نقلة

سعر صرف متعدد الشرائح... عن أي استقرار تتحدث الحكومة؟



في مشهد اقتصادي عبثي، تقدم المؤسسات الرسمية صورة مغايرة تماماً للواقع اليومي الذي يعيشه السوري اليومي، فبينما تثبت نشرة مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار عند 11000 ل.س، يسجل السوق الموازي تقلبات تزعزع ادعاء الاستقرار، بينما يسجل السعر التحوطى ارتفاعات قياسية تتمثل بأسعار السلع في السوق، وكل ذلك يعكس فداحة الفجوة بين الخطاب الرسمي وحقيقة المعاناة المعيشية.

■ رهف ونوس

ثلاثة أسعار وحقيقة واحدة

فسعر كيلو البن «متوسط الجودة والماركة» قفز بنسبة 45% خلال ثلاثة أشهر فقط، من 120.000 ل.س تقريباً بداية العام إلى 175.000 ل.س نهاية آذار، أما السكر المعبأ ف سجل ارتفاعاً بنسبة 28% حيث كان بحدود 7.000 ل.س ليصل إلى 9.000 ل.س، والأرز متوسط الجودة قفز بنسبة 26% تقريباً حيث كان بحدود 7,500 ل.س ليصل الآن إلى 9,500 ل.س، هذه النسب تعبر عن فارق السعر التحوطى لبعض السلع المستوردة بين مطلع العام وحتى نهاية آذار، وبوسطى زيادة 33% تقريباً «أعلى من الدولار الموازي ومن دولار المحروقات»، وهي تفصح اليات النهب والاستغلال بالإضافة إلى حجم الانهيار الحقيقي لليرة السورية في السوق، الذي لا تعكسه نشرات المركزي الصامتة، كما توضح تراجع القدرة الشرائية والمستوى المعيشي لعموم السوريين.

يكشف تعامل السوق مع الدولار عن ثلاث شرائح سعرية متفاوتة مقابل الليرة، تثير التساؤلات حول جدية وجدوى السياسات النقدية، فالسعر الرسمي «المجمد» الذي تتبناه به النشرات الرسمية «11,000 ل.س» لم يعد له وجود فعلي في التعاملات اليومية، فيما بلغ سعر السوق الموازي مع اقتراب نهاية شهر آذار 12,270 ل.س، مسجلاً زيادة 6,7% عن بداية العام حيث كان 11,500 ل.س، وبينهما يقف السعر «شبه الرسمي» الذي تسعر على أساسه المحروقات، والذي قفز بنسبة 4,1% من 11,500 بداية العام إلى 11,975 ل.س بتاريخ 25 آذار مع آخر نشرة رسمية لأسعار المحروقات.

لكن الغائب الأكبر هو سعر الشريحة المدولة غير المعلن، ذلك السعر «التحوطى» الذي يعتمد حيطان التجارة في تسعير البضائع والسلع والخدمات بذريعة تلافى خسائر تذبذب سعر الصرف، لكنه عملياً مكرس لجني المزيد من الأرباح الطائلة نهياً واستغلالاً، وهو الأعلى بنسبة الزيادة بين مطلع العام حتى نهاية آذار، حيث تصل إلى 30% تقريباً، وربما أكثر من ذلك لبعض السلع، هذا التعدد في سعر الصرف يعكس أزمة ثقة حادة بالسياسات النقدية التي فشلت في توحيد السعر أو حتى الاقتراب من واقع السوق، وهذا التناقض ليس حدثاً عارضاً بل الجوهر الكاشف لأزمة السياسة النقدية!

تضخم جنوني... وسلع أساسية كاشفة

تترجم الأسعار في الأسواق هذه الفوضى النقدية بواقع مؤلم لارتفاعات بلا سقف ورقابة لا تتجاوز تحرير ضبوط شكلية،

والأهم الفجوة بين الرسمي والتحوطى.

جيوب المفقرين وحدها من تدفع الثمن إفقاراً واستغلالاً!

في ظل هذه الفوضى، يتحمل المواطن وحده تكلفة الادعاء بالاستقرار الوهمي لسعر الصرف، اعتباراً من تسعير المحروقات بسعر صرف أعلى من المركزي، مروراً بالفارق مع سعر الصرف الموازي، وليس انتهاء مع التاجر الذي يتعامل بسعر تحوطي أعلى بكثير بآداء تجنب الانهيار، بينما تتفجر الحكومة على موجات الارتفاعات السريعة المستمرة، مع الهامش الاستغلالي الذي يضاف إلى الأسعار في الكثير من الأحيان، لتنتقل صدمات تباين سعر الصرف مباشرة إلى جيب المواطن دون حماية اجتماعية أو اقتصادية، مع تكريس تتصل الحكومة من مسؤولياتها أمام السوق غير المنضبطة، ما يعكس ضعف الرقابة على الأسواق وليس ذلك فقط، بل وانعدام الثقة بالسياسات النقدية نفسها.

ضرورة تغيير السياسات وتكاملها

باختصار يمكن القول إن السياسات النقدية ستبقى عاجزة بأدائها المنفردة بعيداً عن التكامل مع بقية السياسات الاقتصادية، ففعالية السياسة النقدية في التحكم بسعر الصرف ترتبط مثلاً ارتباطاً وثيقاً بقوة الإنتاج الحقيقي، فكما كان الإنتاج قوياً، زادت الصادرات وتعزز الطلب على العملة المحلية، مما يمنح البنك المركزي قدرة أكبر على استقرار سعر الصرف بوسائل مثل أسعار الفائدة والتدخل في السوق. كما يساهم ارتفاع الإنتاج في الحد من التضخم، فيحافظ على القدرة الشرائية ويرفع المستوى المعيشي. أما في حالة ضعف الإنتاج، فتراجع فعالية السياسة النقدية، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار وضعف العملة إلى تآكل القدرة الشرائية وانخفاض مستوى المعيشة، وقس على ذلك في بقية مفردات السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومة، والتي ثبت سوءها، بما لا يدع مجالاً للشك، بتداعياتها السلبية الملموسة على المستويات كافة، على ذلك فإن المطلوب حالياً ليس التكامل في السياسات فحسب، بل تغييرها جذرياً.

فجوة متسعة وسياسات عاجزة

الحديث الرسمي عن الاستقرار النسبي في سعر الصرف يتناقض مع الفرق الكبير بين السعر الرسمي وسعر المحروقات «وصل الفرق إلى نحو 1,000 ل.س»، والفجوة الأعمق مع السوق الموازي «وصل الفرق إلى نحو 1,300 ل.س»، أما الفجوة الأشد قسوة فهي الدولار التحوطى، والتي تعد ضريبة غير معلنة مقابل كل سلعة وخدمة. فالسياسات النقدية افتقرت إلى الأدوات الفاعلة للتحكم بسعر الصرف، الذي ثبت أنه يدار عملياً خارج أدوات المركزي عبر سوق مواز وتحوطى تتحكم به شبكات مضاربة مستفيدة من نقص السيولة وغياب البدائل التمويلية، وكذلك غياب اليات التدخل الفاعلة في السوق. فالإجراءات التي اتخذها المركزي أثبتت فشلها في ردم الفجوة بين السعر الرسمي والموازي،

ترميم واجهة القطاع الصناعي بحديثٍ عن أرقام «ورقية» كبيرة!



البطالة المرتفعة!
- كيف يمكن التوفيق بين الحديث عن «بيئة جاذبة» وبين تأكيد غرفة الصناعة عن صعوبة تصدير المنتج المحلي، بالإضافة إلى تكاليف الإنتاج المرتفعة؟

ففي ظل غياب هذه المؤشرات يبقى الحديث عن ازدياد حجم الاستثمارات أو عدد المستثمرين مجرد أرقام على الورق، لا تعكس تحولاتاً حقيقية في الأداء الصناعي، ما يستدعي إعادة النظر في أدوات التقييم والتنفيذ لضمان أن تكون المدن الصناعية بالفعل محركات للتنمية لا دفتراً لتسجيل استثمارات غير منتجة!

سياسات مترابطة

تعكس التصريحات الرسمية نموذجاً للتناقض والتباين بين الخطاب الحكومي الذي يقرأ الأرقام من زاوية الإنجاز الكمي، وبين واقع القطاع الذي تعبر عن صعوباته غرف الصناعة.

فالأدوات التنفيذية من آليات منح التراخيص، ومتابعة التشغيل، وحل مشكلات الطاقة والتكاليف، وربط المناطق الصناعية بسلاسل التوريد والتصدير، لا تواكب عملية التوسع

في ظل إعلان إدارة المدن الصناعية عن ارتفاع أعداد المستثمرين والمشاريع، تبرز تساؤلات حول جدوى وفاعلية الأرقام الرسمية المعلنة على أرض الواقع، خاصة مع تأكيد غرفة صناعة دمشق وريفها استمرار معاناة المنتج المحلي من ضعف التنافسية.

■ سارة جمال

والإنتاج، فغالباً ما يستخدم منح التراخيص كوسيلة للحفاظ على حقوق الملكية أو لانتظار تحسن الظروف الأمنية والاقتصادية، ما يعني أن جزءاً «غير محدد» من هذه «المشاريع» ما زال متوقفاً.

الجذب الاستثماري!

تخفي الأرقام المعلنة أكثر مما تفصح، إذ تبقى أسئلة جوهرية بلا إجابات واضحة:

- كم عدد المشاريع المسجلة التي دخلت الإنتاج فعلياً؟ وما هي الطاقة الإنتاجية؟

- كم فرصة عمل أحدثتها هذه الاستثمارات على أرض الواقع؟ فلا يبدو أنها استطاعت استيعاب الأيدي العاملة المتزايدة في ظل نسب

فقد كشف مؤيد البنا، مدير المدن والمناطق الصناعية، في تصريح «للثورة السورية» في 18 آذار، عن أرقام لافتة، حيث بلغ عدد المستثمرين نحو 11 ألف مستثمر، بينهم 294 مستثمراً أجنبياً، فيما وصل عدد المشاريع الاستثمارية إلى نحو 12,800 مشروع، وتجاوز حجم الاستثمارات 105,81 مليار ليرة جديدة (10,581 تريليون ليرة قديمة).

ولفت البنا إلى أن هذه المؤشرات تعكس «بيئة جاذبة للاستثمار الصناعي المحلي والأجنبي!» إلا أن تسجيل المشاريع لا يعني بالضرورة دخولها مرحلة التنفيذ

نقدية ومالية مستقرة، واستقرار في الطاقة يضمن استمرار الإنتاج، وتسهيلات فعلية على مستوى تأمين مستلزمات الإنتاج وتخفيض تكاليفها، فإن هذه المدن ستتحوّل إلى مناطق «استثمارات ورقية» تكشف عن أزمة في التخطيط الاقتصادي أكثر مما تعكس تنمية مستدامة.

«الاسمي» في المدن الصناعية أو تسجيل المستثمرين. ما يشير إلى أن الأرقام المعلنة، في أفضل الأحوال، ربما تعكس مرحلة «تعاف إداري» يتم ترويجه والبهرجة الإعلامية به، وليس «انعاشاً صناعياً». فمن دون ربط سياسات المدن الصناعية بسياسة

ضبط التجارة... وحماية الاقتصاد المحلي



في 16 آذار 2026، صدر تعميم هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات ليمنح مهلة ثلاثة أشهر لتجديد القيد في سجل المصدرين، تبدأ في 1 نيسان وتنتهي في 30 حزيران، في خطوة بدأت واضحة المعالم؛ لا تصدير بعد اليوم خارج إطار تنظيمي محدث ودقيق. فالإعلان يبدو نظرياً بمثابة إشارة إلى أن مرحلة «الفوضى المقبولة» في التجارة الخارجية قد شارفت على نهايتها، وأن الدولة تنجح نحو إعادة تعريف من هو «المصدر الحقيقي» ومن يحق له أن يمثل الاقتصاد الوطني في الأسواق الخارجية.

بعد أيام قليلة فقط، وتحديدًا في 24 آذار 2026، جاء قرار وزارة المالية ليكمل المشهد لكن من زاوية مختلفة، إذ فرض سلفة ضريبية بنسبة 2% من قيمة فاتورة الاستيراد، على أن يبدأ تطبيقها اعتبارًا من 1 نيسان 2026، مع قرار مواز يلزم المستوردين بالحصول على براءة ذمة مالية مسبقة تدخل حيز التنفيذ في 1 تموز 2026. وقد شددت الوزارة بوضوح على أن هذه السلفة ليست ضريبة جديدة، بل دفعة على الحساب تخضع لاحقًا، وأن الهدف الأساسي منها هو الحد من التهرب الضريبي، وخاصة ما يرتبط بظاهرة «المستوردين الوهميين».

بهذا المعنى، باتت التجارة الخارجية أمام مسارين متوازيين؛ الأول تنظيمي بحت يطل التصدير، والثاني مالي رقابي يطل الاستيراد. لكن المفارقة أن الأدوات، رغم أهميتهما، لا تعالجان المشكلة بنفس المستوى.

ففي حين تم التعامل مع ملف المصدرين عبر «تنظيف السجل» وإعادة تعريف الفاعلين الاقتصاديين، تم التعامل مع ملف المستوردين عبر «الضريبة المسبقة»، أي من زاوية التحصيل لا من زاوية التنظيم.

صحيح أن فرض سلفة بنسبة 2% يحقق هدفاً مباشراً يتمثل في ضمان تحصيل جزء من الضريبة قبل أن يختفي المستورد أو يتهرب، كما أن اشتراط براءة الذمة يغلق الباب أمام غير الملتزمين ضريبياً للدخول في عمليات الاستيراد، إلا أن ذلك كله يبقى معالجة لأعراض المشكلة أكثر من كونه معالجة لجذرها.

فالمستورد الوهمي ليس مجرد متهرب ضريبياً، بل هو كيان غير منظم أصلاً، يدخل السوق ويخرج منه دون أن يمر بعملية تدقيق حقيقية لوجوده ونشاطه.

لا تبدو مسألة تنظيم السجلات، سواء للمصدرين أو للمستوردين، كافية بحد ذاتها ما لم تترافق مع مقاربة أعمق تمس جوهر العملية التجارية نفسها، أي نوعية وكميات السلع المتداولة عبر الحدود.

فالتجارة الخارجية لا تقاس بمدى انضباط الفاعلين فيها فقط، بل بمدى انسجامها مع أولويات الاقتصاد الوطني. وفي ظل الظروف الحالية، يصبح من الضروري الانتقال من مجرد ضبط الإجراءات إلى إدارة ذكية لحركة السلع، بحيث تربط قرارات التصدير والاستيراد بمعايير واضحة تأخذ في الحسبان حماية الإنتاج المحلي،

وتأمين حاجات السوق، وتحقيق قدر من التوازن في الميزان التجاري. ذلك يعني عملياً أن بعض السلع قد تحتاج إلى تقييد تصديرها في أوقات معينة لضمان توفرها محلياً، في حين ينبغي تشجيع تصدير سلع أخرى تحقق قيمة مضافة حقيقية. وبالمقابل، لا يمكن ترك باب الاستيراد مفتوحاً دون ضوابط نوعية وكمية، بحيث تدخل سلع تنافس المنتج المحلي بشكل غير متكافئ أو تستنزف القطع الأجنبي دون ضرورة اقتصادية ملحة.

من هنا تظهر المفارقة بوضوح؛ إذا كان التصدير سيخضع لعملية «إعادة تعريف وهوية»، فإن الاستيراد ما يزال يخضع لعملية «ضبط مالي» دون إعادة بناء قاعدة بياناته.

وهذا ما يفسر استمرار الحاجة إلى إجراءات إضافية، لأن الضريبة - حتى لو كانت مسبقة - لا تمنع بالضرورة نشوء كيانات وهمية، بل تقلل من خسائرها فقط على الخزينة. إن ما بدأ في 16 آذار 2026 بالسعي إلى تنظيم

سجل المصدرين، وتكرس في 24 آذار 2026 عبر محاولة ضبط الاستيراد مالياً، يجب أن يتطور إلى مرحلة أكثر نضجاً، عنوانها إدارة التجارة الخارجية كأداة سياسة اقتصادية، لا كمجرد نشاط تجاري. وعندها فقط يصبح بالإمكان تحقيق المعادلة الصعبة؛ سوق مستقرة - إنتاج محلي محمي ومشجع - وتجارة خارجية تخدم الاقتصاد بدل أن تثقل عليه.

لا شك أن القرارات الأخيرة مهمة، بل ضرورية، لكنها تظل ناقصة دون هذا التوازن. فتنظيم نصف المعادلة لا يكفي، والاقتصاد لا يدار بإجراءات مجتزأة. فبين التصدير الذي يسير نحو التنظيم، والاستيراد الذي لا يزال قيد الضبط المالي، تبقى الحاجة قائمة لقرار إضافي يعيد رسم خريطة المستوردين، ويضبط نوعية وكميات السوراد، بما يتوافق مع حماية الإنتاج المحلي وتلبية حاجات السوق والمحافظة على التوازن التجاري.

الكهرباء... الإعلان الرسمي يتحول إلى شرارة غضب شعبي



الأمل. لا تخفيف، ولا مراجعة، ولا حتى إشارة إلى فهم الواقع القاسي. مطالبة بالدفع فقط «أكثر، وأسرع، وتحت التهديد».

هنا، لم يعد الاستياء والغضب مجرد رد فعل، بل تحول إلى شعور عام بالخذلان.

فكيف يطلب من مواطن عاجز عن تسديد مستحقات سابقة أن يواجه فاتورة جديدة؟

وكيف تفرض غرامات على من لم يعد يملك أصلاً ما يدفعه؟

وأي منطق هذا الذي يعاقب العجز بدل أن يسعى إلى معالجته؟

الأمر لا يتوقف عند الأرقام. فالكهرباء التي يُطلب ثمنها بأسعار ظالمة تثقل كاهل الناس، لا تزال تعاني من انقطاعات وتقنين وتردّ في الشبكة. المواطن يدفع أكثر مقابل خدمة أقل. وهذه المفارقة القاسية هي ما يجعل الحديث عن «تسديد واجب» يبدو منفصلاً تماماً عن الواقع، بل مستفزاً في نظر كثيرين.

الاستياء الشعبي اليوم ليس مجرد تذمر عابر، بل هو صرخة في وجه سياسات تدار وكأن الناس غير موجودين.

مطالب واضحة ظرحت؛ إعادة النظر

أعلنت شركة كهرباء دمشق عن صدور فاتورة الدورة الأولى لعام 2026، مطالبةً المواطنين بالإسراع في التسديد تحت طائلة تراكم الديون وفرض غرامات التأخير. إعلان بارد في لغته، روتيني في شكله، لكنه في مضمونه يشبه صب الزيت على نار مشتعلة في صدور الناس.

فهذا الإعلان لا يأتي في فراغ، بل فوق أرض مثقلة بالعجز والغضب.

فالعالمية من المفقرين لم يكونوا أصلاً قادرين على تسديد فاتورة الدورة السادسة لعام 2025. يومها، تحمّلوا، صبروا، وانتظروا. كان هناك بصيص أمل - ولو ضئيل - بأن تجد أصواتهم طريقها إلى الاستجابة، وأن تعترف الجهات المعنية بأن ما يفرض على الناس يفوق قدرتهم على الاحتمال.

لكن ما حدث كان العكس تماماً. صدور الفاتورة الجديدة، مرفقة بلهجة التحذير من الغرامات، لم يكن مجرد إجراء إدارياً، بل كان بمثابة إعلان صريح بانتهاء ذلك

مالياً فقط، بل اجتماعياً أيضاً. فالدولة التي تطالب مواطنيها بالالتزام، مطالبة أولاً بأن تنظر إليهم، وأن تفهمهم، وأن تتعامل مع مطالبهم بجديّة لا باستخفاف.

وحتى يحدث ذلك، ستبقى كل فاتورة جديدة ليست مجرد رقم يُطلب دفعه تحت طائلة التهديدات...

بل شرارة جديدة في غضب لم يعد قابلاً للاحتواء.

أصواتهم لا تسمع، وأن معاناتهم لا تُرى، يصبح الغضب أمراً حتمياً، بل مشروعا.

فالمشكلة لم تعد في فاتورة كهرباء فقط، بل في الإحساس المتراكم بأن هناك تجاهلاً متعمداً لواقع لم يعد يحتمل.

إن الاستمرار بهذه السياسة لن يؤدي إلا إلى تعميق الأزمة، ليس

بالتسعييرة الظالمة - زيادة سقف الشريحة «المدعومة» - تقسيط الديون وتشريح الدورات السابقة - إعفاءات أو تخفيضات للشرائح الاجتماعية الأكثر ضعفاً وتضرراً.

لكن الرد كان صمّتا بارداً... تبعه إنذار بالدفع.

في ظل هذا المشهد، تنتسج الفجوة بين المواطن والمؤسسات بشكل خطر. فحين يشعر الناس أن

جرمانا... حلول لملف الازدحام و غرض طرف عن ملف القمامة



أرسل المكتب التنفيذي لمجلس مدينة جرمانا في 19 آذار، عدة مقترحات إلى مديرية هندسة المرور في محافظة ريف دمشق، يتضمن حلولاً لتقليل الازدحام وتنظيم حركة السير داخل المدينة.

فرد شرف

وتتضمن الاقتراحات منع الوقوف في الشارع العام من التاسعة صباحاً حتى العاشرة ليلاً، وإعادة تنظيم حركة الدخول والخروج في عدد من الشوارع الفرعية. وتنتظر هذه المقترحات المصادقة النهائية من فرع مرور ريف دمشق، على أن يشراف مجلس المدينة والمحافظ على التنفيذ.

انسيابية مرورية أم نقل للازدحام؟

من الناحية الفنية يرى السكان أن هذه الإجراءات تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، خصوصاً أنها تستند إلى فصل نقاط الدخول عن الخروج في شبكة الشوارع الضيقة. كما أن تقييد الاصطفاف على جانبي الشارع الرئيسي يعيده إلى وظيفته الأساسية كمحور حركة وليس معرضاً للسيارات.

ولكن يتوقف النجاح الفعلي لهذه القرارات على عاملين أساسيين: الأول توفير بدائل حقيقية للاصطفاف، ولا سيما مع الزيادة المطردة في أعداد السيارات، والثاني القدرة على التنفيذ المستدام.

خشية مشروعة

في الأوساط الشعبية، ثمة ترقب لما بعد تطبيق المقترح، بحال الموافقة عليه. فقد عبر عدد من سكان جرمانا عن خشية من أن يؤدي منع الاصطفاف في الشارع العام إلى تحويل الشوارع الداخلية والفرعية إلى مواقف عشوائية جديدة، ما لم تنشأ مواقف عامة مصممة لهذا الغرض.

بالإضافة إلى تخوف من أن تصبح هذه الإجراءات مقدمة لطرح عقود استثمارية مع شركات خاصة لإدارة مواقف السيارات في الشارع الرئيسي مقابل أجور ساعية كما هو الحال في بعض شوارع دمشق، أو أن تتمدد المواقف الخاصة في هذا الشارع، ما يفقد المقترح من أهدافه وغاياته.

بين التخطيط والتنفيذ

لا يمكن إنكار أن مدينة جرمانا تعاني اختناقات مرورية حقيقية تستدعي تدخلاً جذرياً، والإجراءات المطروحة تحمل في طياتها أفكاراً متقدمة نسبياً مقارنة بالواقع السائد. لكن نجاحها مرهون بوجود البدائل. فهل ستجنز مواقف عامة قبل التنفيذ أم بعد فوات الأوان؟

والأهم هل سيتم تعديل خطوط سير السرافيس لتخديم عدد أكبر من السكان، بالاستفادة من الشوارع الفرعية ولتخفيف الضغط عن الشارع العام؟

التكامل في الملفات الخدمية

أثارت الاقتراحات تفاعلاً من قبل المواطنين تمثل في الربط بين ملف المرور وملف النظافة وملف الصرف الصحي. ففي الوقت الذي يسعى فيه المجلس إلى إظهار صرامة وجدية في تنظيم حركة السير، وتخفيف الازدحام المروري في الشارع العام، لا تزال شوارع وأحياء جرمانا تعاني من تراكم النفايات لأيام وأسابيع قبل ترحيلها. فما تحتاجه جرمانا اليوم ليس قرارات مرورية

فقط - على أهميتها - بل رؤية متكاملة تربط تنظيم السير بتطوير وتحسين الخدمات كافة وإعادة تأهيل البنى التحتية، وتتيح للمواطن أن يكون شريكاً في الحل لا طرفاً يفاجأ بالقرارات.

فالقار المروري كغيره من القرارات، يحتاج إلى مصداقية وشفافية، بالإضافة إلى الثقة، وهذه الثقة تبدأ من حسن إدارة ملفات الخدمات الأساسية بالدرجة نفسها من الجدية والصرامة.

كما أن التعامل بشفافية حول مستقبل مواقف السيارات وعدم تحويل الملف إلى باب للربح والاستثمار الخاص سيكون مفتاحاً لقبول الإجراءات اجتماعياً، وتحويلها من مصدر توتر وخشية إلى خطوة حقيقية نحو تحسين جودة الحياة في المدينة.

حادثة الملاهي في اللاذقية تكشف انهيار منظومة الرقابة!



في وقت كانت فيه العائلات السورية تبحث عن متنفس للفرح في أيام العيد، تحولت مدينة ملاهي «الشاطئ الأزرق» في اللاذقية إلى مسرح لمأساة مروعة بعد سقوط عارضة حديدية لإحدى الألعاب أودت بحياة شابة في مقتبل العمر وأصابت آخرين.

رشا عيد

لم يكن مجرد حادث عابر أو خلل فني طارئ يمكن تداركه بتعليمات مشددة، بل إدانة صريحة لسياسة «التنصل من المسؤولية» التي باتت نهجاً رسمياً في إدارة الملفات الحساسة، بما في ذلك ما يتعلق بالمنشآت الترفيهية ومدى التزامها بالقيود القانونية الخاصة بالسلامة والتعليمات والشروط الفنية المفروضة.

الفرحة تحولت إلى ماتم

وقعت الحادثة، حسب المعلومات الواردة عبر الوكالة السورية للأنباء «سانا»، بتاريخ 20 آذار أول أيام عيد الفطر، وبالتزامن مع افتتاح المنشأة، وسقوط العارضة لم يوقع ضحية واحدة فقط، بل تسبب بحالة من الهلع والذعر بين الزوار إضافة إلى إصابات أخرى متفاوتة الخطورة، وتدايها في الشارع السوري تجاوزت الحزن اللحظي إلى الغضب المتفاجم والمستمر مع تكريس تراجع الثقة بالدولة ومؤسساتها الرقابية. كما طرحت مخاوف حقيقية لدى

الأهالي من تكرار مثل هذه الحوادث في أماكن الترفيه المشابهة في المحافظات الأخرى، وخاصة في الأماكن المخصصة لألعاب الأطفال خلال مواسم الأعياد، والتي يفترض أنها تتمتع بمعايير السلامة والأمان.

بين الترخيص المفقود والرقابة الغائبة

الانتهاك الأكبر لم يكن بالحادثة المأساوية فقط، بل من رد فعل الجهات الرسمية، حيث أصدر مجلس بلدية المدينة قراراً بإغلاق المنشأة بعد الحادثة، مبرراً ذلك بعدم حصولها على الترخيص أصلاً وعدم الالتزام بشروط مزاولة المهنة مع غياب اشتراطات أو تامينات السلامة العامة اللازمة لحماية الزوار. وهنا الإدانة الأكبر، فإذا كان المكان غير مرخص ويخلو من أبسط شروط السلامة، فكيف سمح له بالافتتاح مع أول أيام العيد واستقبال آلاف الزوار تحت أنظار «الرسميين» دون أن يتحرك أحد للمسائلة والتأكد مسبقاً لوقف الخطر الداهم؟!

فالزراع الرسمية بعد وقوع الكارثة ليست سوى غطاء فاضح للتصلب من المسؤولية، والتفريط بعد وقوعها ليس إجراءً رقابياً بل إهمال وتقصير لا تشفع له التصريحات المتباكية!

فتحميل المنشأة وحدها المسؤولية للتغطية على غياب الرقابة المسبقة، مشكلة جوهرية تتجاوز حدود «الجهل» بالقوانين، الواضحة أصلاً، لتصل ربما إلى عتية «التغاضي المتعمد» تواطؤاً ونهباً واستغلالاً عن تجاوزات ومخالفات من تحت الطاولة.

التفريط ليس بديلاً عن الرقابة الاستباقية

هناك فرق شاسع بين سياسة التفريط والرقابة المسبقة ومحاسبة المقصرين بعدم الالتزام بمعايير السلامة والأمان المعتمدة في مدن الملاهي وأماكن ألعاب الأطفال، التي

تفتقر أيضاً فحوصات دورية شاملة وإشرافاً هندسياً وفنياً مستمراً، بدلاً من الشكل السائد الذي يعتمد على مهارة عمال التركيب والصيانة الشكلية وضمير صاحب المنشأة كمعيار لحماية أرواح الناس!

وهنا تجدر الإشارة إلى مشكلة أخرى لا تقل خطورة عما سبق، وتكرر خاصة في الأعياد، وهي رواج الأسلحة البلاستيكية ومسدسات الخرز والألعاب والمفرقات النارية، على اختلاف أنواعها، علماً أنها محظورة قانونياً ولكن انتشارها دليل فاضح آخر على غياب الرقابة وغلبة الفاسدين عندما

يتعلق الأمر بالأرباح، وطبعاً لن تجد فاسداً يكثر لسلامة الأطفال. وما يزيد قتامة المشهد أن هذه الألعاب لا تباع بشكل سري بل، على خطورتها، هي مهنة وتجارة في أن واحد، وهي مستقطبة ورائجة، مما يؤكد طول باع الفاسدين والاستهتار الرسمي بحماية المواطنين «صغارهم وكبارهم» من ضعف النفوس، رغم التطويل والتزوير بمحاربة الفساد! والمطلوب بهذا الصدد ممارسة الدولة لدورها الأمني في ضبط منافذ التهريب والرقابة الصارمة على الأسواق لمنع هذه الآفات من التسلسل إلى أيدي الأطفال.

7,8 مليون: الحد الأدنى لتكاليف

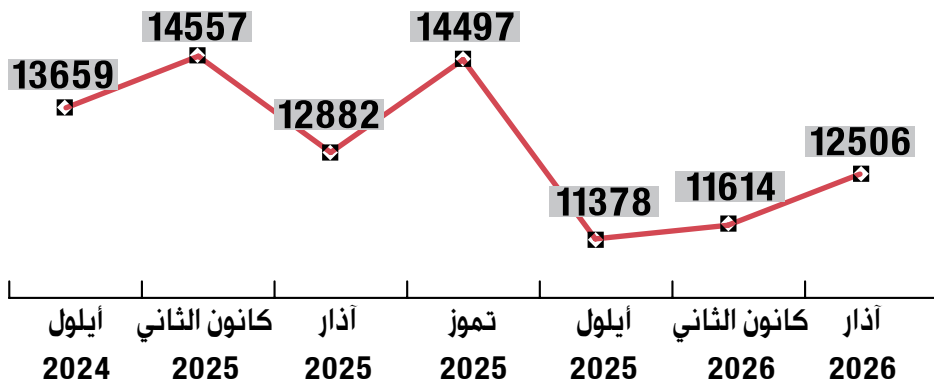
مع انتهاء الشهور الثلاثة الأولى من عام 2026، سجّل «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة» ارتفاعاً في تكاليف جميع الضروريات الأساسية لمعيشة أسرة سورية مكوّنة من خمسة أفراد، حيث بلغ وسطي التكاليف نحو 12,5 مليون ليرة سورية، فيما قدر الحد الأدنى لتكاليف المعيشة بـ 7,816,764 ليرة. يتوازى هذا الارتفاع مع تدهور متواصل في المستوى المعيشي، ورغم قرار رفع أجور العاملين في القطاع العام بنسبة 50% «لا تشمل المتقاعدين ولن تقبض قبل شهر أيار»، فإن الحد الأدنى الرسمي للأجور يظل غير قادر على تلبية سوى ثلاثة أيام تقريباً من حاجة الأسرة للاستهلاك بعدها المتوسط وأقل من خمسة أيام بحددها الأدنى، ما يعكس فجوة شاسعة بين الدخل والإنفاق الضروري.



وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية من خمسة أفراد

بين عامي 2024 - 2026

«الف ليرة سورية»



إلى 1,139 ليرة في نهاية آذار. بينما ارتفعت أسعار الخضار بنسبة 3,7%، حيث انتقل سعر 65 غرام منها من 3,375 ليرة في نهاية كانون الأول، إلى 3,500 في نهاية آذار. وتصدرت أسعار الفواكه الموسمية قائمة الارتفاعات، حيث ارتفعت بنسبة 19,5%، إذ انتقل سعر 60 غرام منها من 2,733 ليرة في نهاية كانون الأول، إلى 3,267 ليرة في نهاية آذار.

تكاليف الحاجات الأخرى الضرورية: 3,1 مليون

على هذا النحو، ارتفعت تكاليف الحد الأدنى للحاجات الضرورية الأخرى التي تشكل 40% من مجموع تكاليف المعيشة «مثل السكن والمواصلات والتعليم واللباس والصحة وأدوات منزلية واتصالات... وغيره» من 2,903,539 في نهاية كانون الأول، إلى 3,126,706 في نهاية آذار، أي أنها ارتفعت أيضاً بنسبة 7,7%.

الغذاء في الأسواق الشعبية في العاصمة دمشق.

حافظ سعر الخبز على نفسه ثابتاً، حيث ظلت تكلفة الـ 500 غرام الضرورية للفرد يومياً تعادل 1,667 ليرة سورية. وقد ارتفعت أسعار اللحوم «اللحوم الحمراء والدجاج» بنحو 18,7%، حيث ارتفع سعر الـ 75 غرام منها من نحو 10,425 ليرة في نهاية كانون الأول، إلى نحو 12,375 ليرة في نهاية آذار.

وبينما ظلت أسعار الحلويات ثابتة بالمقارنة مع حسابات نهاية كانون الأول، إذ وصلت تكلفة 112 غرام حلويات ضرورية للفرد يومياً إلى 7,280 ليرة، ارتفعت أسعار الجبن بنسبة 9,1%، حيث ارتفع سعر 25 غرام منه من 1,100 ليرة في نهاية كانون الأول، إلى 1,200 ليرة في نهاية آذار.

على هذا النحو، ارتفعت تكلفة البيض بمقدار 7,9%، حيث انتقلت تكلفة 50 غرام منه يومياً من نحو 1,056 ليرة في نهاية كانون الأول،

أبعد حد ممكن للحد الأدنى اللازم للحياة في سورية. كما أن اعتماد المؤشر على قاعدة مرجعية وطنية، صيغت في سياق اجتماعي واقتصادي محلي، يمنحه شرعية تحليلية تفتقر إليها العديد من المؤشرات العامة أو المعتمدة على نماذج مستوردة.

الأجور لا تغطي سوى 10% من وسطي المعيشة

في نهاية شهر آذار 2026، شهد وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية ارتفاعاً بنحو 1,127,889 ليرة سورية عن وسطي التكاليف التي سجلها مؤشر قاسيون في بداية العام، حيث انتقلت هذه التكاليف من 11,614,156 ليرة في بداية كانون الثاني، إلى 12,506,822 ليرة في نهاية آذار «بينما ارتفع الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة بنحو 704,931 ليرة، منتقلاً من 7,258,847 ليرة في بداية العام، إلى 7,816,764 ليرة في نهاية آذار»، أي أن التكاليف ارتفعت فعلياً بنسبة قاربت 7,7% خلال ثلاثة أشهر «كانون الثاني وشباط وآذار».

في المقابل، ومع ارتفاع الحد الأدنى الرسمي للأجور في سورية إلى 1,256,000 ليرة شهرياً، يظل الأجر شديد الهشاشة من حيث قيمته الحقيقية. وبالمقارنة مع وسطي تكاليف معيشة الأسرة كما يقدره «مؤشر قاسيون»، فإن هذا الأجر لا يغطي سوى نحو 10% فقط من متوسط الاحتياجات الأساسية لأسرة مكوّنة من خمسة أفراد، أي نحو ثلاثة أيام من حاجة هذه الأسرة للاستهلاك شهرياً.

الارتفاع يطال معظم أسعار الغذاء

ارتفع الحد الأدنى لتكاليف الغذاء الأساسية الشهرية لأسرة من خمسة أفراد من 4,355,308 ليرة في بداية 2026 إلى 4,690,058 ليرة في نهاية آذار. وذلك بالاعتماد على وسطي أسعار مكونات سلة

قاسيون

في إطار سعيه المستمر لقياس مستوى تكاليف المعيشة بشكل دقيق وموضوعي، تبنى «مؤشر قاسيون لتكاليف المعيشة»، ابتداءً من عدد جريدة قاسيون رقم 1036، منهجية محددة لحساب الحد الأدنى الضروري لمعيشة أسرة سورية مكوّنة من خمسة أفراد. تنطلق هذه المنهجية من مقارنة تعتمد سلة الغذاء كمدخل أساسي في تحديد الحد الأدنى من الاحتياجات المعيشية، مستندة إلى معيار حاجة الفرد اليومية إلى نحو 2400 حريرة، يتم الحصول عليها من مصادر غذائية متنوعة ومتوازنة.

لبناء هذا التقدير، يعود المؤشر إلى تصور محدد للوجبة اليومية للفرد، جرى تطويره في «مؤتمر الإبداع والاعتماد على الذات» الذي نظمه الاتحاد العام لنقابات العمال في عام 1987. في حينه، لم يهدف هذا التصور إلى تأمين البقاء الفيزيولوجي للفرد فقط، بل يتعداه إلى توفير الحد الأدنى من الطاقة اللازمة لإعادة إنتاج قوة العمل، ما يعني أن المؤشر لا يقارب المعيشة من زاوية استهلاكية بحتة، بل يربطها بشكل مباشر بالقدرة على الاستمرار في العمل والإنتاج ضمن دورة الحياة الاقتصادية.

ووفقاً لهذه المنهجية، تُقدر كلفة سلة الغذاء الضروري بنسبة 60% من إجمالي تكاليف المعيشة، بينما تشكل النسبة المتبقية «40%» مجموعة واسعة من الاحتياجات غير الغذائية، تشمل تكاليف السكن والمواصلات والتعليم والرعاية الصحية، واللباس والأدوات المنزلية والاتصالات، وسواها من الجوانب التي تُعد أساسية لضمان مستوى معيشي مستقر.

ما يميز هذه المنهجية هو اتساقها الداخلي وقدرتها على تقديم صورة مركبة وواضحة لتكاليف المعيشة، عبر دمج البعد الغذائي بالحاجات الأخرى وفق منطلق نسبي مدروس، يضمن تقديم تقدير دقيق إلى

الأجر لا يغطي سوى نحو 10% فقط من الاحتياجات الأساسية لأسرة مكوّنة من خمسة أفراد

معيشة الأسرة في نهاية آذار 2026

19,5%

تصدرت أسعار الفواكه الموسمية قائمة الارتفاعات، حيث ارتفعت بنسبة 19,5%، وانتقل سعر 60 غرام منها من 2,733 ليرة في نهاية كانون الأول، إلى 3,267 ليرة

9,1%

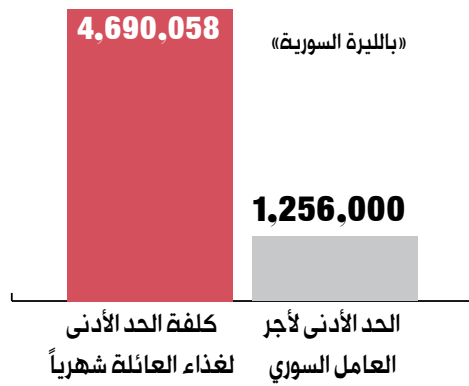
ارتفعت أسعار الجبن بنسبة 9,1%، حيث ارتفع سعر 25 غرام منه من 1,100 ليرة في نهاية كانون الأول، إلى 1,200 ليرة في نهاية آذار

7,9%

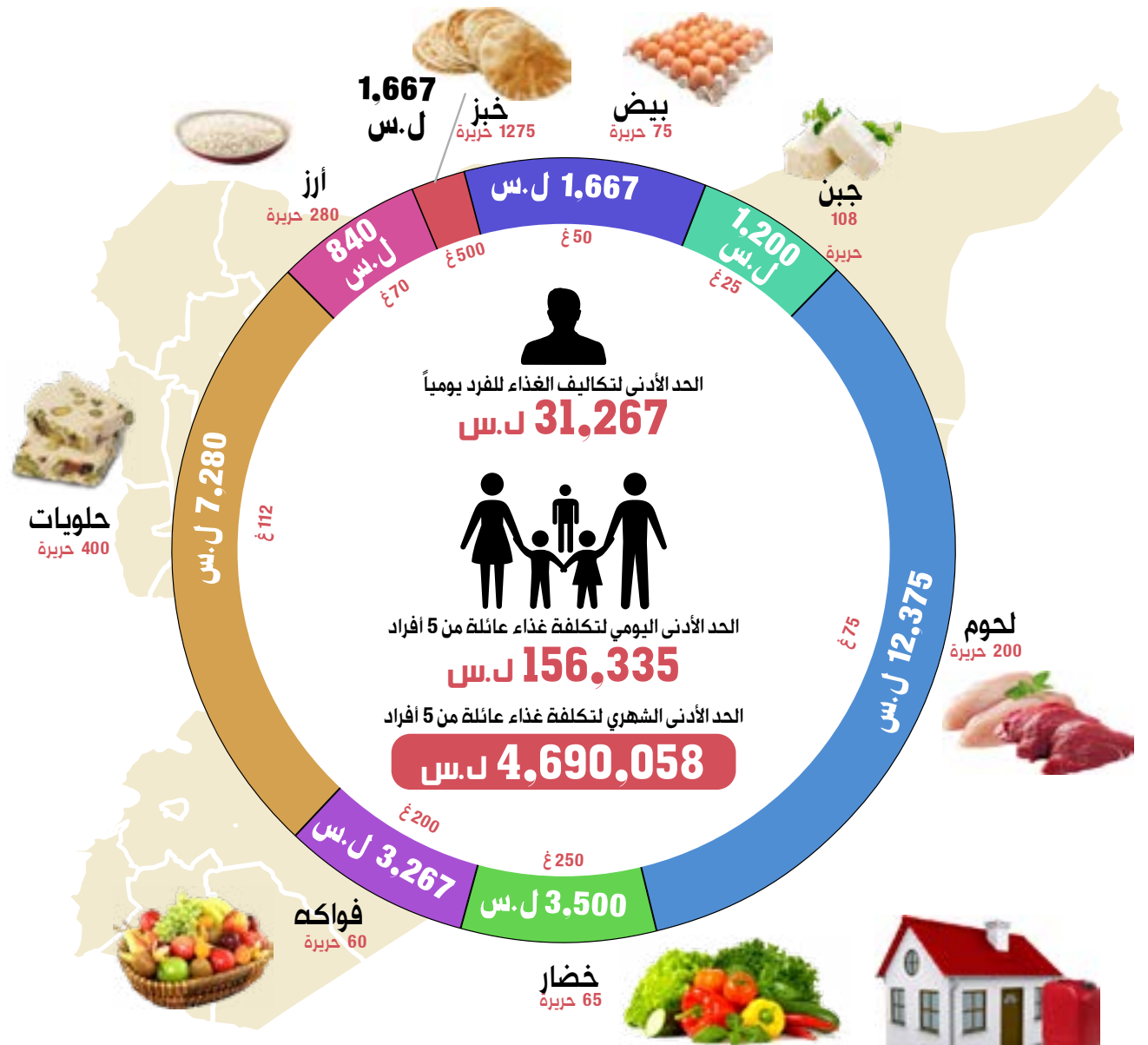
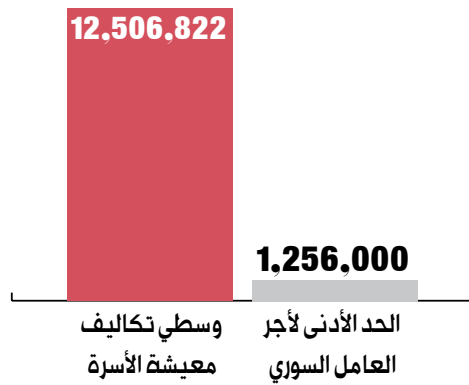
ارتفعت تكلفة البيض بمقدار 7,9%، حيث انتقلت تكلفة 50 غرام منه يومياً من نحو 1,056 ليرة في نهاية كانون الأول، إلى 1,139 ليرة في نهاية آذار



كلفة الحد الأدنى لغذاء العائلة فقط شهرياً
مقابل الحد الأدنى للأجور



وسطي تكاليف معيشة الأسرة والحد الأدنى للأجور
«بالليرة السورية»



12,506,822 ل.س.

وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية من 5 أفراد شهرياً بناءً على الحسبة المذكورة آنفاً، أي بحساب الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة مضروباً بـ 1,6

7,816,764 ل.س.

الحد الأدنى لتكاليف معيشة الأسرة شهرياً بناءً على الحسبة المذكورة آنفاً، أي على اعتبار أن تكاليف سلة الغذاء تشكل 60% من مجموع تكاليف المعيشة

3,126,706 ل.س.

هو المبلغ الذي تنفقه الأسرة السورية على الحاجات الضرورية الأخرى للأسرة: تكاليف سكن، ومواصلات، وتعليم، ولباس، وصحة، وأدوات منزلية، واتصالات... وغيرها والتي تبلغ نسبتها 40% من إجمالي تكاليف المعيشة.

الهند ستدفع فاتورة مرتفعة جداً للحرب على إيران



ليست الهند طرفاً محارباً في النزاع المتوسع بين إيران وأمريكا و«إسرائيل». طائراتها المقاتلة لا تضرب طهران، وسفنها الحربية ليست في مرمى النيران. ومع ذلك، من بين جميع الاقتصادات الكبرى، لا يوجد بلد لديه ما يخسره من إغلاق مطول لمضيق هرمز أكثر من الدولة الأكثر سكاناً في العالم.

■ هيم هورنيل

تشير التغطيات التقليدية إلى أن أمريكا، أو الصين، أو دول مجلس التعاون الخليجي، هم الضحايا الاقتصاديون الرئيسيون. لكن هذا تقدير خاطئ وخطير. فالضرر الأكثر خطورة والأكثر منهجية سيقع على الهند، وليس فقط على وارداتها من النفط، بل على الصققة الأساسية بين الدولة الهندية ومواطنيها: الغذاء بأسعار معقولة.

يعد مضيق هرمز أهم نقطة عبور نفطية في العالم، إذ يحمل نحو ثلث الشحنات البحرية العالمية. بالنسبة للهند، ثالث أكبر مستورد للنفط في العالم، فإن الحسابات واضحة وقاسية.

نحو 90% من احتياجاتها من النفط الخام مستوردة، وعلى الرغم من سنوات من تنويع المصادر، فإن ما يقارب نصف هذه الكمية - أي نحو 2,5 مليون برميل يومياً - لا يزال يمر عبر هذا الممر البحري الضيق. وقد أكدت الحكومة الهندية للبرلمان: أن الاعتماد على مصادر خارج هرمز قد ازداد، وأن الاحتياطات الاستراتيجية توفر مخزوناً يكفي لنحو ثمانية أسابيع.

لكن هذه مجرد حلول مؤقتة لانقطاع قصير، وليست حلولاً لإغلاق طويل الأمد. فإذا بقي المضيق مغلقاً لأشهر، فإن الإمدادات الفعلية من النفط تصبح مسألة ثانوية. الصدمة الرئيسية ستنتقل إلى قطاعات متنوعة: الأسعار وتوفر الأسمدة الكيماوية التي تغذي الحقول الزراعية في الهند.

هشاشة واضحة

يكن التهديد الحقيقي الوجودي للهند في سلسلة إمداد الأسمدة. هنا تتحول حرب غرب آسيا، عبر إغلاق المضيق، إلى تهديد مباشر للأمن الغذائي في البلاد. تستورد الهند أكثر من 9 ملايين طن من اليوريا سنوياً، وتوفر منطقة الشرق الأوسط - وخاصة عمان والسعودية - نحو نصف هذه الكمية.

نحو 18,6 مليار روبية لدعم الأسمدة في ميزانية 2025-2026. وفي حالة أزمة ممتدة، ومع تضخم تكاليف الاستيراد وتراجع الإنتاج المحلي، سيصبح هذا العبء المالي غير قابل للاستدامة.

إذا تم تقليص الدعم أو تحديد سقف له، سيستخدم المزارعون كميات أقل من الأسمدة، ما يعني انخفاض الإنتاج الزراعي وتراجع إنتاج الغذاء. ومع بقاء الطلب ثابتاً - إذ يجب على الهند إطعام 1,4 مليار نسمة - سترتفع الأسعار. هنا تتحول الصدمة الاقتصادية الكلية إلى كارثة إنسانية محتملة.

ينفق الفقراء في الهند ما بين 50 إلى 60% من دخلهم على الغذاء. وتشير دراسة لبنك التنمية الآسيوي إلى أن ارتفاع أسعار الغذاء بنسبة 10% يمكن أن يدفع 30 مليون هندي إضافي إلى الفقر المدقع.

كما حذرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، من أن ارتفاع أسعار الغذاء بنسبة 10% قد يدفع أكثر من 64 مليون شخص إلى الفقر في آسيا النامية، مع تحمّل الهند العبء الأكبر.

تضم الهند بالفعل أكثر من 230 مليون شخص يعانون من سوء التغذية. وأي ارتفاع مستمر في أسعار الغذاء لن يزيد هذا العدد فقط، بل سيرسخ سوء التغذية، ويؤثر على نمو الأطفال، ويزعزع العقد الاجتماعي في القرى والمدن على حد سواء.

هكذا يتحول اضطراب في سلسلة الإمداد في ممر مائي بعيد إلى حالة طوارئ أمن قومي في أكبر ديمقراطية في العالم.

ولا يقتصر الضرر على الفقراء أو القطاع الزراعي. فارتفاع أسعار الغذاء يتسرب إلى التضخم العام، ما سيدفع البنك الاحتياطي الهندي إلى رفع أسعار الفائدة، الأمر الذي يخفق الاستثمار.

كما أن ارتفاع أسعار النفط - النتيجة المباشرة لإغلاق المضيق - يرفع تكاليف النقل في جميع أنحاء الاقتصاد. هذا بدوره سيؤدي إلى اتساع عجز الحساب الجاري وتباطؤ النمو الاقتصادي. وقد قدرت لجنة ESCAP أن ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة قد يخفض النمو في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بمقدار 1,5 نقطة مئوية.

لا تشكل استراتيجية التنويع التي تتبعها

الهند، رغم أهميتها، حماية حقيقية. فقد وسعت الهند مصادر النفط إلى أكثر من 40 دولة وزادت مشترياتها من روسيا، لكن استبدال نفط الخليج يتطلب وقتاً وتكاليف كبيرة.

الطرق البديلة، مثل: الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح، ستضيف أسابيع إلى زمن النقل ومليارات إلى فاتورة الاستيراد. وكل زيادة بمقدار دولار واحد في سعر النفط تضيف نحو 2 مليار دولار إلى تكاليف الاستيراد السنوية للهند. وعند سعر 130 دولاراً للبرميل - وهو سيناريو محتمل في حرب طويلة مع إيران - قد ينخفض النمو إلى نحو 6% بدلاً من 7% المتوقعة سابقاً.

إنذار لم يجب عليه بعد

تدرك نيودلهي حجم الخطر. وتجري الحكومة محادثات مع روسيا وبيلاروسيا والمغرب لتأمين مصادر بديلة للأسمدة.

كما أعطت أولوية لتخصيص الغاز لمصانع الأسمدة، وتحاول التفاوض مع طهران لضمان مرور أمن للسفن. وقد تمكنت ناقلتان هنديةتان للغاز الطبيعي المسال من عبور المضيق، تحت مراقبة بحرية على ما يبدو. هذه إجراءات تكتيكية لمعالجة أزمة فورية، لكنها ليست استراتيجية لمعالجة الخلل البنوي الذي كشفت عنه الحرب.

المشكلة الأعمق، هي أن الأمن الغذائي للهند يعتمد على مدخلات مستوردة: النفط للنقل، الغاز لإنتاج الأسمدة، والأسمدة نفسها. وهذا الاعتماد هو نتيجة خيارات سياسية على مدى عقود، ركزت على دعم المستهلكين في المدن عبر الغذاء والوقود المدعومين، دون تأمين سلاسل الإمداد التي تقوم عليها هذه السياسة. والنتيجة اقتصاد قادر على امتصاص الصدمات قصيرة الأمد - بفضل الاحتياطات والتنويع والدبلوماسية - لكنه مكشوف بشكل خطير أمام اضطرابات طويلة.

قد تنتهي الحرب مع إيران غداً، ويُعاد فتح المضيق وتُستأنف إمدادات النفط. لكن الخطر لم يخلق بهذه الحرب، بل كشف بها. والأزمة القادمة - سواء كانت عسكرية، أو مناخية، أو جيوسياسية - ستستغل الثغرة نفسها. أصبح الأمن الغذائي للهند رهناً بالاستقرار في منطقة لا تملك فيها نفوذاً كبيراً، وربما لا تمتلك فيها حلفاء.

إذا تم تقليص الدعم أو تحديد سقف له سيستخدم المزارعون كميات أقل من الأسمدة ما يعني انخفاض الإنتاج الزراعي وتراجع إنتاج الغذاء

اقتصاد الحرب: سندات الخزانة الأمريكية لتمويل الصراع مع إيران



منذ بداية العام 2026، لم تعد أسواق المال العالمية مجرد ساحات للتداول، بل تحولت إلى جبهة خلفية حاسمة في الصراع العسكري الذي اندلع في 28 شباط 2026. مع انطلاق شرارة الحرب على إيران، واجهت وزارة الخزانة الأمريكية تحدياً وجودياً حول كيف يمكن تمويل آلة حرب تستهلك نحو 1,1 مليار دولار يومياً، أي ما يعادل 12 مليار دولار كل أسبوعين، في ظل دين وطني تجاوز حاجز 39 تريليون دولار؟

إعداد: بطرس شنيص

من يدعم ديون الحرب ومن يتخلى عنها؟

يشهد سوق الدين الأمريكي حالياً انقساماً حاداً يعكس توترات القوى الجديدة. فبينما يهرع الحلفاء التقليديون لتوفير غطاء مالي لواشنطن، تتسارع قوى دولية أخرى للتخلص من الأصول المقومة بالدولار، إذ أظهرت بيانات آذار 2026 أن الحلفاء الرئيسيين يبيعون دور المنقذ للسيولة الأمريكية، فبرزت المملكة المتحدة كأسرع المشتريين إقبالاً، حيث رفعت حيازتها بنسبة 16% (زيادة قدرها 122 مليار دولار)، مما جعل لندن الرئة المالية الكبرى لدعم المجهود الحربي. بينما حافظت اليابان على مكانتها أكبر حامل أجنبي، حيث أضافت 115 مليار دولار لموازنة الضغوط على الين، وسط قفزة أسعار النفط، مع دخول بنوك يابانية كبرى، مثل: MUFG و SMBC Nikko بقوة، كمتعاملين أوليين جدد. وشهدت بلجيكا طفرة بنسبة 33% في حيازاتها، مما يعكس دور أنظمة المقاصة الأوروبية (Euroclear) كقناة للسيولة المؤسسية نحو الديون الأمريكية.

في مقابل الطلب الذي تخلقه هذه الدول، تقود دول «بريكس» تحركاً عنيفاً للتخلص من «الأوراق الأمريكية» إذ واصلت الصين نهجها في التخلص من الدولار، واستطاعت خلال العام 2025 الاستغناء عن 86 مليار دولار، ومنذ بدء الحرب على إيران تخلت بكين من كمية كبيرة من الدولار الأمريكي تقدر ما بين 10 إلى 15 مليار دولار، لتركز أكثر على «الأصول الصلبة» بوصفها تحوط مثالي ضد سلاح العقوبات. بينما يقدر إجمالي تخفيض الحيازات الدولارية في كتلة بريكس بحوالي 100 مليار دولار، مدفوعة بالقلق من «تسييس النقد» وتآكل القيمة الشرائية للدولار نتيجة الإنفاق العسكري غير المحدود.

فخ الفائدة وتفاقم الدين القومي

تواجه الولايات المتحدة في عام 2026 واقعا مالياً يفوق في خطورته أزمة جائحة كورونا. في عام 2020، والتي بدأت بوضع أساس كارثة اقتصادية قادمة، فاعتمدت السياسة المالية الأمريكية في حينها وسيلة واحدة، وهي ضخ كميات كبيرة من السيولة، وهو ما راكم الدين

العام بمعدلات 266 مليار شهرياً، لكنها كانت مدعومة بأسعار فائدة قريبة من الصفر. أما اليوم، فإن صراع 2026 يصل بمراكمة الديون إلى عتبة 366 مليار دولار شهرياً، في بيئة اقتصادية تتجاوز فيها أسعار الفائدة 4%. أي إن الميزانية الأمريكية وقعت في «فخ الفائدة» (Interest Trap) حيث تضطر وزارة الخزانة الآن لإصدار سندات جديدة ليس لتمويل العمليات العسكرية فحسب، بل لسداد فوائد الديون السابقة. ومع وصول الدين القومي إلى 39,2 تريليون دولار، أصبحت كلفة الفائدة السنوية تتجاوز تريليون دولار، وهو رقم يفوق ميزانية الدفاع بأكملها.

إن هذا المسار المنحدر يضع الدولة في حالة «دوامة الدين» (Debt Spiral)، حيث يتوقع أن يخترق الدين حاجز 41,2 تريليون دولار خلال ستة أشهر، مما يعني أن الولايات المتحدة تقترض حرقاً لدفع ثمن اقتراضها السابق. ونظراً لزيادة مخاطر الدين، تطلب البنوك الخاصة «الموزعين الأساسيين» أسعار فائدة أعلى للاحتفاظ بالسندات الحكومية. ينعكس هذا مباشرة على المواطن الأمريكي ببقاء فوائد البطاقات الائتمانية والرهن العقاري مرتفعة، حيث يتوقع أن تصل فوائد الرهن العقاري إلى 9/8%، مما يؤدي إلى تجميد سوق الإسكان.

مصير الدولار و«الهيمنة المالية»

ارتفع مؤشر الدولار (DXY) فوق مستوى 100، مدعوماً بتأثير الملاذ الآمن مع اندلاع الحرب، وزيادة الطلب على الدولار لتغطية فوائد الطاقة المرتفعة (تأثير البترودولار). ومع ذلك، تخفي هذه القوة الظاهرية خطراً داهماً، هو الهيمنة المالية، حيث يصبح الدين الحكومي ضخماً لدرجة تقيد قدرة الاحتياطي الفيدرالي على التحكم بالتضخم بشكل مستقل. ففي حال إعادة تسعير كامل الدين البالغ 39 تريليون دولار، فإن كل زيادة بنسبة 1% في أسعار الفائدة، كانت ستضيف حوالي 390 مليار دولار سنوياً إلى عجز الموازنة. لكن الواقع أكثر تعقيداً: لأن جزءاً كبيراً من الدين طويل الأجل بفائدة ثابتة، فإن هذه الزيادة تظهر تدريجياً مع استحقاق كل إصدار. ومع ذلك، فإن الاتجاه تصاعدي وخطير.

عندما تصل كلفة خدمة الدين إلى مستوى يهدد بإفلاس الحكومة نظرياً، قد يضطر البنك المركزي إلى إبقاء الفائدة منخفضة بشكل

مصطنع، وطباعة النقود لشراء السندات («تمويل الدين»). وهي وصفة مثالية لانخفاض القيمة الشرائية للعملة وارتفاع التضخم. توقعات زمنية: سيناريوهات مرجحة وليست حتمية

ما يلي ليس جدول زمني حتمي، بل سيناريوهات ترجح وفق المنطق الاقتصادي، وقد تتسارع أو تتباطأ بحسب شدة الحرب، وسياسات الفيدرالي، وسلوك المستثمرين الدوليين.

في غضون شهرين إلى أربعة أشهر «عتبة التوتر المالي»

من المرجح أن نرى تسارعاً في إعادة توزيع الاحتياطيات الدولية، حيث تواصل دول «بريكس» تقليص حيازاتها من سندات الخزانة الأمريكية بشكل تدريجي، لكن ليس بالضرورة بشكل عنيف أو مفاجئ. في الوقت نفسه، قد تبدأ بوادر الركود التضخمي (Stagflation) بالظهور على شكل تباطؤ في التصنيع بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة، وضغوط تضخمية مستمرة، وارتفاع تدريجي في البطالة. هذه ليست «عتبة» ثابتة، بل منطقة ضبابية يزداد فيها التوتر بين النمو والتضخم.

في غضون ثلاثة إلى ستة أشهر «نقطة الإجهاد المالي المحتملة»

إذا استمرت الحرب بنفوس الوتيرة، قد يصل الاحتياطي الفيدرالي إلى مفترق طرق حقيقي. السيناريو المطروح بقوة هو أن يضطر الفيدرالي إلى التفكير بجدية في التحكم بمنحنى العائد (Yield Curve Control)، أي شراء كميات كبيرة (وليس بالضرورة غير محدودة) من السندات طويلة الأجل، لمنع انفجار الفوائد. هذا الإجراء، لو تم، سيمثل «خياراً نووياً» إجرائياً، لكنه لن ينهي استقلالية الفيدرالي بين ليلة وضحاها؛ بل سيبدأ تآكلاً تدريجياً لاستقلاليته، حيث يصبح ممولاً للحكومة بشكل علني.

بعد ستة إلى تسعة أشهر «منطقة الخطر المتزايد»

لا توجد «نقطة لا عودة» محددة، لكن هناك منطقة خطر متزايد عندما تقترب نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 110-120%. في هذه المرحلة، تصبح السياسة النقدية مقيدة بشدة، بمعنى أن أي رفع كبير لأسعار الفائدة لمحاربة التضخم سيضيف مئات المليارات إلى كلفة خدمة الدين، مما يخلق توازناً مؤلماً بين التضخم والإفلاس النظري.

استراتيجية الدفاع الفسيفسائي الإيراني وتركيبها مع نظريات كلاوسفيتز وغيفارا وإنجلس (2)



قدم الجزء الأول من هذه المقالة تعريفاً بعقيدة الدفاع «الفسيفسائي» التي اعتمدها إيران بوصفها صيغة خاصة من العلاقة بين اللامركزية والمركزية في المجال العسكري، تم تصميمها من أجل الصمود أمام الضربات الخاطفة التي تفضي على القيادات العليا المركزية، أو ما يسمى استراتيجية «قطع الرؤوس». نتابع في هذا الجزء الحديث عن كيف تتداخل هذه الاستراتيجية مع رفع التكاليف على المهاجمين وتعزيز مواقع المدافعين في الحرب، عبر الاستفادة من مفاهيم في النظرية العسكرية مثل «الاحتكاك» و«حرب التحالفات» وغيرها.

إعداد: د. اسامة دليقان

لدى المدافعين «الإيرانيين». فعلى مستوى الاحتكاك المعلوماتي، يجعل انتشار القيادات الإقليمية المستقلة من المستحيل على الاستخبارات المعادية تتبع جميع «مراكز القرار» في وقت واحد أو على الأقل في الوقت المناسب. فكل قيادة محلية هي «مجهول» جديد في المعادلة يجب كشفه. بينما تعمل القيادات المحلية بمعلومات محلية أدق «من شبكات الحرس الثوري المتجذرة في المجتمع»، مما يقلل «ضباب الحرب» لديها. وهناك الاحتكاك اللوجستي، حيث إن تخزين الأسلحة في آلاف المواقع الموزعة «مستودعات تحت الأرض في الجبال... الخ» يجعل من المستحيل على القصف الجوي تدمير القدرات اللوجستية بالكامل. فكل قيادة إقليمية مخزونها المستقل، مما يغيثها عن خطوط إمداد طويلة معرضة للقصف. حتى تصنيع الطائرات المسيرة لا مركزي وموزع على نقاط كثيرة في البلاد.

وهناك الاحتكاك العملياتي، حيث يشكل تعدد الأهداف المحتملة لقصفها من العدو بسبب وجود 31 قيادة فسيفسائية وكثير من الوحدات الفرعية، إرباكاً للتخطيط العسكري للمهاجم. فهجوم «قطع الرأس» لا يمكنه استهداف جميع القيادات في اللحظة نفسها. وهناك المقاومة الشعبية كأهم عوامل الاحتكاك. ففي كتابه عن الحرب والحديث عن «الشعب المسلح»، أشار كلاوسفيتز ضمناً إلى أن حرب العصابات هي أداة مثالية لتوليد الاحتكاك: «المقاومة الشعبية لا يمكن سحقها في معركة واحدة حاسمة. إنها تشبه عملية تبخر بطيئة، حيث تختفي القوة في الفراغ وتظهر مجدداً في مكان آخر. كل محاولة لقمعها تزيد من اتساع رقعة التمرد». هذا الوصف ينطبق كذلك على الدفاع الفسيفسائي: القيادة التي تقصف في طهران لا «تهزم»، بل «تتبخر» لتظهر من جديد في أصفهان أو مشهد أو كرمانشاه.

إذا نظرنا إلى «الدفاع الفسيفسائي» كمنظومة معاصرة تتمتع بقدر من اللامركزية والمرونة، وخاصة في أسلوب حرب غير متناظرة، نتذكر كتابات غيفارا الذي أكد أن المرونة والانتشار وتفويض السلطة للوحدات الصغيرة هي وحدها القدرة على مواجهة آلة حربية متفوقة في التكنولوجيا والتنظيم المركزي. ومن الأفكار العسكرية الهامة وذات الصلة لدى غيفارا، بناء القوة على «دعم الشعب» كبديل عن الدعم اللوجستي المركزي، حيث يقول: «يحتاج المقاتل في حرب العصابات إلى المساعدة الكاملة من شعب المنطقة، وهذا شرط لا غنى عنه». هذا الاقتباس يشير إلى أن البقاء والقدرة على الاستمرار لا تأتي من خطوط إمداد مركزية معرضة للقصف، بل من الاندماج في النسيج الاجتماعي، وهو ما يعادل في العقيدة الإيرانية الاعتماد على «حرس الثورة» و«الباسيج» كميليشيات شعبية متجذرة في المجتمعات المحلية.

«الاحتكاك»: بين الواقع والحرب على الورق

ربما يكون مفهوم «الاحتكاك» أحد أهم إسهامات كلاوسفيتز في النظرية العسكرية، ويعرّف الاحتكاك بأنه: «الفرق بين الحرب على الورق والحرب في الواقع». ويقول كلاوسفيتز في كتابه «عن الحرب»: «كل شيء في الحرب بسيط، لكن أبسط الأمور صعب. هذه الصعوبات تتراكم وتنتج احتكاكاً لم يستطع أي كاتب عسكري حتى الآن وصفه... الاحتكاك هو المفهوم الوحيد الذي يميز الحرب الحقيقية عن الحرب الورقية».

نفهم من ذلك بأن كلاوسفيتز يقوم باستعارة من مفهوم الاحتكاك في الفيزياء، فعندما ينطلق جسم متحرك تحت تأثير قوة دافعة ما، أو ينزلق على منحدر تحت تأثير قوة الجاذبية، تكون المحصلة الواقعية مختلفة كثيراً عن النتيجة النظرية أو المثالية المتصورة بلا احتكاك، كالتالي تُدرس نظرياً بما يسمى الحركة «على وسادة هوائية» مثلاً. فالمسار الواقعي للأمر يتغير عند التطبيق العملي ودخول القوى الأخرى المؤثرة على الجسم المتحرك، ومن أهمها قوى الاحتكاك بين الجسم والسطح الذي ينزلق عليه مثلاً، أو قوى الاحتكاك مع الهواء للجسم الساقط أو الطائر... الخ. والمشكلة أن قوى الاحتكاك هذه قد لا يكون ممكناً في كثير من الأحيان التنبؤ الكافي بها كميًا على الأقل، إذا لم يكن نوعياً. وفي العلم العسكري، يقصد كلاوسفيتز بالاحتكاك كل ما يعطل التنفيذ السلس للخطة العسكرية، والذي يشمل طيفاً واسعاً من العوامل المادية والمعنوية أيضاً: سوء الأحوال الجوية، فشل الاتصالات، إرهاب الجنود، التأخير في وصول الإمدادات، المعلومات المضللة والخوف والحرب النفسية و«عدم اليقين».

كيف تستغل إيران الاحتكاك لصالحها؟ «الدفاع الفسيفسائي» الإيراني يسبب عملياً تعظيم الاحتكاك لدى المهاجم - الولايات المتحدة و«إسرائيل» - بينما يقلل الاحتكاك

الدول الموحدّة. وإيران تستغل نقاط ضعف التحالف المعادي وتلعب على شق صفوفه، فهي لا تقاوم القوة العسكرية الأمريكية «الإسرائيلية» فقط، بل تقاوم الإرادة السياسية للتحالف، فأيران تدرك أن الولايات المتحدة ليست مستعدة لحرب طويلة في المنطقة بعد تجارب العراق وأفغانستان. لذلك تصمم دفاعها ليكون حرب استنزاف طويلة، بحيث لا يمكن للرأي العام في مجتمع العدو تحمّلها، وقد بدأنا نشهد بالفعل على مشارف نهاية الشهر الأول من الحرب خروج مظاهرات حاشدة في الولايات المتحدة الأمريكية ضد الحرب، وحتى في «إسرائيل» أيضاً. كذلك تلعب إيران على التناقضات بين دول الخليج العربي من جهة والجانب الأمريكي-الصهيوني الذي يستغل هذه الدول ويدفعها إلى المحرقة ضد مصالح شعوبها.

الفرق الهام

بين موقع المدافع والمهاجم

في تحليله للحملة النابليونية على روسيا «1812»، قدم كلاوسفيتز درساً خالداً: المهاجم يواجه دائماً مشكلة أن قوته تتناقص كلما توغل في أراضي الخصم. خطوط الإمداد تطول، القوات تتفرق لتأمين المناطق المحتلة، والإرادة المحلية للمقاومة تزداد قوة. في المقابل، قوة المدافع تتركز وتزداد كلما اقترب المهاجم من المركز.

هذا هو بالضبط ما تواجهه «إسرائيل» والولايات المتحدة في أي مواجهة ليس مع إيران فقط، بل في جنوب لبنان وغزة أيضاً. ومع قيام واشنطن بتوريط الجيش الأمريكي بانزلال أو محاولة توغل برّي حتى ولو على الجزر، فإن أي هجوم من هذا النوع على إيران سيواجه تضاريس وعرة أو مساحات شاسعة، وتكون خطوط الإمداد الطويلة عبر العراق أو الخليج معرضة لهجمات الحرب غير المتناظرة من الجانب الإيراني.

«نعمة الجغرافيا» والاستنزاف الاقتصادي

الجغرافيا عنصر أساسي في التخطيط البحري الإيراني. فالمساحة الضيقة للخليج، والتي يقل عرضها عن 100 ميل بحري في العديد من الأماكن، تحد من قدرة الأصول السطحية الكبيرة على المناورة، مثل حاملات الطائرات. لكنها بالعكس تلعب دوراً في تعزيز نقاط القوة لدى القوات البحرية الإيرانية. وتنتشر على الساحل الشمالي للخليج خلجان صخرية مناسبة بشكل مثالي لإخفاء التضاريس وعمليات القوارب الصغيرة، كما قام الإيرانيون بتحسين العديد من الجزر في الخليج التي تقع على طول ممزات الشحن الرئيسية.

مضيق هرمز حسّاس استراتيجي، حيث يبلغ عرض نقطة الاختناق البحرية الاستراتيجية هذه 29 ميلاً بحرياً فقط في أضيق نقطة لها. وإغلاق المضيق أثناء الصراع يقطع نحو 30% من إمدادات النفط العالمية. ونظراً لأهمية المضيق، فإن تعطيل حركة المرور البحرية فيه تشكل أداة فعالة لإيران للضغط الاقتصادي بالدرجة الأولى من أجل إيقاف العدوان، مما يعمّق تأثير الحرب اللامتناظرة والاستنزاف الاقتصادي لمعسكر العدوان الأمريكي-الصهيوني.

هدف إيران هو استنزاف المهاجم في حرب غير متناظرة حتى يصل إلى «نقطة التحول» ويضطر للانسحاب. وتعتمد على العمق الاستراتيجي والاستعداد الشعبي لها للتضحية مع استغلال نقاط ضعف أعداء إيران، الذين يكرهون المخاطرة ويخافون من الخسائر في صفوفهم وخاصة البشرية منها، ويعتمدون بشكل مفرط على التكنولوجيا ومرافق القواعد الإقليمية للوصول. وهنا ما تزال إحدى ملاحظات إنجلس في «ضد دوهرنغ» تحتفظ بأهميتها: «إن كل تنظيم الجيوش والأسلوب الذي تطبقه في حوض القتال، وكذلك الانتصارات والهزائم، إنما تتوقف على الظروف المادية، أي الاقتصادية: العنصر البشري والسلاح».

الحرب من موقع المدافع يعظم الاحتكاك المادي والمعنوي على العدو المهاجم وقد يقلب توقعات العدو للحرب التي رسمها «على الورق» قبل خوضها في الواقع

«حرب التحالفات»: نقطة ضعف القوى كلاوسفيتز، الذي عاش تجربة الحروب النابليونية التي شهدت تحالفات متعددة ضد فرنسا، كان مدركاً أن التحالفات العسكرية - كما هو الحال اليوم مع التحالف الأمريكي «الإسرائيلي»، أو التحالف الغربي مع دول المنطقة - تحمل في طياتها نقاط ضعف جوهرية يمكن استغلالها. فرغم أن التحالفات تجمع موارد أكبر، إلا أن كلاوسفيتز رأى فيها تحديات جوهرية:

1- اختلاف المصالح الاستراتيجية: كل حليف لديه أولويات مختلفة. وهذا الاختلاف يخلق «احتكاكاً سياسياً» يعيق التنفيذ العسكري.

2- مشكلة «الإرادة المشتركة»: يقول كلاوسفيتز: «عندما تجتمع عدة دول في تحالف، فإن إرادتها الجماعية في القتال لا تكون أبداً بقوة إرادة دولة واحدة موحدة. التردد، التناقض، والانسحاب التدريجي للحلفاء هو القاعدة وليس الاستثناء».

3- التكلفة السياسية للهجوم: في الحرب غير المتماثلة، الخاسر الحقيقي ليس من يخسر الجنود، بل من تنهار إرادته السياسية أولاً. والتحالفات، بسبب تنوع المصالح، تكون أكثر عرضة لانهاية الإرادة مقارنة مع

غرب آسيا... توجهات جديدة لم يعد من الممكن إيقافها!



بعد أن تعرّبت المحاولة الأمريكية- (الإسرائيلية) في الوصول إلى نتائج سريعة في حربٍ خاطفة على إيران، وجد هذا التحالف المشؤوم نفسه، في حرب استنزافٍ قاسية، يتلقى فيها ضربات يومية كثيفة من عدة اتجاهات، ورغم أن المشهد قد يبدو عبثياً، إلا أن أهدافاً استراتيجية لا تزال موضوعة على الطاولة.

■ علاء ابوفراج

بعد مرور ثلاثين يوماً منذ بدء الحرب، لا تزال احتمالات التصعيد قائمة، فبعد تصريحات للرئيس الأمريكي عن وجود مفاوضات إيجابية مع الجانب الإيراني، تبين لاحقاً أنها غير موجودة، وكل الأنباء عن تفاوض يجري بشكل غير مباشر، ولا يبادر به الطرف الإيراني، بل إن طهران تتمسك بقائمة من طلبات لإنهاء الحرب، لا كما تصور واشنطن المسألة. وخصوصاً أن الولايات المتحدة و«إسرائيل» لم تحقق أي هدف جدي، يمكنهم من خلاله تسويق ما جرى على أنه نصر، وهو ما يمكن أن يزيد من حجم التوتر لا العكس، فواشنطن وتل أبيب حتى وإن كانتا بحاجة لإيقاف الحرب، لكنهما في الوقت نفس تحاولان ألا تظهرًا بمظهر المهزوم، لما لذلك من تداعيات في الإقليم والعالم، وهو ما يمكن أن يحول كل التصريحات عن احتمال تحرك بري أمريكي في إيران إلى مسألة جدية، ولكنه يزيد من حجم التوتر، نظراً لأن إيران 4 مرات حجم العراق، وبكتلة بشرية تفوق الـ 90 مليوناً، تظهر أعلى درجات التماسك. ومع أن التفاصيل الميدانية كثيرة، تظل هناك خطط موضوعة، ويجري العمل عليها، وتغطيتها بالعمل العسكري الجاري.

نقاش فرضيات يحسمها الواقع!

إن جزءاً كبيراً من المحللين المرموقين، أجمعوا على أن خطة الولايات المتحدة و«إسرائيل» كانت تعتمد بشكل أساسي على اغتيالات في صفوف الأولى، واستغلال حالة الإرباك المفترضة لفرض تغيير كبير في بنية إيران،

كاف لإخراجها من المعادلة الإقليمية، ما يمكن أن يُنتج عنه إعادة حسابات إقليمية شاملة، فمن وجهة نظرهم يمكن لتفتيت إيران أن يتحول إلى شكل من أشكال الإرهاب السياسي في غرب آسيا، ويدفع الدول الإقليمية إلى السير بالاتجاه الذي تريده واشنطن وتل أبيب. لكن ليس من المستبعد - إن وسعنا زاوية الرؤية - إدراك أن حجم التهديد يظل كبيراً، حتى في مرحلة الاستنزاف، فالولايات المتحدة عملت خلال العقد الماضي على محاولة حشر دول الإقليم في حلف في مواجهة إيران، وإلى جانب «إسرائيل»، وهناك بلا شك من لا يزال مقتنعاً، أن الطرف الحالي يمكن أن يحقق هذا الهدف، وهذا ما يفسر المحاولات الحثيثة والمستمرة لدفع دول جديدة إلى دائرة النار، غير تلك الموجودة في النادي الغربي، بل تحديداً دول المنطقة.

وفي هذا السياق، ظل التركيز الإعلامي منذ بدء الحرب الحالية على احتمال تدخل دول الخليج، وأثار البعض وجود اتفاقية دفاع مشترك سعودي-باكستانية، كما لو أن هذه الاتفاقية بالتحديد كانت السبب في انخفاض حدة التصريحات الباكستانية، عما شهدناه خلال حرب الـ 12 يوماً في حزيران الماضي، لكن النظر إلى المشهد العام بشكل موضوعي، يقودنا إلى قراءة مختلفة، وهناك مثال ملموس يمكن عرضه في هذا السياق، وتحديداً في القمة التي استضافتها العاصمة السعودية الرياض، والتي ضمت عدداً كبيراً من الدول لنقاش الوضع الإقليمي الملتهب، وشاركت فيها 12 دولة عربية وإسلامية، وكان عنوانها «الاجتماع الوزاري التشاوري لوزراء خارجية مجموعة من الدول العربية والإسلامية بشأن العدوان الإيراني» يبدو كما

لو أن هناك حالة من الإجماع ضد إيران، بل لم يتطرق هذا البيان الختامي لأي انتقادات صريحة للولايات المتحدة و«إسرائيل» وبدأ في البيان كما لو أن إيران هي من يتحمل مسؤولية التصعيد الجاري، لكن ما تلى هذا المؤتمر بدأ يشير إلى اتجاه مختلف، فوزير الخارجية التركي هاكان فيدان عبر صراحة خلال زيارته لدول الخليج، أن «إسرائيل» هي المسؤول عن التصعيد الحالي، وظهر على الإعلام أن دولاً مثل: باكستان ومصر وتركيا تعملان دبلوماسياً على إنهاء هذه الحرب، وأداء دور الوساطة. لكن المثير للاهتمام كان أن أربعاً من الدول المشاركة في القمة «باكستان والسعودية ومصر وتركيا» عقدوا بشكل مفاجئ وغير معلن مسبقاً، اجتماعاً رباعياً على هامش الحدث، ورغم أن الإعلام لم يسلط الضوء كثيراً على هذا اللقاء، أو موضوعه، إلا أن الصحفي التركي كمال أوزتورك كشف موضوع هذه المباحثات، نقلاً عن وزير الخارجية التركي، وقال: إن الاجتماع الرباعي كان مفاجئاً، ومختلفاً عن موضوع الاجتماع الموسع، وقال: إن «له أهمية بالغة وسيؤثر في مستقبل المنطقة». ثم يكشف أوزتورك أننا أمام احتمال نشوء تحالف رباعي، يضم هذه الدول، له منطلق مختلف عن السائد، ويشرح أنه: «يتعين على الدول الإسلامية أن تحل مشكلاتها بنفسها، وأن تتكفل أيضاً بالدفاع عن نفسها. بلغ الأمر مرحلة وجودية، لذلك أصبح من الضروري إنشاء تحالف جديد للأمن والدفاع».

ما هو الخطر الوجودي؟

ما كشفه الصحفي التركي من حديث دار بينه وبين فيدان، بعد أن انطلقت الطائرة من أبوظبي إلى الرياض، لم يكن طرحاً جديداً، وكان يجري الحديث حوله قبل اندلاع الحرب الأخيرة أيضاً، وهذا ما يزيد من أهميته، فالدول المعنية كانت تدرس خياراً كهذا، وما يجري اليوم أثبت صحة هذا التوجّه، وخصوصاً بعد التصريحات «الإسرائيلية» عن مشروع «إسرائيل الكبرى»

بل ربما تكون هذه التصريحات جاءت بعد يقين داخل تل أبيب، أن هذه التوجهات جديدة، ولم يعد بالإمكان ثنيها، ورغم التطورات الأخيرة، ظلت الفكرة قائمة وملحة، بل وبدأت الآن خطوات تنفيذية أولية، إذ جرى الإعلان عن لقاء جديد في إسلام آباد يوم الإثنين 30 آذار الجاري، ورغم أن كل ما قبل حتى الآن لا يمكن اعتباره توجّهاً رسمياً معلناً، إلا أن الصحافة «الإسرائيلية» بدأت بشن هجوم على هذا التكتل، ورأت فيه «كتلة قوية ومعادية» إذ ذكرت القناة 12 «الإسرائيلية»: «إن هذا التحالف يضم الدول الأقوى، والأكثر هيمنة في العالم الإسلامي، والتي تتبنى مواقف حازمة ومعادية تجاه [إسرائيل]، وخصوصاً، أن تل أبيب ترى أن تحالفاً من هذا النوع يمتلك مزايا نوعية، مثل: «التكنولوجيا الدفاعية التركية، والردع النووي الباكستاني، والثقل المالي السعودي، والقوة العسكرية المصرية».

ضمن هذا السياق، يبدو أن الولايات المتحدة و«إسرائيل» عملتا خلال الأسبوع الماضي لممارسة ضغط جدي، وتحديدًا على المملكة السعودية، وربما رأى الرئيس ترامب الفرصة مناسبة لتحذير السعودية من خلال تصريحاته المهينة حول بن سلمان، وتوجيه رسائل مباشرة لضرورة الانضمام إلى الاتفاقيات الإبراهيمية. لكن المسألة تبدو أخطر من وجهة نظرهم، فإن تكتلاً كهذا، وتحديدًا عند بدء الحديث حوله على العلن، لم يكن من المستبعد أن يزيد من حجم التقاطعات مع إيران، وخصوصاً أن الدور «الإسرائيلي» العدواني في المنطقة يدفع هذه الدول للتقارب الموضوعي، فالمشهد الحالي يضعنا أمام احتمالات كلها سيئة بالنسبة للكيان، فإن تدمير إيران إن حصل، لن يعطي أفضلية مطلقة لـ «إسرائيل» بل سيسرع نشوء هذا التحالف بشكل أسرع، وإن خروج إيران رابحة من هذه الجولة - وهو الأكثر ترجيحاً - يمكن أن يفتح الباب مجدداً لبناء تحالف إقليمي قادر على صياغة قواعد الأمن المشتركة، لا في الخليج وحده، بل في كامل منطقة غرب آسيا.

عملت الولايات المتحدة و«إسرائيل» خلال الأسبوع الماضي لممارسة ضغط جدي على المملكة السعودية وربما رأى الرئيس ترامب الفرصة مناسبة لتحذير السعودية من خلال تصريحاته المهينة حول بن سلمان وتوجيه رسائل مباشرة لضرورة الانضمام إلى الاتفاقيات الإبراهيمية

الاتحاد الأوروبي يخنق... وقمة السبعة الكبار عاجزة عن تقديم حلول!



اجتمع وزراء خارجية مجموعة السبع «بريطانيا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان والولايات المتحدة»، إلى جانب ممثلي الاتحاد الأوروبي، على مدى يومين بالقرب من العاصمة الفرنسية باريس، تحت وطأة التوتر الناتج عن الحربين في أوكرانيا وإيران. وكما هي الحال في اللقاءات التي يسودها تباين حاد في التوجهات، فشل الاجتماع في إصدار بيان ختامي يعكس استراتيجية مشتركة لهذه المرحلة الحساسة.

ديما النجار

تكاليف إنتاج أقل، فيما ترتفع معدلات البطالة، ويتصاعد التوتر الاجتماعي، بما قد يهدد الاستقرار السياسي، ما لم تتخذ إجراءات عاجلة. وقد شكلت هذه المؤشرات أحد الدوافع الرئيسية لعقد هذا الاجتماع لقمة السبع. وشدد ممثلو الاتحاد الأوروبي على أن حرب أوكرانيا تمثل أولوية استراتيجية بالنسبة لهم، في حين اعتبروا أن الحرب على إيران هي «حرب اختيارية» للولايات المتحدة. وأوضحت كايا كالاس، مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، أن الحرب على إيران تضر بالمصالح الأوروبية بشكل مباشر، مؤكدة أنه «لا يمكن التعامل مع حربي أوكرانيا وإيران كصراعين منفصلين». كما أشارت إلى أن روسيا تستفيد من ارتفاع أسعار النفط الناتج عن إغلاق مضيق هرمز، ما يعزز قدرتها على تمويل الحرب في أوكرانيا، ويضعف الأوروبيين على الجبهة التي يرونها أولوية.

الاتحاد الأوروبي وروسيا

قد يتساءل المرء عن مصدر هذا العداء الأوروبي لروسيا، وما إذا كان من الممكن تبني نهج بديل قائم على التعاون؟ خاصة في ظل مواقف أمريكية تبدو أقل حدة تجاه موسكو. في الواقع، ومنذ نشوء الهيمنة الأمريكية، وضع «فيتو» غير معلن على مثل هذا التقارب. ويوضح بريجنسكي في كتابه «رقعة الشطرنج الكبرى» أن أوراسيا تمثل مركز الثقل الأعلى في النظام العالمي، وأن السيطرة عليها تحدد ميزان القوى الدولي. ومن هذا المنطلق، اعتبر أن أخطر سيناريو بالنسبة للولايات المتحدة هو نشوء تقارب بين أوروبا وروسيا، لما يحمله ذلك من جمع بين التكنولوجيا والصناعة الأوروبية والموارد والعمق الجغرافي الروسي، بما قد يفضي إلى قوة قادرة على تجاوز الهيمنة الأمريكية.

التحالف الذي لا يزال قائماً مؤسستياً، لم يعد يشترك في أفق استراتيجي موحد، وباتت جهوده منصبة على إدارة الخلافات الداخلية، ومحاولات التعايش مع تناقض الأولويات والمصالح الاقتصادية. وبينما تسعى الولايات المتحدة إلى توظيف حلفائها للحفاظ على مكانتها الإمبراطورية، لا يبدو أن الأوروبيين قادرين على تحمل مزيد من الضغوط. فقبل أيام قليلة من الاجتماع، أعلن البنك المركزي الأوروبي، بحسب **رويترز**، أن توقعات التضخم لعام 2026 بلغت 2.6% وفق معطيات الربع الأول من العام، وعلى رأسها الحرب في إيران، وارتفاع أسعار النفط، مقارنة بـ1.9% في توقعات ديسمبر 2025. كما تشير السيناريوهات إلى احتمال وصول التضخم إلى 3.5% في حال تصعيد الحرب. ويأتي ذلك في ظل تضاعف أسعار النفط تقريبا منذ بداية العام، وارتفاع أسعار الغاز بنحو 60% منذ شباط الماضي. ويعد الاتحاد الأوروبي الأكثر عرضة لتداعيات أزمات الطاقة الناتجة عن الحروب، نظراً لاعتماده البنيوي على استيرادها، وتمثل الطاقة عصب أي اقتصاد صناعي. فعلى مدى عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية، ازدهرت الصناعة الأوروبية اعتماداً على طاقة رخيصة، كان نحو 40% منها يأتي من روسيا. إلا أن حرب أوكرانيا أضعت هذا النموذج، ومع بدء العدوان الأمريكي «الإسرائيلي» على إيران، واستهداف منشآت الطاقة، وإغلاق مضيق هرمز، وجد الاتحاد الأوروبي نفسه في موقع الأكثر تضرراً صناعياً، وهو الذي يستورد أكثر من 90% من نفطه ونحو 80% من غازه. إن تراكم هذه المخاطر بدأ يتحول إلى تهديد وجودي للاتحاد الأوروبي كقوة صناعية، حيث بدأت الشركات بالانتقال إلى دول ذات

تبدو الولايات المتحدة تخسر أجزاء متزايدة من شبكة تحالفاتها، نتيجة نهجها في إدارة الصراعات. ويعيد هذا المشهد إلى الأذهان تجربة الحرب العالمية الثانية، حيث لم تكن هزيمة ألمانيا النازية نتيجة الخسائر العسكرية فحسب، بل نتيجة التمدد الاستراتيجي المفرط لعداوتها، إذ وجدت نفسها تقاوم الاتحاد السوفياتي شرقاً والحلفاء الغربيين غرباً، في أن واحد. واليوم، تضع الولايات المتحدة نفسها في مواجهة الصين، بينما تتخرب في صراع مع إيران، وتضغط في الوقت نفسه على حلفائها داخل الكتلة الغربية. فهل يتعمق هذا النمط؟ وهل يمكن أن يدفع ذلك أوروبا نحو التقارب مع الصين، في ظل تصاعد التوتر في الشارع الأوروبي من التدهور الاقتصادي؟

لذلك، شكل منع هذا التقارب أحد الأهداف الاستراتيجية المركزية للولايات المتحدة تاريخياً. وفي هذا السياق، جاء تفجير خط Nord Stream وتسعير الحرب في أوكرانيا، ليكسراً واقعا جديداً أمام أوروبا. وأصبح انتصارها في هذه الحرب، وفق هذا المنظور، الطريق الوحيد المسموح لها أمريكياً، لضمان موقع في نظام عالمي جديد يعاد تشكيله اليوم بالدم والنار. ومع ذلك، لم يكن انخراط أوروبا في المواجهة مع روسيا كافياً للأمريكي، حيث طالب ترامب حلفاءه بدعم الحرب على إيران، واعتبر رفضهم اختباراً للولاء فشلوا فيه، مما عمق الشرخ داخل حلف الناتو. في نظرية الحروب الحديثة، لم تعد الحروب تفهم بوصفها مواجهة بين دولتين، بل صراع بين تحالفات. وفي هذا السياق،

العبث بكوبا يعني العبث بكامل أمريكا اللاتينية



الأمريكية تعتقد أن كسر حلقة واحدة في محور أمريكا اللاتينية قد يسمح بتفكيك حلقات أخرى، وعلى رأسها كوبا.

ميدانياً، يتجلى هذا التصعيد في تشديد الحصار النفطي، الذي أدى إلى أزمة طاقة خانقة داخل الجزيرة، مع انقطاعات واسعة للكهرباء وتعطل قطاعات حيوية كالصحة والنقل والتعليم، في الوقت نفسه، تكشف تقارير عن سماح واشنطن بتوريد الوقود إلى القطاع الخاص الكوبي فقط، في محاولة واضحة لضرب بنية الدولة من الداخل، وتعزيز بدائل اقتصادية موالية، حتى على المستوى الدبلوماسي، وصل الضغط إلى حد النزاع حول تزويد السفارة الأمريكية في هافانا بالوقود، في مؤشر على مستوى التوتر القائم.

في المقابل، يأتي الرد الكوبي مزدوجاً: انفتاح حذر وصلب في الجوهر، كمناوره سياسية، فقد أكد الرئيس الكوبي ميغيل دياز كانيل، وجود محادثات مع واشنطن، لكنه شدد على أن النظام السياسي «غير قابل للتفاوض»، مع تحذيرات واضحة من الاستعداد لمواجهة أي

تعيش كوبا اليوم على وقع تصعيد متدرج في علاقتها مع الولايات المتحدة، يعكس تحول الجزيرة مجدداً إلى ساحة مواجهة مع السياسة الأمريكية في «حقيقتها الخلفية»، أمريكا اللاتينية، فواشنطن، بقيادة دونالد ترامب، تمزج بين الضغط الاقتصادي الخانق، والإشارات التصعيدية، ومحاولات اختراق داخلية محدودة بأدوات أكثر مرونة وعدوانية في آن واحد.

ملاذ سعد

لا يخفي ترامب نواياه في الخطاب العلني، وتصريحاته المتكررة بأن «كوبا هي التالية» وربطه الملف الكوبي بما يسميه «نجاحات» في فنزويلا، تكشف رؤية تقوم على فرض وقائع بالقوة، أو التهديد بها. هذه الرؤية تعززت بعد عملية اختطاف نيكولاس مادورو، التي تتعامل معها واشنطن كنموذج قابل للتكرار، ومن هنا، يبدو أن الإدارة

لها عامل تعبئة محتمل، ليس فقط داخلها، بل على مستوى القارة بأكملها، باحتمالات حصول موجة ارتدادية من التوترات، وربما انتفاضات سياسية تعيد إحياء التيارات اليسارية في المنطقة عموماً.

أساليب أقرب إلى «البلطجة» السياسية والعسكرية، غير أن هذا النهج يحمل مخاطر جدية: محاولة تكرار سيناريو فنزويلا في كوبا قد لا تمنح دون رد، فخصوصية كوبا الرمزية والتاريخية في أمريكا اللاتينية تجعل أي استهداف مباشر

اعتداء. لكن خلف هذا التصعيد، تكمن ديناميات أعمق، فواشنطن، في ظل تراجعها الدولي، تسعى إلى تحقيق انتصارات سريعة ومتسارعة في محيطها الإقليمي لتعويض إخفاقاتها، حتى لو كان ذلك عبر

«إسرائيل» وقلق الوجود

تمر «إسرائيل» بوحدة من أخطر مراحل وجودها، إن لم تكن أخطر وأخرها على الإطلاق، وهي الآن بأكثر فترات ضعفها منذ صناعتها، وبدء الاحتلال الصهيوني في القرن الماضي، وذلك على الرغم من مظاهر «القوة العسكرية» المتمثلة فقط بـ: البطش والإجرام والتدمير والتخريب في كامل المنطقة، وبمختلف الوسائل والأشكال المباشرة والهجينة، إلا أنها ورغم كل هذا «الجنون» العسكري والاستخباراتي، ورغم حالة عدم الاستقرار كلها التي صنعتها في الإقليم، لم تحقق أي هدف من أهدافها، كما لم تحرز تقدماً واحداً يذكر... وإذا كان الحديث فيما مضى يقول: إن استمرار وجود «إسرائيل» بات موضوعاً «على طاولة البحث»، فإن إنهاء الكيان الصهيوني بات «على مسار التنفيذ».

■ يزن بوظو

اللبنانية أن ما جرى خلال الفترة الماضية كان مناورة كبيرة أثبتت نجاحها فمن أفضل اتفاق إخلاء جنوب الليطاني كان «إسرائيل» باعتدائها المتكررة، وفشلت في نزع سلاح المقاومة في غزة، والتي بدورها في مرحلة هدوء مؤقت فقط.

بعد مرور قرابة عامين ونصف على 7 أكتوبر والحرب الغوغاء التي تلتها بكل جولاتها وساحاتها: يخرج رئيس أركان جيش الاحتلال إيال زامير مصرحاً: إن الجيش «يتجه نحو الانهيار من الداخل» وإن قوات الاحتياط «لن تصمد» وإنه يرفع «10 أعلام حمراء» لتوضيح خطورة الوضع، مطالباً بإجراء تعديلات على قوانين التجنيد لتشمل «الحريديم» وتمدد فترة الخدمة الإلزامية، وتعديل قانون الاحتياط ليشمل شريحة أوسع، الأمر الذي بدوره يشكل ضغطاً أكبر على توازن المجتمع «الإسرائيلي» المنقسم على نفسه، ويدفعه للاعتراض والانفجار بشكل أكبر، وهو ما شكلت المظاهرات سابقة الذكر إحدى مفاعيلها الأولى.

بعد مرور قرابة أسبوعين فقط على فتح الجيش «الإسرائيلي» جبهة الشمال مع المقاومة اللبنانية: خرج عمدتا المستوطنتين «كريات شمونة» و«مرغليوت» بمقاطع مصورة، يقول الأول صارخاً: «هذا انتصار لحزب الله [...] هذه أول مرة تمحي بها مدينة

فيما يلي سنذكر ونستعرض جزءاً من العناوين الأخيرة فقط التي تعطي مؤشرات تؤكد ما سبق، من الداخل «الإسرائيلي» نفسه: بعد مرور شهر من بدء الحرب الأمريكية «الإسرائيلية» على إيران، وطموحات الصهيوني بخروج «انتفاضة» ما من الشعب الإيراني على «النظام» وإسقاطه: خرج «الإسرائيليون» السبت 28 آذار بعدة مظاهرات بالآلاف في كل من تل أبيب وحيفا والقدس، معترضين على الحرب الجارية ومطالبين بإيقافها، ومناهضين لرئيس الوزراء بنيامين نتانياهو وحكومته، واتهموه بإشغال الحروب أملاً بالتهرب من محاكمات الفساد، تم قمعها بالضرب والاعتقالات.

بعد مرور قرابة عامين على اغتيال حسن نصر الله، وأحاديث «تدمير» والانتصار على المقاومة اللبنانية: عادت هذه المقاومة إلى نشاطها بشكل أقوى وأكثر أثراً من «حرب الإسناد» السابقة، ويكفي ذكر «مجازر دبابات الميركافا» التي تجري على الأرض، بإصابتها مباشرة بالعشرات، واعتراض وسائل إعلام غربية، وتوثيق مصور من المقاومة اللبنانية... وذلك فضلاً عن استهداف عشرات الآليات الأخرى، والاشتباكات المباشرة بما فيها من المسافة صفر، وقتل وإصابة المئات من الجنود «الإسرائيليين»، وأثبتت المقاومة



التعامل مع الوضع، وتتركونا لنفعل ما نريد [يقصد النزوح].

هؤلاء عمدتا مستوطنتين ضمن مقاطع مصورة فقط، وسط تضيق وتعتيم إعلامي «إسرائيلي» شديد على كل شيء.. ولكم تخيل الصورة على الأرض.

تلك كانت تضع مؤشرات ميدانية من المئات غيرها، وذلك فضلاً عن الخسائر الاقتصادية الكبرى وروتين الحياة اليومي في الملاجئ، بما يشل الاقتصاد «الإسرائيلي».. ما سبق ذكره قد لا يبدو بالحدث الجلل بالنسبة للقارئ العربي، وشعوبنا التي اعتادت خوض الحروب والقتال أياً يكن اسمها، لكن ما يجري في «إسرائيل» اليوم يعد سابقة لم تحدث، ويدمر أسس مجتمع الاحتلال الهش كلياً.

في «إسرائيل» [...] 10 آلاف قاطن في كريات شمونة وتوقع منهم، لشهر آخر أو لا أحد يعلم إلى متى، البقاء هنا؟ [...] هناك قصف في كل ثانية [...] ويخبروننا، إذا أخلينا المكان سيكون انتصاراً لحزب الله، حزب الله سيقول: إنه انتصر على أي حال، انتصارهم سيكون بعدم استمرار وجود أي مدينة في «دولة إسرائيل» ولدي هنا 4700 منزل دون ملاجئ لها، أي انتصار هذا؟.

بينما خرج العمدة الثاني صارخاً وبأصوات الهواة: «كم جولة بعد؟ نحن نفعل كل ما بوسعنا هنا، ولكن ما من دولة تدعمنا، من أجل الانتصار نحتاج إلى دولة، لا يمكننا لوحدها، لقد قضيتم على كريات شمونة، لقد قضيتم على مستوطنات الحدود، لقد قضيتم على كل شيء، ماذا تفعلون؟ فلتقولوا: إنكم لا تستطيعون

اليابان في زمن التحولات... بين أمن الطاقة وتراجع المظلة الأمريكية



دولة مرتبطة استراتيجياً بالولايات المتحدة، لكنها تواجه واقعا دوليا متغيرا يفرض عليها إعادة تقييم أولوياتها. فالتصعيد في الشرق الأوسط يضغط على الاقتصاد الياباني، ويهدد أمن الطاقة، بينما تثير سياسات واشنطن تساؤلات حول مدى الاعتماد على المظلة الأمنية الأمريكية. وبين هذين العاملين، تجد طوكيو نفسها مضطرة إلى اتباع سياسة توازن دقيقة، تحافظ من خلالها على تحالفها مع الغرب، دون الانجرار إلى صراعات قد تضرب بمصالحها الحيوية.

في البعد الاستراتيجي، تتزايد مخاوف اليابان من أن يؤدي تركيز الولايات المتحدة على غرب آسيا إلى تقليص حضورها العسكري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهو ما قد يضعف قدرة طوكيو على مواجهة التحديات المرتبطة بالصين وكوريا الشمالية. ويأتي ذلك في وقت أشارت فيه تصريحات يابانية سابقة بشأن تايوان، جدلاً حول مدى التزام واشنطن بالدفاع عن حلفائها في المنطقة. في المحصلة، تعكس زيارة رئيسة الوزراء اليابانية حالة اليابان نفسها:

الصحفي، حين استشهد بهجوم بيرل هاربر الذي نفذته اليابان في الحرب العالمية الثانية على القاعدة والأسطول الأمريكي، لتبرير عنصر المفاجأة في العمليات العسكرية، وهو ما أثار استياء في الأوساط اليابانية. كذلك حملت زيارة تاكايوشي لمقبرة أرلينغتون ووضعها إكليلاً من الزهور رمزية سياسية حساسة، وهي مقبرة وطنية وعسكرية أمريكية تأسست خلال الحرب الأهلية، وتضم جنوداً أمريكيين من مختلف الحروب وشخصيات بارزة أبرزها: الرئيس كينيدي.

■ معزز منصور

54 مليون برميل من احتياطياتها النفطية الاستراتيجية، ويأتي ذلك بعد تحرير احتياطيات كانت موجودة لدى القطاع الخاص، والتي بحسب التصريحات الرسمية تكفي لـ 15 يوماً، وهو ما يعكس حجم القلق من اضطراب الأسواق العالمية.

اقتصادياً، يكشف هذا التحرك عن هشاشة وضع اليابان أمام أي تصعيد في منطقة الشرق. فالاعتماد الكبير على النفط القادم من المنطقة، يجعل أي تهديد للملاحة في مضيق هرمز بمثابة تهديد مباشر للاقتصاد الياباني. الزيارة التي كانت تهدف أساساً إلى مناقشة الاستثمار الياباني في الولايات المتحدة، بما في ذلك تعهد بضخ 550 مليار دولار في الاقتصاد الأمريكي وفقاً للاتفاق التجاري، بهدف خفض الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب على اليابان، تأثرت بشدة بالتطورات العسكرية. فبدلاً من التركيز على المشاريع الاقتصادية، وبناء محطات طاقة تعمل بالغاز، هيمنت قضية مضيق هرمز، والضغط الأمريكي لإرسال قوات بحرية على جدول الأعمال. وأصبحت مهمة تاكايوشي الأساسية، هي تجنب إخراج دبلوماسي علني مع الحفاظ على العلاقات مع واشنطن.

كما أظهرت بعض المواقف خلال الزيارة حجم التوتر الكامن في العلاقة الثنائية، خصوصاً بعد التصريحات التي أدلى بها ترامب خلال المؤتمر

جاء لقاء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع رئيسة الوزراء اليابانية ساناى تاكايوشي بعد فوزها الكبير في الانتخابات، وسط مخاوف يابانية واضحة من أن يمارس ترامب ضغوطاً علنية لدفع طوكيو إلى الانضمام لتحالف عسكري لتأمين الملاحة في مضيق هرمز. ويكتسب هذا الضغط أهمية خاصة نظراً لاعتماد اليابان الكبير على واردات الطاقة من الشرق الأوسط، حيث تمر نحو 90% من وارداتها النفطية عبر المضيق. ومع ذلك، حاولت تاكايوشي التمسك بموقف رافض لإرسال سفن عسكرية، مستندة إلى القيود الدستورية التي تحد من استخدام القوة خارج إطار الدفاع المباشر عن اليابان.

التحفظ الياباني مرتبط أيضاً بحسابات داخلية دقيقة. فالإعلان تخشى الانجرار إلى صراع عسكري مباشر قد يهدد مصالحها الاقتصادية، في وقت تعتمد فيه بشكل كبير على استقرار إمدادات الطاقة من المنطقة. وقد ظهر ذلك بوضوح عندما أعلنت طوكيو زيادة تشغيل محطات الكهرباء العاملة بالفحم لتعويض أي اضطرابات في إمدادات الغاز الطبيعي المسال، الذي يشكل نحو 30% من مصادر توليد الطاقة لديها. كما اتخذت خطوة هي الأكبر في تاريخها بحسب

يشكل التصعيد العسكري في الشرق الأوسط، اختباراً حقيقياً لليابان على المستويين السياسي والاقتصادي، كما وضع زيارة رئيسة الوزراء اليابانية إلى الولايات المتحدة في سياق مختلف تماماً عن أهدافها الأصلية. فبدلاً من التركيز على الاستثمار والتعاون الاقتصادي والمخاوف الأمنية التقليدية، تحولت الزيارة إلى ساحة اختبار لقدرة طوكيو على المناورة بين تحالفها الاستراتيجي مع واشنطن، ومصالحها الاقتصادية والأمنية المرتبطة باستقرار منطقة غرب آسيا.

لماذا لم تعد السيطرة على البحر كافية؟



اعتباراً من 27 آذار 2026، حولت الحرب بين إيران وأمريكا وإسرائيل مضيق هرمز إلى حالة الاختبار الاستراتيجي الأهم في هذا العقد: فأقوى قوة بحرية في العالم موجودة في المكان، ومع ذلك لا يزال الممر التجاري مقيّداً، ومسموحاً به بشكل انتقائي، ومسيباً لأبعد حد يمكن وصفه.

■ عروة درويش

الدرس الجيو-استراتيجي المركزي

لا تزال الهيمنة البحرية مهمة للدرد والقدرة على توجيه الضربات، لكنها لم تعد حاسمة، وليست الأهم، في تأمين نقاط الاختناق، أو فرض النتائج السياسية، عندما تكون الدولة الساحلية قادرة على التهديد بالمنع، وإدارة التصعيد أمراً غير مؤكد.

تبرز ثلاث آليات رئيسية: الوجود من دون سيطرة «وجود بحري لا يعيد الثقة إلى حركة المرور»، والصواريخ في مواجهة السفن «عمليات اشتباك من مسافة بعيدة تستبدل القرب بالأمان»، و«AD/A2 منع الوصول/ منع العمل»: هي استراتيجية تعتمد على الدول لمنع الخصم من الدخول إلى منطقة معينة، أو لتقييد حركته داخلها، من دون الحاجة إلى مواجهة، أو تفوق عسكري شامل.

تعزز الخبرة المقارنة هذا الاتجاه: فحملة أوكرانيا في البحر الأسود منذ 2022 حتى الآن، تظهر كيف يمكن لمنع الوصول البحري أن يشكل عائقاً استراتيجياً، حتى من دون تكافؤ أسطولي بين المتحاربين.

استراتيجياً، تسرع هذه الحرب تحولاً أوسع: إذ تتحول نقاط الاختناق إلى «مشكلات دولية» تتطلب تفويضات، وتحالفات، وأدوات للاستقرار الاقتصادي، لا مجرد عمليات انتشار بحري، فيما تتحوط القوى الكبرى، والقوى المتوسطة، عبر خطوط الأنابيب، ومسارات الطاقة المتنوعة، وقدرات المنع الخاصة بها.

غالبا ما تبتسط نظرية القوة البحرية الكلاسيكية في فرضية واحدة: السيطرة على البحر تمكن من السيطرة على مجريات الأحداث. ويتم الاستشهاد بكتاب «تأثير السيطرة على البحر

عبر التاريخ 1660 إلى 1783» كثيرا، لتأكيد الفكرة القائلة: إن القوة البحرية هي الحامل للقوة العسكرية والتفوق الاستراتيجي. لكن حتى المفكرين الأوائل الذين نظروا ل«السيطرة البحرية» لم يكونوا مطلقين إلى هذا الحد، كما توحى الشعارات الحديثة. فكتاب «بعض مبادئ الاستراتيجية البحرية»، وهو أيضا من الكتب كثير الاستشهاد به، يوضح صراحة، أن الحرب نادرا ما تحسم بالعمل البحري وحده. فالضغط البحري، إذا ترك من دون إسناد، يميل إلى العمل عبر الاستنزاف، ويجب أن يندمج مع النتائج السياسية والبرية. جددت العقيدة الأمريكية الحديثة هذا الأساس ليتناسب مع العولمة: إذ تنظر القوات البحرية إلى الوجود المتقدم والأمن البحري بوصفهما قاعدة للازدهار والاستجابة للأزمات. ومع ذلك، فإن الاستراتيجية الأمريكية واستراتيجية الحلفاء في عقدي 2000 و2020 استندتا في كثير من الأحيان إلى افتراض عمليتي، مفاده أنه إذا هددت أزمة ما خطوط الملاحة، فإن التحالفات البحرية قادرة على إعادة «الوضع الطبيعي» بسرعة عبر التواجد الفيزيائي، والدوريات، وعمليات المرافقة عند الحاجة. وهذا الافتراض هو بالتحديد ما خضع لاختبار الضغط في هرمز، ويبدو بأنه فشل حتى الآن.

ما الذي كشفته الحرب

النقطة التجريبية الأهم، هي أنه رغم وجود السفن العسكرية بكثافة، لم يتحول الوجود البحري إلى سيطرة حاسمة على السلوك التجاري. بحلول أواخر آذار 2026، أعلنت الأمم المتحدة عن فريق عمل يهدف إلى حماية التجارة عبر المضيق، مع نمذجة هذا الجهد صراحة على ترتيبات شبيهة بمبادرة حبوب البحر الأسود، لأن مستوى الاضطراب بات

شديدا بما يكفي للتسبب في أزمات إنسانية وغذائية متسلسلة. وهذه إشارة بحد ذاتها: فعندما يناط بالأمر المتحدة تصميم «آلية» للعبور، فهذا يعني أن المشكلة لم تحل بالمرافقة البحرية التكتيكية، وأصبحت تدخل في نطاق الحوكمة الاقتصادية العالمية.

الإشارات التجارية تقول الشيء نفسه. فقد لخص تقرير قدم إلى الكونغرس في آذار 2026 ارتفاع تكاليف مخاطر الحرب، وأشار إلى أن إعادة فتح المضيق قد تستغرق «أياماً، أو أسابيع، أو ربما أشهراً» بحسب طريقة تنفيذ الإغلاق، سواء عبر الألغام، أو المضايقات، أو الصواريخ، أو المنع متعدد الطبقات. وفي الوقت نفسه، عكس سلوك الشحن خوفاً مستمرا: فقد أفادت رويترز بأن سفن حاويات تديرها جهات صينية أوقفت محاولاتها للخروج من الخليج، رغم الضمانات الإيرانية، في مثال يوضح مخاوف الناقلين وشركات التأمين التي تسحب عنهم الغطاء. الآلية الثانية، هي هندسة الاشتباك من مسافة بعيدة: دفعت هذه البيئة الأصول البحرية عالية القيمة إلى العمل من مسافات أبعد، ما قلل من «حسم» الهيمنة البحرية داخل منطقة الاختناق المباشرة. وقد أشار توصيف ميداني مفصل للصراع في هرمز إلى بقاء حاملات الطائرات الأمريكية على مسافة تقارب 800 كيلومتر من الساحل الإيراني في بحر العرب، وهو ما ارتبط صراحة ببيئة التهديد المحيطة بالمضيق.

الدلالة الاستراتيجية هنا تتأتى من أي قدرة صاروخية تهدد السفن، بغض النظر عن نوعها: إذا كان عليك أن تعمل من مسافة بعيدة خوفاً من العطب والإغراق، فقد تظل قادراً على توجيه الضربات، لكك تصبح أقل قدرة على إدارة السلوك اليومي للمضيق، أو طماننة حركة الشحن، أو تقديم وعد موثوق بإعادة الاستقرار بسرعة.

كما وسعت الحرب جغرافيا المخاطر. فوفقاً لتقارير إعلامية كثيرة، ومن بينها غربية شهيرة، مثل: رويترز، فقد أطلقت إيران صواريخ بعيدة المدى باتجاه جزيرة «ديغو غارسيا» التي تحوي قواعد عسكرية أمريكية

وبريطانية مشتركة، علما أن هذه الجزيرة تبعد عن إيران ما بين 3800 و4000 كيلومتر، ما يجعل السفن بأنواعها، ومنها حاملات الطائرات «المدن المائية المتحركة»، هدفا أسهل بكثير حتى عند عدم اقترابها من الشاطئ. الآلية الثالثة: هي AD/A2، فقد استطاعت تحويل القوى الأصغر عسكرياً إلى قوى يمكنها أن تؤثر على نقاط النفوذ العالمي. جعلت هذه الحرب هذا التحول واضحا. فقد صاغ تقييم الأونكتاد في آذار 2026 اضطراب هرمز بوصفه خطراً حاداً على التجارة العالمية والتنمية، بسبب دوره في تدفقات النفط المنقول بحراً، والغاز الطبيعي المسال، والأسمدة - وهو بالضبط النوع من الضغط المنظومي الذي يحول قدرة منع «محلية» إلى مشكلة تفاوض دولية.

تقدم وكالات الطاقة قياساً لهذا النفوذ على شكل أرقام، فقد أفادت وكالة الطاقة الدولية بأنه في عام 2025 مرّ عبر هرمز نحو 15 مليون برميل يوميا من النفط الخام - أي ما يقارب 34 % من تجارة النفط العالمية - وكان معظمها متجهاً إلى آسيا، حيث استقبلت الصين والهند نحو 44 % من تلك الصادرات. كما تُصنّف إدارة بيانات الطاقة الأمريكية هرمز بوصفه أحد أهم نقاط الاختناق العالمية من حيث الحجم.

يصبح AD/A2 حاسماً هنا لأنه يشكل سياسات الأطراف الثالثة. فهو لا يقتصر على إحاق الضرر بالخصم، بل يمتد إلى إجبار الفاعلين البعيدين - مثل: المستوردين الآسيويين، والمنتجين الخليجيين، والحكومات الأوروبية - على الضغط من أجل وقف إطلاق النار، أو تقديم تنازلات، أو إنشاء ترتيبات أمنية جديدة.

البعد الجيو-استراتيجي

التركيز على البعد الجيو-استراتيجي في هذا السياق مهم: فالكنولوجيا العسكرية تتكسب أهميتها أساساً لأنها تغير ما تستطيع الدول التهديد به بشكل موثوق، وبالتالي ما يجب على التحالفات، والأسواق، والدبلوماسية أن تتعامل معه.

دروس هرمز الجيو-استراتيجية



2026-03-03: تناقش أمريكا إجراءات المرافقة/التأمين مع ارتفاع تكاليف مخاطر الحرب. 2026-03-10: تنشر الأونكتاد تقييما لمخاطر اضطراب هرمز على التجارة 2026-03-19: نصف التقارير الوقوف البعيد لحاملات الطائرات وديناميات الألغام/الردع. 2026-03-21: توسع الضربة بعيدة المدى الضغط على مستوى المسرح «القواعد/اللوجستيات». 2026-03-27: تعلن الأمم المتحدة عن فريق عمل لإنشاء آلية لحماية هرمز. 2026-03-27: لا يزال الفاعلون التجاريون الرئيسيون مترددين، والسفن تعود رغم الضمانات.

تثبت الحرب بين إيران ومحور أمريكا و«إسرائيل» أن الأساطيل البحرية قد تراجعت جدواها في فرض هيمنة عسكرية، يتم ترجمتها إلى هيمنة برية وسياسية، وهذا شيء مفروغ منه بالنظر إلى النتائج التي تراقب حدوثها اليوم. لكن هناك أمرا آخر هام استراتيجيا أيضا، تثبتت هذه الحرب: الهيمنة البحرية لم تعد تضمن السيطرة الحاسمة على النتائج البحرية أيضا، خصوصا عند نقاط الاختناق القريبة من سواحل الخصم، والمندمجة في أنظمة الطاقة والتجارة العالمية.

في هرمز، لا يمكن فصل «الانتصار في البحر» عن سياسات التحالف غير التقليدية، والشرعية القانونية، وثقة شركات التأمين، وإدارة التصعيد. فالفاعل القادر على منع الوصول بشكل موثوق - حتى إن كان ذلك بشكل متقطع - يمكنه في كثير من الأحيان أن يحدد شروط الاهتمام العالمي، وأن يفرض استجابات مؤسسية تتجاوز مدة أي انتشار بحري مفرد.

بهذا المعنى، تمثل هذه الحرب مختبرا لعصر قادم، فقد وضعت الحد النهائي لأساطير الهيمنة البحرية التي تؤمن هيمنة كلية «برية وسياسية». في الواقع، ورغم التحذير من تضخيم هذا الاستنتاج، فالولايات المتحدة قد بنت هيمنتها على قدراتها في البحر، وعليه يمكننا القول: إن هذا الزمن قد أقل، وأقلت معه جميع التحالفات الخاصة به، آخرها «مبادرة الهندي-الهادي»، التي أثبتت بأنها ليست جذابة لأي من الدول التي وضعت أمالا عليها، إلا للولايات المتحدة.

تقرير رويترز عن عودة السفن الصينية - رغم الضمانات - مثلا ملموسا على أن كونك مشتريا رئيسيا لا يترجم تلقائيا إلى وصول مضمون، عندما تكون نقطة الاختناق قابلة للإكراه. وتدرك الصين - وفقا لما شرحه الأستاذ في جامعة شنغهاي للدراسات الدولية ليو زونغمين - أن المشكلة في مضيق هرمز، مهما حاول الأمريكيون فعله، ومهما كان الانتشار البحري ومهما كانت الهيمنة البحرية مستمرة، لا يمكن أن يحل محل التسوية السياسية التي تضمن العبور التجاري الآمن.

تشير علامتان مؤسسيان إلى اتجاه الحركة بالنسبة للنظام العالمي ككل. من المرجح أن تضاعف الدول الاستثمار في إعادة تشكيل المسارات التجارية وتوزيعها، كرد فعل طبيعي على ما يجري، وعلى عدم اليقين المستقبلي، وتحدث هنا بشكل واضح عن المسارات البرية. يذهب التحليل الروسي الخاص بالطاقة إلى أن «تابو» الإغلاق قد انكسر، وأنه حتى وقف إطلاق النار سيترك المستوردين قلقين من تكرار الإغلاق، بما يزيد جاذبية المسارات البرية للطاقة، ويعمق الاعتماد المتبادل الاستراتيجي بين الشركاء القاريين.

هنا تحديدا تفقد الهيمنة البحرية حسمها: فالأثر الاستراتيجي الأهم يحدث خارج الماء - في خطوط الأنابيب، والاحتياطات، والدبلوماسية، وإدارة التحالفات - بعد أن يكون المنع قد شوه السلوك بالفعل.

الخط الزمني والتداعيات

يبرز الخط الزمني أدناه كيف ترجمت الحرب، وبشكل ملفت في سرعة حدوثه، المنع الموضوعي إلى آثار منظومية «شلل الشحن» - محاولات بناء آليات دولية تثبت فشل الهيمنة البحرية - عدم ثقة الفاعلين التجاريين، وانتظار التوصل إلى تسوية سياسية رغم الضغط الهائل للمنع».

2026-02-28: تبدأ الضربات الأمريكية-الإسرائيلية، ويصبح هرمز ساحة نفوذ.

شبكات اتصال بديلة - أي بسلوك استراتيجي يتجاوز الحسابات التجارية البحتة.

تفوض الحرب وتطورها وعدا مركزيا من وعود التفوق البحري: أن الوجود البحري المتقدم قادر على استعادة الوصول بسرعة عند نقطة اختناق حاسمة. وتشدد التقييمات الرسمية وبشبه الرسمية على أن إعادة فتح المضيق عملية تستغرق وقتا وهي مشروطة، وليست نتيجة تلقائية لحجم الأسطول.

ولهذا ثلاثة آثار استراتيجية أعمق. أولا: يعيد هذا التطور تركيز السياسة التحالفية. فإذا كانت مشاركة الحلفاء محدودة، فإن الهيمنة البحرية تتحول من وظيفة ضبط جماعي إلى خيار تصعيد أحادي، ناهيك عن أن الحلفاء يجب أن يكونوا قادرين على ضبط نقاط الاختناق، وبالتالي، وفي السيناريو الواقعي، لم نعد نتحدث عن التحالفات القديمة للغرب «الناو أو الهادي-الهندي».

ثانيا: يرفع من شأن اقتصاديات المخزون والاعتراض: إذ تضغط حملات المنع على مخزونات الدفاع الجوي والصاروخي، وتنتج كلفة سياسية داخلية عبر أسعار الطاقة، وحالة عدم اليقين الممتدة.

ثالثا: يفرض هذا تواضعا عقائديا يردد تحذير المؤرخ العسكري البريطاني جوليان كوربيت: يمكن للقوة البحرية أن تمكن، لكن التسوية السياسية تحتاج إلى أكثر من مجرد وجود بحري، وقد تظل مقيدة بسقوف التصعيد وبالشرعية.

بالنسبة إلى دول الخليج، بوصفها من أهم الفواعل الإقليمية، توضح الحرب أن هشاشتها الجيو-استراتيجية ليست فقط تجاه الضربات الإيرانية، بل أيضا تجاه تكرار تحويل مسارات الطاقة إلى سلاح. وقد نقلت وسائل إعلام تملق دول الخليج من الحرب التي عليهم أن يدفعوا ثمنها، خاصة بعد أن كشفت هذه الحرب أن هرمز: شريان الطاقة الذي يحمل أكثر من 20% من إمدادات النفط والغاز العالمية، يمكن أن يغلق دون أدنى استشارة، أو علم منها.

أما بالنسبة إلى الصين، فالصراع يمثل اختبار ضغط لمدى الموثوقية. ويقدم

تتيح الدقة والقدرة على البقاء للدول الساحلية الحفاظ على قدرات المنع حتى تحت ضربات مكثفة. فقد أشار تقييم استخباراتي نقلته رويترز بتاريخ 27 آذار 2026 إلى أن الاستخبارات الأمريكية لم تتمكن من تأكيد تدمير سوى نحو ثلث الترسانة الصاروخية الإيرانية، مع وجود قدر كبير من عدم اليقين بسبب الحماية تحت الأرض - ما يعني أن القدرة الإكراهية يمكن أن تظل قائمة حتى بعد شن ضربات واسعة.

كما أن «عدة المنع» الإيرانية الكلاسيكية ضمنت أصلا لهذا المنطق. إذ يشدد تقييم جزء من خبراء الدفاع العسكري على استخدام الزوارق السريعة، والألغام البحرية، والصواريخ المضادة للسفن بوصفها وسائل قادرة على تعطيل حركة المرور عبر هرمز بشكل كبير.

الأثر الجيو-استراتيجي الحاسم للطائرات المسييرة، وأنظمة الاستشعار المستمر لا يقتصر على الاستهداف، بل يتمثل في تضخيم الإشارة: فالهجمات المرئية، أو حتى التهديدات الموثوقة، ترفع أقساط التأمين، وتردع الطواقم، وتؤسس قرارات إعادة توجيه الشحن. ولهذا السبب، تعود تقارير غموض الألغام ومضايقات المسييرات مرارا إلى شركات التأمين، وتعطية مخاطر الحرب، بوصفها نقطة اختناق رئيسية تسعى القوات المدافعة - الإيرانية في حالتنا - إلى تعظيمها لأبعد حد.

أخيرا، الجغرافيا تفرض نفسها من جديد بأنها أهم من السيطرة البحرية، مهما كانت هذه السيطرة كبيرة وذات حضور. يؤكد تحليل الخبير الروسي سيرجي فاكولينكو، المنشور في مركز كارنيغي، أن ما كان يُعد غير قابل للتصور - أي إغلاق المضيق - قد حدث بالفعل، ما يعيد تثبيت الأهمية الاستراتيجية لنقاط الاختناق وأمن الإمدادات، ويدفع نحو البحث عن بدائل برية لا يمكن تعطيلها عبر الحصار البحري.

هذا المنطق يكتسب طابعا عالميا متزايدا: بمجرد أن تصبح الممرات البحرية قابلة للإكراه، تستجيب الدول بتخويع المسارات، وبناء المخزونات، وتطوير



وتدرك الصين أنّ المشكلة في مضيق هرمز مهمة حاول الأمريكيون فعله ومهما كان الانتشار البحري ومهما كانت الهيمنة البحرية مستمرة لا يمكن أن يحل محل التسوية السياسية التي تضمن العبور التجاري الآمن

تعريفات ترامب والشركات الأمريكية متعددة



المنافسة نحو التصنيع والنمو. ومع مرور الوقت، فككت الفروع التابعة للشركات متعددة الجنسيات روابطها بالإنتاج الأمريكي، مستفيدة من المدخلات والمواهب ورأس المال، عبر قنوات خارجية، للانخراط مباشرة في الإنتاج الخارجي. وبالطبع، استمرت المدخلات والقطع الأمريكية التي تسهل الإنتاج الخارجي في الإرسال من المنشآت الأمريكية إلى الفروع التابعة. لكن المحتوى الأجنبي في إنتاج الفروع التابعة استمر في الارتفاع بشكل مطرد. ونتيجة لذلك، واجهت الشركات الأم الأمريكية في القاعدة المحلية منافسة محتملة من فروعها الخاصة. ولتعزيز العوائد العالمية، اعتمدت الشركات الأمريكية بشكل متزايد على الإنتاج في الخارج، بدلاً من الصادرات. فلم يتجنب الإنتاج المحلي الموجه للأسواق المحلية تكاليف النقل فحسب، بل سمح بمواءمة أوثق بين الإنتاج وظروف السوق المحلية وتفضيلات المستهلكين.

وتجلت أدلة استبدال مبيعات الشركات متعددة الجنسيات للصادرات في ارتفاع نسبة مبيعات الفروع التابعة إلى الصادرات الأمريكية. فبعد عام 1982، جمع مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي بيانات أكثر منهجية. وتظهر التقديرات، أن مبيعات الشركات متعددة الجنسيات كانت في العقود الأخيرة تزيد بخمسة إلى سبعة أضعاف عن الصادرات الأمريكية المرتبطة بهذه الشركات، وبحو ثلاثة أضعاف إجمالي الصادرات الأمريكية من السلع. هذه الفجوة الهائلة تفسر جزئياً استمرار العجز التجاري الأمريكي رغم قوة الاقتصاد الأمريكي.

وحقيقة أن أكبر الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات تقيد صادراتها الخاصة لصالح الأرباح العالمية، تجعل العجز التجاري الأمريكي المستمر في السلع مفهوماً تماماً من منظور اقتصادي. كما أن استخدام

كما سمحت الواردات بتخفيض الاستثمارات الأمريكية المحلية بشكل منهجي. فلم تعد هناك حاجة لبناء مصانع فولاذ أمريكية، أو منشآت تصنيع أخرى لمنتجات عديدة، حين تتكفل شركات من كوريا الجنوبية والصين والبرازيل ودول أخرى بتوسيع الإنتاج وتلبية الطلب العالمي. والأهم من ذلك، أن الحضور الأمريكي متعدد الجنسيات قلص الصادرات والاستثمارات الأمريكية بشكل مباشر. فمبيعات الشركات متعددة الجنسيات في الخارج تفوق الآن الصادرات الأمريكية بفارق كبير، وتشكل عائقاً أمام نموها. فعلى عكس الحقبة السابقة، حين كانت الفروع التابعة للتسويق توسع حجم الصادرات الأمريكية، تعتمد الفروع التابعة اليوم بشكل كبير على منصات الإنتاج الخارجية. فالشركات لا ترغب في منافسة فروعها الخاصة من خلال تصدير منتجات نهائية من الولايات المتحدة تتنافس مع منتجات أنتجت في الخارج بتكاليف أقل.

من بريتون وودز إلى العولمة: سياق تاريخي تحليلي

تشكل النظام الاقتصادي الحديث تاريخياً عبر مراحل متعددة. وعليه، فإن أي تقييم مؤسسي للسباق متعدد الجنسيات للتجارة، يتطلب سرداً تاريخياً دقيقاً. فقد شهدت حقبة بريتون وودز (1944-1973) توسعاً في الرأسماليات المنافسة، وانتشاراً خارجياً للشركات الأمريكية متعددة الجنسيات، واستند بقاء نظام سعر الصرف الثابت المدعوم بالذهب والدولار خلال تلك الحقبة إلى اعتماد الدول المنافسة على التجارة الخارجية، مدعومة بالمساعدات الاقتصادية الأمريكية ومساعدات صندوق النقد الدولي، وبوجود عسكري أمريكي عالمي نشر كميات هائلة من الدولارات حول العالم. ومكنت هذه الهيمنة الدولارية - والاعتماد عليها - من تعاف سريع للاقتصاد العالمي من الحرب العالمية الثانية، وانطلاق سريع للدول

رغم الفوضى التي اتسمت بها تطبيقاتها العملية، انطلق المنطق الأولي المعلن لسياسات دونالد ترامب الجمركية من هدف استراتيجي واحد: توسيع قاعدة الإنتاج الصناعي داخل الأراضي الأمريكية. فوفقاً لهذه الرؤية الاقتصادية، يتوقع من الشركات - سواء الأمريكية أو الأجنبية - أن تستبدل الإنتاج المحلي بالواردات الأمريكية حين تواجه تعريفات جمركية مرتفعة. ويفترض أن يرافق بناء المصانع داخل الولايات المتحدة توسع ملموس في فرص العمل، يستهدف قاعدة صناعية أفرغت على مدى عقود بفعل الأتمتة المتسارعة، ونقل خطوط الإنتاج إلى الخارج بحثاً عن تكاليف أقل. ورغم أنه لا ينبغي اتهام ترامب بوضوح الرؤية، أو انساق المنهج، فإن شعاراته «أمريكا أولاً» وتسيوها السياسي تحت يافطة «لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً» تستحضر صوراً نوستالجية من النظام الاقتصادي المبكر في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حين كانت الولايات المتحدة تنتج نحو 60% من السلع المصنعة عالمياً، رغم أنها تضم 6% فقط من سكان العالم، وتحقق فائضاً تجارياً، أو توازناً مستمراً في تجارتها الخارجية. في تلك الحقبة الذهبية، كان بإمكان الطبقة العاملة - التي كانت نقابيتها قوية، وتمنعها بحماية قانونية واسعة حينها - أن تتوقع مكاسب أجور تتماشى مع نمو الإنتاجية، مما عزز الطبقة الوسطى الأمريكية، ووسع قاعدة الاستهلاك المحلي.

الأمريكي على تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاعات استراتيجية.

العولمة الرأسمالية والعجز التجاري الأمريكي: معضلة بنيوية

تناقش هذه المقالة الحضور الأمريكي متعدد الجنسيات في علاقته بالعجز التجاري الأمريكي المزمع في مجال السلع. فبخلاف السكان الأمريكيين، الذين تضم طبقتهم العاملة جذوراً جغرافية ثابتة وارتباطات مجتمعية عميقة، انتشر رأس المال الأمريكي الآن في جميع أنحاء العالم دون قيود تذكر. وتوفر الفروع التابعة للشركات متعددة الجنسيات، والمتعاقدون المستقلون الواردات الأمريكية التي تتيح للشركات الأمريكية الاستفادة من قوة عاملة عالمية، تعمل بأجور تشكل جزءاً بسيطاً من الأجور الأمريكية، مما يضغط تنازلياً على مستويات الأجور محلياً. وتعد الصين الحالة الأبرز في هذا السياق، لكن الضغط التنازلي على الأجور الأمريكية الناتج عن الواردات يأتي بشكل متزايد من تشكيلة أوسع من الدول الناشئة، بينما تذهب الفوائد الكاملة للشركات الأمريكية وأصحاب رأس المال.

عن مقال كريغ ميدلين في «مونثلي ريفيو»

واليوم، تسمى تعريفات ترامب المُشَدَّدة إلى عكس سبعين عاماً من مكاسب التجارة الحرة والعولمة الاقتصادية، وكأنها تحاول إعادة عقارب التاريخ إلى الوراء لاستعادة عالم تستطيع فيه الولايات المتحدة، منفردة وبقوة هيمنتها الأحادية، إعادة صياغة شروط التبادل التجاري العالمي لصالحها. وفي باطن الأمر، تعترف سياسة ترامب الجمركية - ولو ضمناً - بأن الشركات المنافسة قد برزت خلال العقود السبعة الماضية لتحدي الدور المهيمن للشركات الأمريكية، بينما اتجهت الأخيرة نفسها نحو العولمة في أنماط إنتاجها وتنوع مصادر مدخلاتها. ورغم أن ترامب لم يطرح رؤية كاملة وواضحة لمشروعه الجمركي، إلا أن الاعتماد المتبادل بين الشركات الأمريكية والموردين الأجانب، الذي تجسده سلاسل القيمة العالمية المعقدة، يفترض أن ينقلب أيضاً. فاعتماد سلاسل التوريد - رغم أنه وسع أرباح كبرى الشركات الأمريكية، وعزز قدرتها التنافسية العالمية - قوض الإنتاج المحلي في الولايات المتحدة، وأضعف قدرة الاقتصاد

سمحت الواردات بتخفيض الاستثمارات الأمريكية المحلية بشكل منهجي فلم تعد هناك حاجة لبناء مصانع فولاذ أمريكية أو منشآت تصنيع أخرى لمنتجات عديدة

الجنسيات: قراءة نقدية موسعة



إنه مع ترامب «ستظل بندقية التعريفات محملة، لكنها نادراً ما تطلق». وفي تموز 2025، أكد بيسنت مرة أخرى على أن المناورة الجمركية أداة تفاوضية: «هذه هي مستويات التعريفات القصوى إذا لم تردوا، لكننا منفتحون للتفاوض». في عالم ترامب، لا يوجد إلا راجون وخاسرون. ويقدم «فن الصفة»- في هذه الحالة الصفة التجارية- كتهديد مستمر وأداة ضغط.

الهيكل الرأسمالية والتحويلات المستحيلة

في المحصلة، لا يمكن فهم العجز التجاري الأمريكي بمعزل عن التحويلات البنوية التي شهدتها رأس المال الأمريكي على مدى العقود الماضية. فالشركات متعددة الجنسيات لم تعد مجرد قنوات لتصدير السلع الأمريكية، بل تحولت إلى شبكات إنتاج عالمية تستفيد من التفاوت في الأجر وتكاليف المدخلات عبر الحدود. ومحاولات إعادة الإنتاج إلى الأراضي الأمريكية عبر أدوات جمركية تصادمية تتجاهل هذه الحقائق البنوية، وتقدم وعوداً يصعب تحقيقها في ظل منطقتي التعظيم الأرباح الذي يحكم الرأسمالية المعولمة. فأى إصلاح حقيقي للتجارة الأمريكية يتطلب معالجة جذرية لطبيعة رأس المال متعدد الجنسيات وسلاسل القيمة العالمية، وليس مجرد تلويع بندقية التعريفات في مواجهة شركاء تجاريين أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من نسيج الإنتاج الأمريكي نفسه. إن التحدي الحقيقي يكمن في إعادة تصور دور الدولة في الاقتصاد العالمي، وضمان أن تعود فوائد العولمة على العمال والمجتمعات المحلية، وليس على رأس المال العابر للحدود فحسب. مونثلي ريفيو، المجلد 77، العدد 10، آذار 2026.

مثل: توسع شركة تي إس إم سي التايوانية في أريزونا، وعود استثمارية متنوعة من آخرين، للزم بأن التعريفات تعمل على توسيع الاستثمار والتوظيف الصناعي الأمريكي. وهذه الأمثلة هي طعم ترامب لجذب الطبقة العاملة الأمريكية. فقد كان نمو أجور العمال غير المشرفين، بعد تعديلها حسب التضخم، شبه مسطح لمدة نصف قرن، حتى مع تضاعف نمو الإنتاجية أكثر من مرتين. وقد استحوذ على هذه المكاسب في الإنتاجية بشكل كبير أولئك في أعلى شرائح الدخل والثروة، حيث شكلت عولمة الشركات الكبرى ركيزة أساسية لكاسب الدخل والثروة.

إن شعارات ترامب «أمريكا أولاً» مُصممة خصيصاً لأولئك العالقين مكانياً، والذين يشعرون بتهميش العولمة. ويناقش نداءه الدعائي لما يُسمى بالمشاعر «الشعبوية» إلى جانب تخفيضاته الضريبية للمليارديرات والرأسمالية المحسوبة الصارخة، حيث يقبل إيرادات من شركات، مثل: أبل وإنفديا، مقابل صفقات خاصة فيما يتعلق بالصادرات والواردات. ولا شك أن هذه الأمثلة التي تنتشر الأخبار تتخذ لتشجيع شركات أخرى على ممارسة التواطؤ في الفساد.

لكن الصورة التاريخية الأوسع، تشير إلى استمرار مبيعات الشركات متعددة الجنسيات في الخارج التي تفوق الصادرات الأمريكية، واستمرار خطوط التوريد القائمة على العمالة منخفضة الأجر والمدخلات الأجنبية- وهي عملية مُصممة في الهيكل بأكمله للرأسمالية الاحتكارية الأمريكية، وهيمنتها العالمية المتصدعة الآن. وهناك على الأقل بعض الإشارات الخافتة من ذوي المناصب العليا، بأن مشروع ترامب الجمركي أقل رهبة مما يبدو. فبينما لا يزال يخدم عملاء وول ستريت، قال وزير الخزانة سكوت بيسنت:

إن شعارات ترامب «أمريكا أولاً» مُصممة خصيصاً لأولئك العالقين مكانياً والذين يشعرون بتهميش العولمة

نظيرتها في الولايات المتحدة. هذه الفجوة الهائلة في تكاليف العمالة تشكل حافزاً قوياً للشركات لنقل الإنتاج، أو أجزاء منه إلى الخارج.

فشل نظرية سعر الصرف التقليدية في تفسير العجز

لطالما وضعت النظرية الاقتصادية التقليدية تغيرات سعر الصرف في قلب القوى المؤدية إلى توازن التجارة، فمنطقها بسيط: تخفيض سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى يجعل الصادرات الأمريكية أرخص والواردات أغلى، مما يشجع على زيادة الصادرات وتقليل الواردات. لكن في السياق متعدد الجنسيات للمبيعات والتجارة، لا يشكل فشل النظرية السائدة لغزاً. فالنمو الهائل لمبيعات الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات مقارنة بالمادية لسلاسل التوريد العالمية، شكلت «ولا تزال تشكل» عناصر رئيسية في تحديد العجز التجاري الأمريكي. وأي إعادة لتوازن تجاري يجب أن تستهدف هذه التشكيلات الرأسمالية متعددة الجنسيات التي تسعى لتعظيم الأرباح. وقد تشكلت هذه الهياكل على مدى عقود، وهي غير خاضعة للانعكاس التاريخي قصير الأمد عبر أدوات سياسية بسيطة.

مشروع ترامب الجمركي: بين الخطاب الشعبوي والواقع الاقتصادي

يدعي ترامب، أن العجز التجاري الأمريكي نتج عن تجارة «غير عادلة» وممارسات احتكارية من قبل الشركاء التجاريين. وبالنسبة لجزء مسن من الطبقة العاملة، يتذكر حقبة سابقة من التصنيع والعمالة الصناعية المستقرة، فإن رسالة ترامب الجمركية لا شك تجد صدى واسعاً. ويعتمد ترامب على حالات قصصية،

الواردات في سلاسل التوريد يجعل هذا العجز أكثر وضوحاً. ففي عامي 2016 و2017، ووفقاً لتعريف واسع للواردات «المرتبطة» بالشركات متعددة الجنسيات، شكلت هذه الواردات أكثر من 40% من إجمالي الواردات الأمريكية من السلع. هذا يعني أن جزءاً كبيراً من العجز التجاري ليس نتاج منافسة خارجية فحسب، بل هو نتاج استراتيجيات الشركات الأمريكية نفسها.

سلاسل القيمة العالمية والفجوة في الأجر: آليات الاستغلال المعولم

بُنيت سلاسل القيمة العالمية على أساس أضيّق من واردات الفروع التابعة والمستقلين التي ترعى الإنتاج. وغالباً ما تتكون هذه السلاسل من عدة طبقات معقدة. فالواردات الأمريكية من الصين، على سبيل المثال: تتكون غالباً من قطع مُعاقدة عليها من دول آسيوية أخرى دخلت في الصادرات الصينية الموجهة للولايات المتحدة. وقد درست هذه السلاسل بشكل موسع، وليس من المستغرب أن يكون «حوض الاستهلاك» الأمريكي الوجهة الأساسية لواردات سلاسل القيمة العالمية، نظراً لحجم السوق الأمريكي وقوة شرائه.

وتتيح اتصالات سلاسل التوريد للشركات الاستفادة من قوة عاملة عالمية، تعمل بأجور زهيدة مقارنة بالدول الرأسمالية المتقدمة. ففي الفترة من 1995 إلى 2014، كانت أجور قطاع التصنيع في اليابان وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تزيد ستة أضعاف عن متوسط التعويضات بالساعة في المكسيك وإندونيسيا والصين والهند. وحتى بعد تعديل مستويات الإنتاجية من حيث متوسط تكاليف الأجر للوحدة، كانت معدلات التعويضات في الدول النامية تمثل فقط 40% إلى 60% من

ليس هنالك شيء «بريء» في التوتير الجاري في سورية!



يمكن لمن يتابع تفاصيل الشأن السوري، أن يلاحظ أن هنالك عمليات توتير متصاعدة تجري في عدة مناطق من سورية بشكل متوازٍ؛ وكالعادة، عبر محاولة إشعال فوالق قومية ووطنية ودينية.

بعضهم البعض، على أسس قومية ودينية ووطنية، ولا يمكن القفز حول احتمالات لجوء الصهيوني إلى التعويض عن خسارته التي باتت محققة في الحرب، ومعها الأمريكي، في سورية تحديداً، بوصفها الخاصرة الأضعف في المنطقة.

بهذا المعنى، فإن البلاد تمر بمرحلة شديدة الخطورة، ولا يمكن تجاوزها بأمان إلا عبر طريق واحد، هو توحيد الشعب السوري بعيداً عن العقول الطائفية والقومية المتعصبة والضيقة، التي تلعب من حيث تدري، أو لا تدري، دور خادم للمصالح «الإسرائيلية».

ما يوحد الشعب السوري عملياً وواقعياً، هو أنه بمجمله تحت خط الفقر، أي 95% من السوريين هم تحت خط الفقر، وهو أنه بمجمله متضرر من الفساد والتسلط الداخلي أياً كان مصدره، ومتضرر من التخريب الخارجي أياً يكن مصدره، وبالدرجة الأولى التخريب «الإسرائيلي».

توحيد الشعب السوري، يعني تمكينه من تقرير مصيره بنفسه، عبر حكومة وحدة وطنية حقيقية، تضم التيارات السياسية والاجتماعية الأساسية في البلاد، وتكون ذات صلاحيات حقيقية، وتكون مهمتها الأولى هي: العمل لعقد المؤتمر الوطني العام الشامل والجامع لكل السوريين، بمختلف قواهم السياسية والاجتماعية، لكي يتوافقوا على الحلول الشاملة للآزمات المختلفة التي يعيشونها جميعاً...

ليس هنالك شيء «بريء» فيما يجري؛ الفاسدون الكبار وتجار الحرب الداخليون من كل الأطراف، هم الوجه الآخر للصهيوني، وكلاهما عدو للشعب السوري، وأداتهما المفضلة هي «فرق تسد»، بالضبط لأنهم جميعاً اشتقاق تاريخي من الرخصة الاستعمارية التقليدية البريطانية نفسها، بأطوارها وتطوراتها المختلفة...

والطوائف، ليست لهم أي مصلحة في الاقتتال فيما بينهم على أسس دينية ووطنية وقومية. من له مصلحة في إشغال الناس ببعضها البعض هم الفاسدون الكبار، وتجار الحروب الموجودين في مختلف الأطراف، وبطبيعة الحال، فإن المسؤولية القانونية والسياسية الأساسية تقع على عاتق السلطة القائمة، التي تظهر عجزاً واضحاً عن حل أي أزمة من الأزمات التي تعيشها البلاد، ويعيشها المجتمع، وعلى رأسها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، إذ إن الوقائع تقول: «بغض النظر عن الأرقام التي يجري عرضها عن الوضع الاقتصادي، وبغض النظر عن الاحتياطي الذي تقوم به أطراف دولية، بينها توم براك ومشاريعه الافتراضية التي لا أساس لها» إن وضع الناس من سيئ إلى أسوأ، والصناعة والزراعة، أو ما تبقى منهما، يعاني موتاً متعاضداً، والأسعار في ارتفاع مستمر، والفقر في تصاعد مستمر... ناهيك عن أن الفساد الكبير عاد للظهور بشكل مستفز، حيث قلة قليلة تظهر بطراً وتسلطها فوق جوع الناس وفقرها. وناهيك أيضاً عن أن كل حديث عن المشاركة السياسية، وحق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، قد تم اختزاله حتى الآن، بالمعنى العملي، تحت شعار «من يجرر يقرر».

ضمن هذه الإحداثيات، وأمام العجز الفعلي، أو المعرفي عن حل مشاكل الناس، وعن توحيدهم بالاتجاهات التي تخدمهم، يصبح الخيار لدى البعض هو تفريق الناس وإشغالهم ببعضهم البعض، لإلهائهم عن النضال المشترك من أجل قضاياهم الوطنية العامة.

خارجياً: الخاصرة الضعيفة

في البعد الخارجي لما يجري في سورية، لا يمكن القفز فوق الحرب الجارية، وفوق العمل «الإسرائيلي» الحثيث على ضرب السوريين

وفي ذكرى وفاته، وصولاً إلى اعتقال عدد من زوار الضريح، تم إطلاق سراحهم لاحقاً. واعتراض هؤلاء على «الدين لله والوطن للجميع» يأتي نسخة طبق الأصل عن اعتراض أقرانهم الموجودين على الضفة المقابلة، الذين يحرصون ضد طائفة بأكملها، مرة على أساس طائفي بحت، ومرة أخرى عبر التحوين والقتل الطائفي... لنكون أمام مشهد مكرر عبر 15 عاماً، حيث يتقاطع تجار الحرب في سلوكهم وشعاراتهم على حد سواء.

قبل ذلك، جرى أيضاً توتير خطير بدأ بقصة إنزال العلم في عفرين، وتحويل إلى حملات تحريض قومي واسعة النطاق، تضمنت أعمال تخريب وحرق في مناطق متعددة من البلاد، وتم احتواء الأمر، ولكن مع زيادة عتبة الأخطار مجدداً.

الأحداث التي أشرنا إليها أعلاه، ليست كل ما جرى خلال الأيام القليلة الماضية، ولكن ربما هي أبرز الأحداث في إطار التوتير الداخلي في البلاد على أسس دينية وقومية ووطنية. ومحاولة قراءة كل حدث منها بشكل منعزل عن الوضع السوري العام، وعن الوضع الإقليمي العام، هي محاولة محكومة بالفشل مسبقاً، بل ومحكومة بأن تسهم في المزيد من التوتير في نهاية المطاف.

ولكي نحاول تقديم قراءة موضوعية لهذه الأحداث، سنحاول أن نقسم العرض إلى قسمين أساسيين، داخلي، وخارجي.

داخلياً: الهروب إلى الأمام

الأكيد، هو أن 95% من السوريين، المعترين المفقرين المنهوبين الذين يعيشون تحت خط الفقر، وينتمون لكل القوميات والأديان

آخر ما حرر هو «السقيلية/القلعة» في حماة، حيث جرى تحميل إشكال من النمط الذي يمكن أن يجري على المستوى الاجتماعي في أي وقت، ويمكن أن يجل عبر احتواء اجتماعي تقليدي، أبعاداً دينية بغیضة، تضمنت اعتداءات واسعة النطاق على السكان الأيمنين، وتدميراً ونهباً للممتلكات خاصة، بالتوازي مع إطلاق شتائم وتهديدات وشعارات طائفية... وبطبيعة الحال، فقد لعب الشيطان الأزرق المسمى فيسبوك دوره الرديف في التاجيح وإشعال الفتنة.

قبل ذلك، كان اعتصام باب توما الذي جاء نتيجة ورد فعل على قرار لمحافظة دمشق ومن ثم الاعتصام المضاد في عرنوس والعباسيين، وما رافقهما من حملات تحريض طائفي وديني، ضمن سلسلة واحدة مترابطة ابتداء من قرار المحافظة ووصولاً إلى السقيلية...

والاعتصامان إن كانا جاء نتيجة مباشرة لقرارات محافظة دمشق، ولكنهما ليسا نتيجة لهذه القرارات وحدها، بل وأيضاً لجملة من المظاهر التي تجري محاولة فرضها، والتي تترك جانبا الأزمات الكبرى التي يعانيها 95% من السوريين من مختلف القوميات والأديان والطوائف، وعلى رأسها الوضع الاقتصادي الاجتماعي، وتركز اهتمامها على قضايا ثانوية من شأنها تفريق هؤلاء الـ 95% وإشغالهم ببعضهم البعض.

في السويداء، وصلت الجرة «وربما اليأس» ببعض المنتسبين إلى «الحرس الوطني» إلى الاعتراض على شعار الثورة السورية الكبرى، وقائدها سلطان باشا الأطرش «الدين لله والوطن للجميع»، وذلك أمام ضريحه



توحيد الشعب السوري يعني تمكينه من تقرير مصيره بنفسه عبر حكومة وحدة وطنية حقيقية تضم التيارات السياسية والاجتماعية الأساسية في البلاد وتكون ذات صلاحيات حقيقية